ضمانات حرية التعبير فى اليمن

سياسات ثقافية 2017-2018

إعداد : نبيل الخضر

مقدموا الاوراق :

د.منى المحاقري ا أ.عبدالرحمن الغابري ا أ.أحمد العرامي ا أ.رفيق العكوري

محمد المهدي ا غادة الحداد ا مهند الشيخ ا يحي مهدي ا سعيد حسن سعيد

DAMANAT

ضمانات حرية التعبير فى اليمن

سياسات ثقافية ٢٠١٧- ٢٠١٨

إصدارات مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات بالتعاون مع المورد الثقافي.

الإشراف العام : نبيل أحمد الخضر

التحرير للدراسة الختامية : أحمد العرامي .

التدقيق اللغوي : ابتسام القاسمي.

تصميم الكتاب الداخلي والخارجي: باسل منصر.

المشاركون في أوراق العمل :

- د. منى المحاقرى .
- عبد الرحمن الغابري .
- أحمد العرامي .
- رفيق العكوري .
- غادة الحداد .
- مهند الشيخ .
- يحي مهدي .
- سعيد حسن سعيد .
- محمد المهدي .

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ضمانات للحقوق والحريات مرخص برقم (٨٢٣) لسنة ٢٠١٨م لدى دار الكتب بصنعاء.

هذا العمل حصل على منحة لإنتاجه من برنامج السياسات الثقافية .

الآراء الواردة في هذا العمل لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة المورد الثقافي.

مقدمة ٤

أوراق العمل ١٦

حرية الصحافة النسوية بين العادات والسياسة والدين. ١٧

الصورة هى البطل ٤٢

الصحافة وحرية التعبير فى اليمن ٤٥

حرية التعبير عن طريق الموسيقى ٥٢

حرية التعبير كطريق للتنمية ٥٩

صناعة السينما وحرية التعبير ٦٨

محمـــد المهدى ٦٨

الفن التشكيلى وحرية التعبير ٧٩

شركات الفنون الرقمية وحرية التعبير ٨٧

الغناء وحرية التعبير فى اليمن ١٠٠

عن الخيـــال وأصدقائه ١١٠

دراسة حول أوراق العمل الخاصة بمشروع ضمانات سياسات حرية التعبير فى اليمن ١١٧

مقدمة

هدف مشروع " منتدى الحرية "إلى التعرف على أفاق رفع سقف حرية التعبير في اليمن من خلال العمل مع الممارسين للعملية الإبداعية والفكرية والمعرفية ووضع سياسة تخدم حرية التعبير يتم رفعها الى المؤسسات الحكومية ذات الصلة كوزارة الثقافة ووزارة الاعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة حقوق الانسان لإعتمادها في التعامل مع المنتج الفكري والابداعي والمعرفي وكذا إعتماد هذه السياسة كطريقة للتعامل مع الجمهور بشكل عام من المرتادين و المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالتدفق المعرفي والمعلوماتي والقائمة على عمليات الحظر أو الفتح للإبداع و النشاط في الشارع أو على مستوى الانترنت.

وعمل المشروع على تفعيل منتدى شهري لعدد ٥ منتديات يناقش أوضاع حرية التعبير والسياسات الخاصة بها وإمكانيات تطويرها ومناصرتها ومراقبة مدى احترامها والانتهاكات التي تصاحبها من قبل الحكومة الحالية عبر لقاء شهري متخصص يضم كل شهر فئة من الفئات الممارسة للعملية الإبداعية مثل المؤسسات الغير حكومية والمباردات الثقافية وحرية التعبير ومن ثم الموسيقي والغناء فى اليمن والفن التشكيلي والتصوير الفوتغرافي وسياسات حرية التعبير فى اليمن وشركات تعمل فى مجال الفن و الصحافة النسوية والصحافة الثقافية.

وكان من المتوقع أن يتم عمل فعالية خاصة مع الحكومة ولكن مع تنوع الحكومات الان فى اليمن ما بين السلطة الشرعية وسلطة الامر الواقع فى صنعاء فقد تم الغاء هذه الفعالية وكذا تم القاء الفعالية الخاصة بالصحفيين عبر أشخاص مكلفين من قبل الصحفيين أنفسهم والذى يعيشون حاليا خارج اليمن.

لقد واجة المشروع حتى خروجه بالشكل الحالي بالعديد من الصعوبات التى صنعتها الظروف الحالية فى اليمن ولكن فى نهاية الامر فأن التأسيس لحرية التعبير ومعاودة التذكير وصناعة توجه حول هذا الجانب ذو أهمية فارقة حتى يصل اليمن الى

الطريق السياسي الحقيقي والمتنامي الذى يسمح للجمهوروالمثقفين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالتأثير الايجابي فى سبيل حرية التعبير وتطبيقاتها العملية فى الشارع اليمني .

ويقع اليوم العالمي لحرية الصحافة في صباح الثالث من مايو من كل عام، وتعيش الصحافة والفنون وحرية التفكير والتعبير والإبداع أحلك ظروفها مع النزاع الدائر في اليمن والذي كان له تأثير سلبي للغاية على حرية التعبير؛ بالرغم من توقيع ومصادقة اليمن على الاتفاقيات الدولية التي تدعم حرية التعبير وتروج لها وتظهر مدى أهميتها في التنمية والصناعات الإبداعية والتطور الثقافي والمعرفي.

وقد خاض الصحفيون والفنانون التشكيليون والأدباء والإعلاميون تجارب مريرة تمثلت في السجن والهروب إلى خارج البلاد والانكفاء على الذات ؛ مما سبب تباطؤ العملية التنموية، وزاد النزاع من مرارة حياة حاملي القلم ومنتجي المعرفة والفاعلين الثقافيين في اليمن.

ولا يمكن للمبدعين في مراحل السلم أو الحرب العمل دون سياسات وقوانين تدعم توجهاتهم وإبداعاتهم وحريتهم الفكرية والإبداعية.

من هنا جاءت فكرة الكتاب الذى يضم أوراق عمل تضم تجارب وأفكار و اقتراحات من قبل المؤسسات غير الحكومية ، والمبادرات الشبابية ، والصحفيين، والأدباء، والفنانين التشكيليين، والمصورين الفوتوغرافيين، وشركات تعمل في مجال الإنتاج المعرفي والثقافي والفني؛ تدعم جميعها حرية التعبير.

إن اليمن بلد لا يستقبل اتجاهات جديدة في الفن بسبب قلة معارف الفاعلين الثقافيين، وعدم رغبتهم الكبيرة من الاستفادة من الانترنت والتكنولوجيا والمنح والمشاريع التي تتوجه إليهم، وكانت معظم الفنون التي ظهرت بقوة في العشر السنوات السابقة تنويعات عن فنون قديمة مع بعض التركيز على الفنون الرقمية، مع التطور الحاصل في الكمبيوتر والانترنت مثل التصميم الرقمي والأفلام الوثائقية ؛ وهذه جديدة على

المجتمع اليمني، وغالباً قام بها المجتمع المدني في اليمن ضمن منح لمشاريع ناقشت قضايا مجتمعية وليس لأجل العمل الثقافي بشكل مستقل إلا فيما ندر.

ومع إزدياد مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً في مسائل وقضايا المجتمع ظهر الكرتون كأحد المواضيع الجديدة التي انتشرت في اليمن وكان هناك إنتاج جيد مثل "سلمى" وهو كرتون خاص بتعليم الفتاة لاتحاد نساء اليمن وكذا "عودة أحمد " من إنتاج مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية؛ كما أن هناك بعض الإنتاجات في هذا المجال قام بها شباب كمشاريع تخرج، أو بعض التجارب المبكرة كتجربة مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع في "مرجان وريشة الألوان " وكذا الأفلام الوثائقية والتسجيلية من إنتاج مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع شباب موهوبين ناقشت القضايا الحقوقية والتنموية والبيئية .

ومع انتشار البرامج الكوميدية السياسية التي سرعان ما احتضنتها قنوات محلية تتبع فصائل سياسية ليظهر لدينا "عاكس خط" للفنان محمد الربع كأحد أشهر هذه البرامج، بالإضافة إلى محاولات أخرى في هذا الجانب ولديها جمهورها وداعميها .

وبالرغم من أن مسرح الدمى موجود منذ زمن بعيد ولكن في الفترة الأخيرة تم تداوله بقوة ، وكذا خيال الظل، وتوجد مؤسسات ومبادرات جديدة قدمت هذا الفن وأسست له ودعمته في أعمالها.

وقد ساعد التعدد السياسي والحزبي بعد الوحدة اليمنية في ظهور الكثير من الصحف ومن ضمنها الصحف الثقافية ، لكن مع ثورة ٢٠١١ ومن ثم انقلاب ٢٠١٤ تراجعت الحريات كثيراً، وأغلقت الكثير من الصحف والمجلات والمؤسسات غير الحكومية، وقنوات وإذاعات محلية .

إن وجود أنواع جديدة من الفن في مجتمع تقليدي كاليمن يعد مخاطرة، ولكن ما أن تصبح هذه الأنواع مقبولة لدى المجتمع يصبح من السهل انتشارها ، ولكن ليس هناك الكثير ممن يحبون المخاطرة في القطاع الخاص والحكومة، وبالتالي أصبحت

مؤسسات المجتمع المدني أحد الموارد المهمة للتغيير والتطوير ، وربما يرجع ذلك إلى أن أغلب هذه التجارب ممولة، وبالتالي فمستوى الخطورة المادية فيها للمنظمة قليلة فإن نجحت كان هناك ضمان لتكرارها مع مانحين أخرين وإن فشلت فهناك دائماً مانحين أخرين لأعمال جديدة وأفكار جديدة .

إن للأحداث السياسية أيضاً دور في تغيير اتجاه الفنون وحرية التعبير في اليمن فقد كان هناك على سبيل المثال ظهور مكثف للأناشيد الوطنية أو الدينية التي تشبه إلى حد بعيد الأناشيد الدينية المشهورة والتي تظهر في القنوات الدينية ؛ بالإضافة إلى محاولات إدخال بعض الآلات في الإنشاد كنوع من التحديث للفنون بما يتناسب مع التطور في الفنون الغنائية ، وبالتالي تم استخدام جديد للأغاني العاطفية والدينية والوطنية المشهورة والموجودة منذ زمن طويل لتحويل ألحانها إلى أغانٍ وطنية صنعت أشعارها على عجل لتخدم ثورة ٢٠١١، وأيضاً لتخدم بعضها أغراض انقلاب ٢٠١٤.

وقد ساهمت أحداث ٢٠١٤ أيضاً في ظهور جديد وقوي " للزامل" وهو شكل قديم من الفنون ولم يكن هناك اهتمام له في الشارع فيما عدا بعض القرى؛ لكنه عاد بقوة بعد سبتمبر ٢٠١٤ من قبل أنصار الله / الحوثيين وقد أصبح مشهوراً على نطاق وطني ، وانتشرت أعمال كثيرة لهم لخدمة أهداف أو سياسات أو أخبار الجماعة، وتبث على الإذاعات بشكل يومي.

وبعيداً عن السياسة .. فقد قامت المبادرات الشبابية بعمل مجموعات من الأعمال التي يقدمونها لليوتيوب لعدم رغبة القنوات اليمنية - في الغالب - بثها إلا بمقابل نقدي، وأغلبها تجديد فقير وغير مكلف إنتاجياً لأغانٍ يمنية وعربية عريقة ومشهورة، وتتعلق بمناسبات معينة مثل الأعياد الوطنية والدينية والمناسبات الاجتماعية.

وبالرغم من أهمية المؤسسات الفنية الإنتاجية في دعم حرية التعبير في اليمن من خلال الإنتاج الفني والفكري والثقافي ورغبتها في الإنتاج بغرض الربح؛ إلا أن

التوجه التقليدي للمجتمع يخيف المستثمرين؛ وبالتالي فإن أغلب الإنتاج في العشر السنوات الأخيرة كان عبارة عن برامج ممولة لمؤسسات المجتمع المدني، أو تجارب غير مكلفة للشباب وبالطبع هناك أستديوهات تسجيل تجارية تقوم بالتسجيل والتوزيع لكن غالباً ما يكون الإنتاج عبر الفنان نفسه، وأغلب هذه الاستوديوهات غير مستقلة بالقدر الكافي و تتبع تنظيماً سياسياً أو تجارياً معيناً لنشر ثقافته في الشارع.

وقامت بعض مؤسسات المجتمع المدني متوسطة الحجم والكبيرة على عمل أستديوهات خاصة بها كمشروع يضمن لها الاستمرارية ولكنها أيضا برامج موجهة مما لا يدعم الإبداع المستقل أو حرية التعبير.

وكقنوات فقد كانت هناك الكثير من القنوات التلفزيونية نشأت بسبب الاستقطاب السياسي كالمسيرة التابعة للحوثيين، واليمن اليوم التابعة للرئيس السابق صالح والمؤتمر الشعبي، وقنوات سهيل ويمن شباب التابعة للإصلاح، وقنوات تابعة للقطاع الخاص كالسعيدة، وهناك برامج تتناول الفنون ضمن خارطتها البرامجية ولكن كل قناة من هذه القنوات تستضيف مطربي ومثقفي وفناني الجهة الداعمة لها.

في المجال الإذاعي – أيضاً - نرى نفس المشكلة؛ فكل جهة لديها إذاعتها وغالباً ما تبث الأعمال الفنية لمطربيها و فنانيها بالإضافة إلى بعض الإنتاج الفني المستقل للمؤسسات غير الحكومية أو المبادرات الشبابية والمبدعين المستقلين، ولكن عرضها ليس دائماً فالأولوية دائماً لمن يتشابه مع سياسات الإذاعة ومالكيها أو داعميها ، وحتى الإذاعة الوطنية والتي وقعت - أخيراً - في يد الحوثيين غالباً ما تتبنى وجهه نظرهم الفنية أو الثقافية في إنتاج وبث الأعمال الفنية والثقافية.

وكانت هناك العديد من الإذاعات المحلية لكل محافظة يمنية تهتم كل منها بالفنون المحلية في محيطها مع بعض الاهتمام بالفنون العربية لسد ساعات البث .

وهناك إذاعات خاصة ببعض مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية كإذاعة مواهب للأطفال والتي تدعمها منظمة رعاية الطفل، وإذاعة يمن تايمز، بالإضافة الى إذاعة أكسس والتي كانت مدعومة من مؤسسات دولية .

ولدى القطاع الخاص إذاعات خاصة به كإذاعة " طيرمانة " وتبث على مدار اليوم أغانٍ يمنية وعربية وغربية، وأيضاً إذاعة سام إف إم ، وإذاعة إيرام، وإذاعة جراند إف إم.

بالنسبة للصحف والمجلات فقد كان هناك الكثير منها قبل ثورة ٢٠١١ وزادت أعداداها مع حدة الاستقطاب السياسي بعد الثورة، لكنها نقصت إلى حد كبير بعد أحداث ٢٠١٤ وكذا الحرب وعاصفة الحزم ، وبالتالي فقد أغلقت العشرات منها ، وقد كان لدى كل صحيفة صفحة خاصة بالفنون والثقافة كأحد الصفحات التقليدية في أي صحيفة ، وكانت تنشر قصائد شعرية وقصص قصيرة ومقاطع مكتوبة من مسرحيات وروايات، بالإضافة إلى الأخبار المتعلقة بالفنانين اليمنيين والعرب وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني ذات الطبيعة الفنية والثقافية. وكان هناك ملحق للثقافة والفن في صحيفة اليمن الرسمية "الثورة" يصدر كل يوم إثنين.

وقد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في العمل الثقافي من خلال مجلات وصحف كانت تصدر منها عددين الى ثلاثة بحسب التمويل ومن ثم تختفي الإصدارات إلى أن اختفت المؤسسات نفسها بعد إغلاق عدد منها بعد أحداث ٢٠١٤.

وهناك مؤسسات عملت على نشر بعض الأفلام الخاصة بصانعي الأفلام من الشباب والمبادرات الشبابية كسينما "صوت" ومؤسسة "شفت" السينمائية التي عرضت الكثير من الإنتاج المحلي ضمن منح عربية ودولية قدمت لها .

على الإنترنت هناك مواقع خاصة ببعض الأدباء لأنفسهم كموقع الأديبة نادية الكوكباني على سبيل المثال بالإضافة إلى بعض المدونات الثقافية التي دشنها الأدباء عند انتشار المدونات كطريقة جديدة للنشر قبل ظهور الفيسبوك وبدأ أن الكثير من

الأدباء ينشرون معظم أعمالهم على صفحاتهم الشخصية على فيسبوك كأحد منصات النشر الجماهيرية المهمة .

وهناك مواقع ثقافية مثل "فن تايم" المهتم بنشر الأخبار الفنية والثقافية اليمنية وموقع البيسمنت الثقافية، بالإضافة إلى مواقع المؤسسات غير الحكومية اليمنية والتي تنشر بعض إنتاجها الفني والأدبي والثقافي إن وجد على مواقعها الإلكترونية وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي .

على صعيد السياسات الثقافية في اليمن فقد كان هناك تطورات في مجال السياسات الثقافية خلال العشر السنوات الماضية وساهمت منظمات المجتمع المدني في ذلك من خلال النداء بتطوير بعض القوانين الثقافية لدى وزارة الثقافة والوزارات ذات الارتباط بحرية التعبير والسياسات الثقافية بشكل عام ومن ثم جاء مؤتمر الحوار الوطني الذى قدم عبر الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني مجموعة كبيرة للغاية من السياسات الثقافية والمواد التي خرجت من المؤتمر ملزمة ومنها قوانين خاصة بالحقوق الثقافية وثقافة حقوق الإنسان ومواد خاصة بالكتاب وحقوق المثقفين، والسينما وتطوير الثقافة والإعلام والصحافة الثقافية وثقافة الطفل والمرأة.

وجاء الدستور اليمني الذى تم تطويره بعد مؤتمر الحوار الوطني وكان الجديد فيه إفراد باب خاص بحقوق الإنسان، وهذا ما لم يحدث في الدساتير الماضية وبالتالي كانت هناك مواد خاصة بالثقافة كحق من حقوق الإنسان في الدستور اليمني المعدل وحرية التعبير كأحد أهم الحقوق الإنسانية، لكن الأمر توقف بعد الانقلاب الذى قام تحت ذريعة رفض الفيدرالية والتي نص عليها مؤتمر الحوار الوطني والدستور وخروج الرئيس هادي إلى السعودية وبدء عاصفة الحزم، ولم يعد هناك تفعيل للوثيقة الخاصة بمؤتمر الحوار الوطني أو الدستور اليمني.

وتاريخياً فقد قامت بعض المؤسسات بدعم من مؤسسة المورد الثقافي بالدعوة ومناصرة وجود سياسات ثقافية في اليمن مثل مؤسسة الشرق ومؤسسة البيسمنت الثقافية .

وهناك قوانين تزيد من دعم الفنون كالسياسات التي أنشئت من خلالها صندوق التراث وصندوق دعم النشء وصندوق تنمية المهارات كمؤسسات يفترض بها دعم الإبداع الشبابي والمجتمعي في شتى المجالات وأهمها الثقافة والفنون والأدب والاختراعات، ولكن الخطأ يكمن دائماً في الممارسة؛ ففي اليمن التي بلغ مستويات مرتفعه في الفساد لا يوجد إلا دعم ضئيل للفنون، وتصب أغلب موارد هذه الصناديق وغيرها من الصناديق أو البرامج في الفساد أو في تمويل المتشابه والمناصر لصناع القرار.

هناك – أيضاً - سياسات طورتها بعض المؤسسات غير الحكومية مثل دعم الإصدار الأول ودعم المسرح المدرسي لكنها حتى الآن ورقية ولم يتم تفعيلها خصوصاً أثناء الصراع الذى يمر به اليمن، لا يوجد أي دعم للفنون فيما عدا بعض الفنون التي تواكب أو على وفاق مع السلطة "الحوثيين " وبثها على القنوات، وإجمالاً هناك هياكل ثقافية لدعم الثقافة والفنون والآداب كصندوق تنمية المهارات ، صندوق التراث، صندوق النشء، برامج لدعم الفنون في وزارة الثقافة، جهات حكومية وشبة حكومية، ومؤسسات غير حكومية، لكن كما كان الوضع دائماً في اليمن هناك فساد في الممارسة.

كما أن هناك مؤسسات دولية ووكالات أمم متحدة تعمل على دعم الفنون لكن ليس بشكل مستقل فدعم هذه الجهات الفنون هو طريقة لإيصال أفكارها المتعلقة بحماية الطفل والديمقراطية ومكافحة الفساد والإغاثة وحقوق الإنسان.

ويدعم القطاع الخاص مهرجانات في حال كانت تدعم الترويج لمنتجاته مثل حفلات التخرج وبعض الفنون التي تقدم على خشبة مسرح التخرج للشباب من الحياة الجامعية.

في الخارج هناك فرص أفضل للدعم الثقافي إلا أن ما يعيب الموضوع ككل قلة هذه المؤسسات؛ فلا يعمل بشكل حقيقي في المنطقة العربية إلا الصندوق العربي للثقافة والفنون، والمورد الثقافي، ويبدو أن نصيب اليمن من هاتين المؤسستين قليل في ظل حصول مؤسسات كثيرة على دعم هذه المؤسسات بينما نجد اليمن على ذيل القائمة.

ومما يؤسف له أن وكالات متخصصة في العمل الثقافي كاليونسكو لم يكن لها ذلك التأثير المشابه لبقية وكالات وصناديق الأمم المتحدة في الوضع الذى تعيشه اليمن؛ وبالتالي كانت الثقافة والفنون والآداب من المواضيع قليلة الدعم ونادرة الظهور و خطرة على المبدعين المستقلين.

وكما هو الحال في مواضيع الدعم والفن وحرية التعبير كذلك الحال من السوء في تطبيق حرية التعبير على الأرض بالرغم من أنه قانوناً حرية الإبداع مصانة وكذا التعبير الفني، لكن على مستوى الممارسة فهناك الكثير من المشاكل منها :

١. إغلاق مؤسسات ثقافية وفنية من قبل أنصار الله / الحوثيين.
٢. منع عمل معارض تشكيلية لفنانين.
٣. مداهمة ومنع لدورات تدريبية وورش عمل فنية أو ثقافية أو أدبية.
٤. عدد كبير من الصحفيين تعرضوا للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري دون محاكمات.
٥. إغلاق إذاعات.
٦. إغلاق قنوات.
٧. مصادرة صحف.
٨. هروب بعض القيادات الثقافية خارج اليمن بسبب الوضع.
٩. فتاوى بإهدار دم بعض الفنانين.

وبالتالي فوجود قوانين تحمي ليس بذلك الأمر الجلل أو ذو الأهمية، فعند الممارسة تبدو القوانين غير مهمة ككل في الشارع اليمني بسبب عدم اعتراف الانقلابيين بالقانون و حكم الشارع بقوانينهم هم، واليمنيون عموماً لا ينفذون القوانين بشكل كبير في حالات السلم أو الحرب و يغلب على حماية الإبداع والتعبير الفني حجم المبدع وقوته والمجتمع الذي ينتمي إليه أو المؤسسات التي ينتمي إليها . لكن تم رصد بعض الحالات التي يمكن إضافتها كشكل جديد من أشكال حماية الإبداع والدعم الفني منها :

١. الحماية الشعبية للإبداع ؛ حيث تم متابعة حملة كبيرة من قبل المواطنين ونشطاء حقوق الإنسان والحقوق الثقافية على وسائل التواصل الاجتماعي كما حدث مع قضية أيمن عثمان .
٢. التعاطف والنداء من قبل النشطاء لحقوق الإنسان والحقوق الثقافية لحالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري للمثقفين والإعلاميين والحملات الدورية في هذا المجال على وسائل التواصل الاجتماعي .
٣. حالات لجوء إنساني قدمت لبعض القيادات الثقافية .
٤. حالات علاقة الفنان بقبيلة أو كيان سياسي يضمن له الحماية.

إن لتأثير الصراع في اليمن والحرب على اليمن له دور سلبي في التطور الثقافي والفني والأدبي والتراث وحماية التراث الثقافي وغيرها الكثير من القضايا الثقافية التي تدهور بها الحال إلى الاستقطاب أو الاندثار أو الهروب أو التمويل الرديء من قبل المانحين الوطنيين والإقليميين والدوليين للثقافة والفنون والأدب ودعم حرية التعبير من خلالها.

إن حرية التعبير لا ترتبط فقط بالدعم والتمويل بل ما هي المساقات التي يمضي من خلالها الإبداع الى المستهلك كالقنوات و الإذاعات و الصحف ودور النشر والمنصات الثقافية ، وقد كان معظمها للأسف مستقطب ومغلق على الإبداع المستقل.

وترتبط حرية التعبير – أيضاً - بالمستهلك للمنتج الإبداعي ولكن الفرز السياسي - أيضاً - كان له تأثير على حالة حرية التعبير، فبسبب الفرز السياسي أصبح هناك فرز فني في الشارع اليمني والجمهور اليمني، فهناك الكثير من الناس يسمعون فقط الزوامل السياسية التي يصدرها الحوثيون ، وهناك جمهور متخصص في سماع الشيلات التي ينتجها فنانوا الشرعية والمتأثرة بالشيلات السعودية ، أو الأغاني الوطنية القديمة التي يعاد إنتاجها ، أو المنتجات الفنية الجديدة مع نسب قليلة للغاية ممن يتفاعلون مع إنتاج الشباب والمبادرات الشبابية من أغانٍ وأفلام وثائقية ، وهذا واضح من حجم المشاهدات المتدني للغاية على هذه المنتجات على يوتيوب. وفي نفس الوقت هناك عدم تجاوب مع العديد من الأنشطة الفنية والثقافية والأدبية في الشارع في ظل بحث الشارع عن لقمة العيش في ظل الحرب والحصار وإزدياد رقعة الفقر وتفشي الأمراض الوبائية و زيادة عدد البطالة وعدم صرف مرتبات الموظفين لفترة امتدت لشهور طويلة حتى الآن .

ومع التركيز على المستهلك والاستهلاك الثقافي فهناك – أيضاً - تدنٍ كبير في هذا المجال، فمع الحصار على اليمن يمنع كلياً دخول المنتجات الثقافية إلى اليمن ومن ضمنها مجلات ثقافية محترمة كان لها مساحة من اهتمام الجمهور كمجلة "العربي" و "دبي" الثقافية ومجلة "الدوحة" و"نزوى" وألبومات المطربين العرب والأجانب ، والأفلام السينمائية، وغالباً ما يتابع الجمهور اليمني هذه المنتجات على الإنترنت أو عبر شراء نسخ مقرصنه منها متواجدة بكثرة لدى مراكز بيع الأفلام ، وهناك إغلاق شبة نسبى للمسرح اليمني فيما عدا بعض المسرحيات التي تروج لرؤية السلطة الحالية وهذه لها جمهورها.

وعلى صعيد الفعاليات الثقافية فهناك نخبوية باتجاه حضور المعارض التشكيلية والصباحات والأمسيات الشعرية إن حدثت بأغلب الحضور هم أنفسهم منذ فترات طويلة .

لم تعد هناك دور سينما وبالتالي اختفت السينما من خارطة الجمهور بالرغم من نشاط عدد من المؤسسات في هذا الأمر، إلا أنه حتى هذه المؤسسات غير الحكومية كان مرتادوها قلة وهم أنفسهم في كل العروض السينمائية، وفي الأخير توقفت بسبب توقف الدعم وإنه لمن قبيل السخرية أن يصل حجم المعونات لليمن إلى حوالي ملياري دولار لا يخصص منها ولو واحد بالمائة للعمل الثقافي حتى لو كان مرتبطاً بالعمل الإغاثي! وإنه لمن المفارقة أن تخرج من اليمن المراكز الثقافية العالمية التي كان يمكن أن تقدم الدعم الفني والثقافي لليمنيين في هذه المرحلة الفارقة مثل البيت الألماني والمركز الثقافي الفرنسي والمركز الثقافي المصري والسوري والروسي.

إنها لمرحلة فارقة وسوداوية في العمل الثقافي والفني وكذا حرية التعبير والإبداع في اليمن وشارك فيها الجميع من دول الجوار الخليجي والحكومة الشرعية أو الانقلابية أو مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية ، وستحتاج اليمن إلى الكثير من العمل بعد انتهاء الأزمة للوصول إلى حرية تعبير مقبولة ومنتج إبداعي جيد.

أوراق العمل

حرية الصحافة النسوية بين العادات والسياسة والدين.

د/ منى المحاقري

صاحب الامتياز رئيس تحرير مجلة عروس اليمن

مقدمة

إن الحديث عن حرية الصحافة في اليمن، حديث محفوف بالمخاطر، والمحاذير، وقد لا أبالغ بقولي أنه حديث يشبه الهذيان في ظل واقع اجتماعي منغلق وسياسي مضطرب واقتصادي هش وفي ظل غياب لدولة المؤسسات وسيادة القانون وواقع تحكمه القبيلة ويسيطر عليه الحزب الواحد.

الفصل الأول

قال تعالى :(**لقد كان لسبإٍ في مسكنهم أيةٌ جنتانِ عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبةٌ وربٌ غفورٌ***) سورة سبأ أية (١٥)

عن أبي هريرة - رضي الله عنه وأرضاه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **أتاكم أهل اليمن هم أضعف قلوبا وأرق أفئدة الفقه يمان والحكمة يمانية "** أتفق عليه الشيخان.

والجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية تقع في أقصى الجنوب الغربي لقارة اسيا وتبلغ مساحتها ٥٥٠٠٠٠ كيلو متراً مربعاً ويسكنها وفق أخر إحصائية أجريت في العام ٢٠٠٤ ما يقرب ٢٠ مليون نسمة؛ عاصمتها السياسية صنعاء والاقتصادية عدن. وتعد أصل العرب العاربة (القحطانيون)؛ وقد قطنتها العديد من الحضارات كانت أهمها حضارة سبأ التي ذكرت في الكتب السماوية بما يعرف بقصة سليمان وملكة سبأ بلقيس؛ وقد ضمت هذه الدولة في عهدها أول دولة مركزية شملت اليمن بأكملها بل وامتدت حتى وصلت إلى قلب الجزيرة العربية. وقد اشتهرت بنظام حكمها الذي اعتمد على الشورى وكذا بإحتكارها على تجارة البن والبخور في ذلك العصر. وفي العصور الإسلامية كان لليمن وشعبها دوراً كبيراً في نشر الدعوة وتبليغ الرسالة فعلى سبيل المثال إستطاع الحضرميون توصيل الإسلام إلى شرق اسيا وخاصة إلى إندونيسيا وماليزيا حيث مازالت آثارهم شاهدة عليهم حتى يومنا هذا وفي العصر

الحديث وتحديداً في القرن التاسع عشر كانت اليمن تشهد تفككاً سياسياً وضعفاً اقتصادياً فقد كانت عبارة عن دويلات متناحرة في ما بينها مما أدى إلى سقوط كل تلك الدويلات بأيدي المستعمرين سواء كانوا بريطانيين أو عثمانيين.

في التاسع عشر من يناير عام ١٨٣٩ قامت قوات الاحتلال البريطاني وبعد مقاومة ضاربة من اليمنيين باحتلال مدينة عدن. وفي عام ١٨٤٩ إحتلت قوات الاحتلال العثماني الحديدة وتهامة. وبذلك يسجل التاريخ اليمني المعاصر سقوط آخر دولة مركزية يمنية. ومن الملاحظ أن بريطانيا كانت سباقة في إحتلالها لعدن قبل أي دولة أخرى في المنطقة وقد حاول قبلهم البرتغاليون ولكنهم دحروا وإستفاد من تجربتهم البريطانيون وهذا يعود لأسباب عدة أهمها يرجع لتحكم عدن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وارتبط تاريخها بتاريخ البحر الأحمر الشريان الهام للمواصلات الدولية بين المشرق والمغرب، فهي بموقعها الممتاز تسيطر على المدخل الجنوبي وتتحكم به .

وقد وصفها بن بطوطة عند زيارته لها (عدن) في مطلع القرن الخامس عشر فقال(**هي مرسى بلاد اليمن على مدخل البحر الأعظم، والجبال تحف بعدن ولا مدخل إليها إلا من جانب واحد)** . وفي رسالة للكابتن هنز / قائد القوات البريطانية لإقناع حكومته بالاستيلاء على عدن جاء فيها(**إن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانيات مالا يمتلكه ميناء آخر فهو يمثل مركزاً تجارياً ممتازاً ولا شك أنه أنسب الموانئ الموجودة لمواصلات الإمبراطورية عبر البحر الأحمر وفي وضعه الحالي /الطبيعي صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة).**

وبهذا يتبين بأن ميناء عدن كان نعمة الله لهذه المدينة التي ذكرت في التوراة وسميت ب(إيدين)وفي الوقت نفسه كان نقمة عليها من قبل الغزاة والطامعين الذين كانوا طوال فترات التاريخ يعدونها مدخلاً لكنز لا ينضب وثغراً مهماً من ثغور اليمن السعيد وقد قسم الاحتلال البريطاني الجنوب اليمني إلى ما يقرب ٢٢ سلطنة ومشيخة أطلق عليها اسم المحميات.

ونال شمال اليمن إستقلاله من العثمانيين في ١٩١٨ عندما هزمت الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ووقعت اتفاقية حول الولايات التابعة للإمبراطورية في ٣٠/أكتوبر/ ١٩١٨م بموجب المادة رقم ١٦ من الاتفاقية والتي قضت باستسلام القوات العثمانية بدون قيد أو شرط وإنهاء الإدارة العثمانية في هذه الولايات. وبهذا أقيمت مملكة في شمال اليمن سميت بالمملكة المتوكلية اليمنية وأطلق على ملوكها اسم أئمة (مفردها إمام) ولكنها عملت على جعل شمال اليمن معزولاً عن العالم بسبب تخلف أئمتها وظلمهم؛ مما انعكس على شتى المجالات التي تمس حياة المواطن فانتشرت الأوبئة بسبب غياب الصحة، وتفاقمت معدلات الأمية حيث وصلت معدلاتها إلى ٩٩% إضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الضرائب المحصلة من المواطنين.

كل ذلك جعل البلاد تعيش حالة من الشقاء نتج عنها ثورة شعبية قادها الضباط الأحرار في ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢ قضوا فيها على الحكم الإمامي الرجعي ، وأعلنوا قيام الجمهورية العربية اليمنية وعاصمتها صنعاء.

وفي ١٤/أكتوبر/١٩٦٣ انطلقت من جبال ردفان في الجنوب اليمني ثورة ضد الاحتلال البريطاني الذي خرج آخر جنوده منها في ٣٠/نوفمبر/١٩٦٣ وأعلن قيام الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية التي تحولت بعد بضعة أعوام إلى دولة اشتراكية وعاصمتها عدن.

في ٢٢/مايو/١٩٩٠ تحققت الوحدة اليمنية وعاصمتها السياسية صنعاء والاقتصادية عدن في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

الفصل الثاني - مرحلة ما قبل الخمسينات(١٨٥٣-١٩٥٠):

تميزت هذه الفترة بكونها البداية الحقيقة للصحافة في اليمن، إضافة إلى قيام المملكة المتوكلية في اليمن الشمالي وخضوع الجنوب للاستعمار البريطاني الذي نتج عنه تشكل حركات المعارضة الموجهة ضد النظامين سابقي الذكر إضافة إلى ظهور

العديد من التنظيمات والتجمعات والأحزاب التي اتسمت بالمناطقية؛ وكل هذا وجد انعكاسه في صحافة هذا العهد. وستتناول الورقة صحافة الشمال والجنوب كلاً على حده.

- **الجنوب اليمني**

كان بداية عهد اليمن مع الطباعة في العام ١٨٥٣ عندما أدخلت سلطات الاحتلال البريطاني في عدن أول مطبعة لتغطية إحتياجات إدارتها في المستعمرة ، كما بعثت عدداً من المحكوم عليهم بالسجن إلى الهند للتدريب على عملية الصف اليدوي وذلك لتشغيل المطبعة والتي كانت تطبع باللغتين العربية والإنجليزية.

وقد قسمت الصحافة إلى أقسام بحسب الجهة الداعمة لهذه الصحف وفق التقسيم الآتي:

- **الصحافة الرسمية**

حرص المستعمر البريطاني على إصدار الصحف الناطقة باسمه، وقد تزايدت هذه الصحف بمطلع الأربعينيات وكان يبث من خلالها أخباره ويروج لسياساته وإنتصاراته في الحرب العالمية الثانية مما يزيد من انسجام خططه السياسية والإعلامية الرامية إلى إحكام القبضة على المحميات البريطانية في الجنوب العربي اليمني؛ ومن هذه النشرات الرسمية نذكر الآتي:

- جريدة محمية عدن: صدرت باللغة العربية والإنجليزية وكانت أول صحيفة رسمية تصدر بالعربية. صدرت ابتداءً من مطلع عام ١٩٣٩ وتشمل موضوعاتها التعيين والترقيات وأخبار السلطة الاستعمارية الرسمية وأخبار المحميات وقضايا الزراعة وبعض الدراسات القصيرة وأخبار قمع السلطات الاستعمارية للإنتفاضة في المحميات وقضايا طبية وبعض الإعلانات .
- صوت الجزيرة (عدن): صدرت في عام ١٩٣٩ باللغة العربية . تغطي أخبار وانتصارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

- الصقر البريطاني: صدرت في ١٩٤١ وهي نشرة باللغة الإنجليزية تغطي أخبار سلاح الجو البريطاني وتمجد انتصاراته وحيازته للطائرات المختلفة.
- الأخبار العدنية: صدرت باللغة العربية وقامت بتغطية الأخبار الرسمية والقوانين والتعيينات والأحداث الجارية في عدن والمحميات والوطن العربي والتعليقات السياسية ومقتطفات من تعليقات الصحف.

- **صحافة التنظيمات المناطقية والإصلاحية**

عمدت بعض الشخصيات المثقفة التابعة لبعض التنظيمات التي تشكلت في مطلع الثلاثينيات والتي كانت مهتمة بالإصلاح المناطقي إلى إصدار صحف ومجلات عبرت سياسياً عن إتجاه هذه التجمعات وإن لم تعلن بصراحة على تبعيتها لتلك التنظيمات وهي كالآتي:

- فتاة الجزيرة: صدر العدد الأول منها في ١/يناير/١٩٤٠ وهي جريدة أسبوعية تصدر كل يوم أحد؛ بعد فترة وجيزة من إصدارها تأسست الجمعية العدنية في عام ١٩٤٩- أول حزب سياسي في عدن- وكانت تطالب بالحكم الذاتي لمدينة عدن (فقط)فأصبحت لسان حال هذه الجمعية وتعد من الصحف المؤيدة للإدارة الاستعمارية لوقوفها الدائم مع سياساتها ومقترحاتها. لقد تنوعت وتعددت القضايا التي عالجتها هذه الصحيفة على الصعيدين الشمالي والجنوبي كما ورد في أخبارها وتعليقاتها مواضيع عن دولة العواذل التي كانت تتمتع بحكم ذاتي تابع للتاج البريطاني في أرض حضرموت، إضافة إلى عرضها للأحداث الدولية والعربية

واستحداثها لباب أسمته بالبريد أو التلفون ويعنى بهموم المواطن المختلفة. كما تضمنت أبواباً للإعلان وللمقالات والأخبار المتفرقة. توقفت عن الصدور في عام ١٩٦٧.

- صوت اليمن: صحيفة أسبوعية صدر العدد الأول منها في ٣١/أكتوبر/١٩٤٦ في عدن، ولها خصوصية في كونها أول صحيفة شمالية معارضة للحكم الإمامي في شمال اليمن تصدر من عدن - لإجتناب بطش الإمام - وقد أسسها القاضي الشهيد محمد محمود الزبيري وقد كانت لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى (**حركة الأحرار اليمنيين**) كما كانوا يطلقون على أنفسهم، وتعد صوت اليمن أول صحيفة يمنية مارست العمل الصحفي الحديث كاملاً، فلا يخلو عدد إلا وكان يحوي مقالات وتعليقات وأخبار وتحاليل للأوضاع المحلية والعربية والدولية، إضافة إلى أنها أول صحيفة يمنية استخدمت فن الكاريكاتير في النضال السياسي عبر إبراز عيوب الحكم الإمامي المتوكلي في الشمال بشكل هزلي جاد. كما أنها أضافت صفحات غير ثابتة لبيانات الجاليات اليمنية في أماكن تمركزها الرئيسية (الخليج، السودان، أثيوبيا، الصومال) وتم إغلاق الصحيفة في عدن بأمر من السلطات البريطانية بطلب من سلطات النظام الشمالي في عام ١٩٤٨ ولم تعاود الصدور إلا من القاهرة في عام ١٩٥٥، وقد علق المؤرخ الصحفي اليمني د/سيف علي مقبل في كتابه "تاريخ الصحافة في اليمن" عن أسباب إغلاق الصحيفة قائلاً: **بذلك يتجلى تحالف النظام الاستعماري والإمامي في هذا الموقف** وفي عام ١٩٣٩م ،

وبعد صدور القانون تقدم السيد محمد علي لقمان بطلب الامتياز إلى الحكومة البريطانية من أجل إصدار صحيفة (فتاة الجزيرة) وصدر العدد الأول منها في الأول من يناير ١٩٤٠م ، وبصدور الصحيفة دخلت الصحافة مرحلة جديدة حيث تعد أول صحيفة عربية صدرت في محمية عدن.

ومرت الصحافة النسائية في مدينة عدن بثلاث مراحل أساسية ساعــدت على ظهورهــا وإرساء دعائهمــا وكانت البداية مع صحيفة (فتاة الجزيرة) التي ساندت قضايا المرأة في عدن وطالبت بحقوقها كالتعليم ومناهضة الزواج المبكر وحقها في العمل والمشاركة السياسية والسفور وبالمقابل كانت هناك صحف رفضت هذا الرأي وطالبت ببقاء الفتاة في المنزل وتعلم أمور تدبيره كصحيفة(الذكرى) وصاحبها ورئيس تحريرها الشيخ علي محمد باحميش والصادرة عام ١٩٤٨واستمرت المناظرات الكلامية بين الصحف المساندة لقضايا المرأة العدنية ممثلة بالتيار التقدمي والصحف المعارضة لتحرير المرأة ممثلة بالتيار المتشدد ورجال الدين وكانت جميع المطالبات بحقوق المرأة تتم عن طريق رجال متعاطفين معها وعهدوا على أنفسهم مهمة الدفاع عن حقوقها ، وكل ذلك يعد المرحلة الأولى التي مهدت لظهور الصحافة النسائية في عدن. أما المرحلة الثانية فهي بداية قيام المرأة العدنية بالتعبير عن نفسها وإنما بأسماء مستعارة كاستخدامهن أسماء: بنت البلد – المحجبة – النملة – فتاة الجنوب – أم البنات بالإضافة إلى استعمالهن أسماء ذكورية حتى يتفادين الدخول في مشاكل مع رجال الدين والتيار المتشدد في عدن.

واتخذت النساء في عدن من هذه الأسماء الطريقة المثلى في التعبير عن آرائهن والدفاع عن قضاياهن بأنفسهن، وكتبن العديد من المقالات والقصص والأشعار وحتى شاركن في مسابقات القصص القصيرة التي كانت تطلقها إحدى الصحف . كما تولت النساء في هذا المرحلة مهمة الإشراف وإعداد صفحة المرأة في بعض الصحف مثل: السيدة ماهية محمد جرجره – الشهيرة بماهية نجيب – التي تولت إعداد وإشراف على

صفحة المرأة (ركن المرأة) في صحيفة (اليقظة) التي صدرت في يناير عام ١٩٥٦م ـ والتي كان يملكها أخوها السيد عبد الرحمن محمد جرجره. وكانت تكتب تحت اسم مستعار هو (بنت البلد) حتى لا يعرفها أحد، وفي أغسطس من نفس العام تحولت إدارة الصفحة لهانم جرجرة – ابنة أخيها الأكبر محمد جرجرة- وكتبت أيضاً تحت اسم مستعار (هـ . جرجرة) وكما أدارت السيدة أم البنات صفحة المرأة في صحيفة القلم العدني. إلى أن ظهرت صحيفة نسائية تعني بشؤون المرأة والأسـرة في عـدن والجزيرة العربية والمغرب العربي إلا وهي صحيفة(فتاة شمسان).

وهنا بدأت المرحلة الثالثة وظهرت الصحافة النسائية بصورة رسمية في عدن بظهور صحيفة (فتاة شمسان) في الأول من يناير عام ١٩٦٠م وكانت صاحبتها ورئيسة تحريرها السيدة ماهية نجيب متحدية بذلك جميع العراقيل والآراء المعارضة لها والعادات والتقاليد التعسفية بحق المرأة و إلتزمت الصحيفة بقضايا المرأة المختلفة من حقها في التعليم ، السفور ، العمل ، المشاركة السياسية وحقها في إختيار شريك حياتها والمساواة بين المرأة والرجل في المجتمع العدني ومناهضة الزواج المبكر.

ووضعت الأمثلة والبراهين على أهمية التعليم ودائماً ما كانت الصحيفة تردد مقالة(**وبالعلم ترتقي الأمم**) وربطت العلم بالعمل في الكثير من مقالاتها ، وقد ورد في أحد مقالاتها التي كتبها محمد عبده وطني تحت عنوان(**دور المرأة في المجتمع وأهميته بالنسبة للرجل**) جاء فيه (**إن واجب الآباء والأمهات وأولياء الأمور أن يشجعوا بناتهن للمضي قدماً لينهلن من مناهل العلوم ولا يقتصرن على التعليم الداخلي فقط فسوف يحملان عقبى ذلك في النهاية حيث يكن قد ساهمن في خدمة وطنهن ومواطنيهن حين تصبح لنا الطبيبة والتربوية والدبلوماسية و.و.و. الخ**).

ودافعت المجلة بكل شجاعة عن تعليم الفتاة وتطوير تعليمها ومساواته بتعليم الأولاد وإعطائها نفس الفرص للحصول على إجازات علمية خارج البلاد حتى يتسنى لها بعد ذلك الحصول على فرص جيدة للعمل وفتح أمامها أبواب العمل المختلفة، وكما كانت تنشر تقدم الفتيات على المستوى التعليمي والعملي لتحفيز الفتيات الأخريات للحذو

حذوهن، وطالبت بحق المرأة في السفور كنتاج للتطور واعتبرت أن الحجاب يقف عائقاً أمام تطور المرأة.

كما واكبت الصحيفة جميع أحداث الحراك السياسي الذي شهدته شوارع مدينة عدن في الستينيات ضد الاستعمار البريطاني ونشرت الصحيفة - العدد الرابع يناير ١٩٦٤م في الصفحة الأولى- صور النساء المعتصمات في مسجد العسقلاني في كريتر وذلك بعد أن عقد مؤتمر صحفي مباشر بعد دخولهن المسجد وحضرت السيدة ماهية المؤتمر وواكبت الحدث على مدى الفترة كلها إلى أن وصل وفد من حزب العمال البريطاني المعارض إلى عدن في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٣م وزار وفد النساء المعتصمات في اليوم التالي لوصوله ورافقه في هذه الزيارة عدد من الشخصيات العدنية المرموقة، حيث أطلع الوفد على أوضاع المعتصمات ودوافعهن لذلك الاعتصام وأبدى إعجابه بموقفهن ، وصرح أحد أعضائه (**إن شعباً هذه روح نسائه سوف يكون النصر من نصيبه**) وبالفعل حققت الصحيفة تقدماً من خلال عملها القيادي بمناصرة المرأة وقضاياها وأسهمت في إحداث تغيير ملحوظ في المجتمع العدني في ذلك الوقت وطالبت المجلة بحق المرأة في المشاركة السياسية وحقها في الانتخاب وطالبت به صراحة في البرلمان البريطاني في لندن عندما دُعيت رسمياً إلى هناك في صيف عام ١٩٦٢م، كما طرحت الموضوع في مؤتمر نساء آسيا وأفريقيا المنعقد في القاهرة بـ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٣م وقد خرجت من المؤتمر بتوصيات تؤكد ذلك الحق، ووجهت هذا المطلب إلى كبير الوزراء في الاتحاد الفيدرالي السيد حسن علي بيومي وبعد وفاته جددت الطلب لخلفه ثم توقفت مجلة فتاة شمسان عن الصدور في ١٩٦٦م. وجاء الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م ودخلت عدن وجنوب اليمن مرحلة جديدة ومختلفة تماماً عن سابقتها، وشهدت هذا المرحلة انحساراً كبيراً في عدد الصحف الصادرة ونوعيتها وجاء ذلك نتيجة لاختلاف السياسة الإعلامية وتحول الإعلام من إعلام حر إلى حدٍ ما إلى إعلام موجه بناء على السياسة التي إنتهجتها الدولة.

وشهدت هذه المرحلة تأسيس اتحاد نساء اليمن ٦ فبراير ١٩٦٨م وهو لسان حال المجلس المركزي لإتحاد نساء اليمن وأصدر الاتحاد مجلة تعنى بالمرأة والأسرة أطلق عليها اسمه "نساء اليمن" صدر العدد الأول منها في مارس عام ١٩٧٥م، وكان عدداً خاصاً للمشاركة في المؤتمر العالمي الثالث **(لمناهضة العنف ضد المرأة)** المنعقد في المكسيك، ركز العدد على تبني الإنجازات القانونية لليمن الديمقراطية وبشكل خاص قانون الأسرة الصادر في يناير عام ١٩٧٤م، والقوانين التي تضمن المساواة للمرأة في العمل والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وناقشت المجلة أيضاً العديد من القضايا التي تهم المرأة كأساليب التربية الحديثة والتعامل مع الأطفال ...الخ . وكانت المجلة تتقطع في الصدور وذلك نتيجة لتأثرها بالأوضاع السياسية في البلاد واستمرت بالصدور إلى حين إعلان الوحدة اليمنية ثم توقفت عن الصدور مع إعلان الحركة النسائية اليمنية فلم تتوفر ميزانية للمجلة ولم يتحمل أحد إدارتها وهناك المزيد من الأمور وهدفت المجلة بشكل رئيسي إلى عكس السياسة العامة للاتحاد العام لنساء اليمن وتحقيق أهدافه وتبلور ذلك من خلال المقالات والمواضيع المنشورة فيها، كما ركزت على قضايا المرأة والمرأة العاملة خاصةً وقضايا الطفولة. ولم تكن المجلة منتظمة في الصدور وكانت تتوقف بين حين وآخر متأثرة بالظروف السياسية للبلد.. في بداية الأمر كان إخراجها رديئاً ولم تكن تمتلك هيئة تحرير، وفي العام ١٩٨٢م صدر أول عدد لها بعد تشكيل هيئة التحرير وجاء العدد مختلفاً تماماً عن سابقيه من حيث الإخراج الفني والمواضيع، وتوقفت تماماً مع توحد الحركة النسائية بين شطري الوطن.

كما تم خلال هذا المرحلة اختيار صحيفتي (١٤أكتوبر وصوت العمال) أُنموذجاً لتمثلا هذا المرحلة لأن الصحف والمجلات في عدن بعد الاستقلال الوطني كانت توجه من مركز سياسي وأيدلوجي واحد، من خلال التنظيم السياسي الحاكم بمسمياته المختلفة التنظيم السياسي الجبهة القومية أو التنظيم الموحد للجبهة القومية أو الحزب الاشتراكي اليمني لاحقاً وبالإضافة إلى أن الصحيفتين إحتوتا على صفحات للمرأة

وطرحت من خلالهما المواضيع والقضايا التي تهم المرأة بأقلام نسائية، كما كان للمرأة حضور في هاتين الصحيفتين من خلال عملها الصحفي التخصصي خاصة بعد تخرج عدد من الصحفيات المتخصصات في هذا المجال وعملن في الصحف بكتابة الأخبار والتحقيقات والتقارير وإدارة صفحات المرأة، فاتخذت قضايا المرأة في هذه المرحلة شكلاً جديداً وهو المشاركة في بناء الوطن ورفع الوعي المجتمعي.

- عام ١٨٧٢ م أدخل العثمانيون أول مطبعة إلى ما كان يعرف باليمن الشمالي.
- صدرت نشرة "اليمن" المخصصة لنشر مراسيم وتعليمات المتصرفية العثمانية في صنعاء، استمرت ٧ سنوات .
- عام ١٨٧٩ م صدرت صحيفة "صنعاء" وهي الصحيفة الأولى على مستوى الجزيرة، وكانت تصدر باللغتين (العربية، والتركية) واستمرت في الصدور حتى خروج العثمانيين عام ١٩١٨ م. بينما عرف ما يسمى باليمن الجنوبي صدور أول جريدة وتسمى "عدن" الرسمية في عام ١٩٢٩ م. بعد ذلك توالت الإصدارات حيث وصلت الإصدارات في عدن وحتى أوائل الستينات لتصل إلى ٣٤ إصدارًا ما بين مجلة وجريدة حكومية وحزبية ونقابية يومية وأسبوعية.

نص دستور الجمهورية اليمنية في مادته (٤٢)على:

(لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون)

ملكية المؤسسات الإعلامية:

صدر القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ م بشأن الصحافة والمطبوعات حيث كفلت المادة (٣٣) منه على: حق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها مكفول للمواطنين والأحزاب السياسية المصرح لها، والأفراد والشخصيات الاعتبارية العامة، والمنظمات الجماهيرية الإبداعية ، والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقًا لما هو منصوص عليه في هذا القانون وقد وصلت الإصدارات خلال الفترة من ٩٠ -١٩٩٨ إلى ما يقارب(١٨٠)صحيفة ومجلة.

والقانون مازال يعمل به حتى الآن على الرغم من المآخذ التي يطلقها أصحاب المهنة والمراقبين، إلا أنه يجري حاليًا تعديل هذا القانون، ويدور لغط حول هذه التعديلات، وأهم ما في التعديلات هي دعوة رئيس الجمهورية لإلغاء عقوبة السجن بحق الصحفيين، ويخشى آخرون من أن تستبدل هذه العقوبة بعقوبات يرون أنها أقسى مثل تحديد مبالغ كغرامات خارجة عن القدرة الاستيعابية للصحف لاسيما تلك الأهلية والمستقلة.. ومن الانتقادات التي توجه لمشروع تعديل القانون بأن هناك كثير من المحظورات، وكذلك ضرورة الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، ويطالب منتقدي القانون باستبدال الترخيص بالإخطار.

أما الإعلام الإذاعي فقد عرفته اليمن في عام ١٩٤٠ م عندما أنشأ الانجليز إذاعة صوت الجزيرة في عدن وانتهى إرسال هذه الإذاعة بنهاية حرب عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٤٦ م قدم وفد أمريكي إلى صنعاء للتباحث مع الإمام حول استخراج النفط في اليمن مصطحبًا جهازًا لاسلكيًا إهداء للإمام الذي استخدمه للإرسال الإذاعي الذي اقتصر بثه على يومي الخميس والجمعة ولمدة ٧٥ دقيقة فقط.

أما الإعلام التلفزيوني فترجع بداياته إلى عدن ، في حين كانت بداية الإرسال التليفزيوني في صنعاء عام ١٩٧٥ م واقتصر في البداية على تغطية مدينة صنعاء وضواحيها.

هياكل المؤسسات الإعلامية

لم يسمح بحق التملك للمؤسسات الإعلامية المسموعة والمرئية واكتفي بالسماح بحق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها، وعلى الرغم من أن الصحافة المطبوعة قد ازدهرت من خلال الكم الكبير في الإصدارات إلا أن صعوبات جمة جعلتها تفقد العمل المؤسسي وانهارت بعض المطبوعات وأغلقت أبوابها وإختفي البعض الآخر من الساحة، والبعض أصبح صحافة المناسبات حيث تظهر في مواسم كالأعياد والمناسبات الوطنية والانتخابات لتستفيد من الدعم الذي تحصل عليه لكنها سرعان ما تعود في سبات عميق والصعوبات والمعوقات التي واجهت المؤسسات الإعلامية في اليمن يمكن إيجازها في:

المشكلات التنظيمية وتشمل:

- غموض الأهداف.
- قلة التخطيط الاستراتيجي.
- نقص التكنولوجيا.
- ضعف نظم المعلومات.
- تدني الاتصالات التنظيمية.

المشكلات البشرية وتشمل:

- القيادات التقليدية التسلطية.
- قصور الإبداع التنظيمي.
- نقص البرامج التجريبية.
- قلة الموضوعية في التعيين.
- عدم توافق الأجور والحوافز مع العمل.

المشكلات البيئية وتشمل:

- تدخل السلطات العليا.
- ضعف الرقابة التشريعية.
- ضعف المنافسة المحلية .
- ضعف نقابة الصحفيين.

ولم تكن الإصدارات الحزبية والأهلية أفضل حالاً من مثيلاتها الرسمية أو تلك المدعومة حزبياً على الرغم من أن الثانية تتفوق على الأولى من حيث الإمكانيات، مع ذلك ظل الجميع تحت المعوقات المذكورة أعلاه ولم تستطع في مجموعها أن تؤسس لتجربة كاملة الملامح والمعالم. وقد لعبت العديد من العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية أدواراً في أضعاف الإصدارات الحزبية والأهلية، وأهم تلك العوامل:

- عدم اعتماد الصحافة الحزبية والأهلية على العمل المؤسسي القائم على التخطيط.
- تدني الأجور والحوافز المادية والمعنوية.
- نقص مصادر المعلومات.
- عدم التطبيق الدقيق لشروط العمل الصحفي.

ولعل الإشارة إلى دراسة نشرت مؤخرًا (موقع التغيير - عارف الآتام) تؤكد أن الصحافة المطبوعة تعاني من مشاكل عديدة حيث شملت (٤٠)صحيفة رسمية وحزبية وأهلية جرت في محافظات أمانة العاصمة ، عدن، تعز ،إب ، المكلاء والحديدة على مدى ثلاثة أشهر ونفذها قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام – جامعة صنعاء وركزت على رداءة وضعف منافذ التوزيع وانتهاءً بضآلة حجم الأعداد المطبوعة ومدى تواجدها في السوق. فقد جاءت صحيفة الرياضة في المرتبة الأولى من حيث حجم التوزيع الفعلي والانتشار بواقع(١٣,٨٠٤) نسخة وفي المرتبة الثانية

صحيفة الأيام – أهلية (١٢,٤٢٨) ثم صحيفة الثوري –ناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني (١٠,٠٢٠) ثم صحيفة الثورة الرسمية (٩,٨٢٣) تلتها صحيفة الناس الأهلية (٩,٢٨٠)ثم بازار الإعلانية (٨,٧٧٢) وفي المرتبة السابعة صحيفة الصحوة – ناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح (٧,٥٦٤) ثم صحيفة الوسط الأهلية (٧,١٩٩) ثم صحيفة ٢٦ سبتمبر الصادرة عن التوجيه المعنوي للقوات المسلحة ٦,٨٩٠ .

هدفت الدراسة الميدانية الخاصة بحجم توزيع الصحف اليمنية في المنافذ البيعية إلى معرفة حجم التوزيع الفعلي للصحف المحلية وأماكن تمركزها وتلاشيها ومعرفة حجم جمهور كل صحيفة، ولم تدخل في أرقام الدراسة حجم الصحف التي يتم توزيعها من خلال الاشتراكات السنوية أو التي توزع مجانًا، كما لم تلتفت الدراسة إلى الأرقام المعلنة من قبل عدد من الصحف حول حجم طباعة العدد وبالتالي لم تتأثر بتلك الأرقام المعلنة.

الدراسة أوضحت المشكلة التي تتمثل بأن غالبية الصحف الصادرة تتمركز في أمانة العاصمة بنسبة كبيرة، بينما تقل بشكل ملحوظ في بقية المحافظات وهذا يفسر ضعف عملية الانتشار لهذه الصحف وتضاؤل جمهورها في المحافظات ويعود ذلك لضعف منافذ التوزيع وعملية التسويق الأمر الذي ينعكس على حجم ومستوى الرسالة الإعلامية المناطة بهذه الصحف والقول بتواجد هذه الصحف في المحافظات إلاَّ أن هذا التواجد لا يذكر باستثناء صحيفة الرياضة حسب ما تفصح عنه الدراسة حيث اكتسحت الصحف في ثلاث محافظات واحتلت المرتبة الثانية في ثلاث لتتصدر الجميع في عملية التوزيع الكلي.

وينسحب ضعف التوزيع وتواضعه على الصحف الحكومية حيث يلاحظ تدني مستوى توزيعها في المحافظات غير الصادرة فيها باستثناء صحيفة ١٤ أكتوبر، التي توزع في صنعاء أكثر منها في عدن كمكان إصدارها كما يلاحظ تراجع الصحف الرسمية عن منافسة بقية الإصدارات باستثناء صحيفة الثورة التي احتلت الصدارة في الأمانة

بينما جاءت صحيفة الجمهورية في المرتبة التاسعة بمدينة تعز كمكان إصدارها وكذا صحيفة ١٤ أكتوبر التي جاءت في المرتبة السابعة بمدينة عدن.

أما الصحف الأهلية فتتصدرهن صحيفة الأيام ثم صحيفة الناس يليها صحيفة الوسط، وُتعد صحيفة صنعاء أقلهن توزيعاً فيما يلاحظ أن الصحافة النسائية الأهلية لم تحز على مرتبة توزيعية معقولة، وهي في أواخر الصحف الأقل توزيعاً الأمر ذاته ينطبق على الصحف الحزبية التي تعاني من ضعف في عملية التوزيع والانتشار أكثر من غيرها، وتأتي صحيفة الثوري من بين الصحف الحزبية حاصلة على أعلى نسبة توزيع يتركز معظمه في أمانة العاصمة وأقله في المكلا، تليها الصحوة التي هي الأخرى يتركز أعلاه في أمانة العاصمة وأقله في المكلا وتليها صحيفة الوحدوي - الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الناصري- ثم صحيفة البلاغ – معارضة - ثم صحيفة ٢٢ مايو- الحزب الحاكم - ثم صحيفة الميثاق - الحزب الحاكم- وُتعد صحيفة العاصمة – الإصلاح - في أدنى الصحف الحزبية توزيعاً في المحافظات الست.

الإعلام المتخصص

على الرغم من أن الدراسة اقتصرت على حجم توزيع الصحف اليمنية في المنافذ البيعية إلاَّ أنها لم تشمل المجلات وبالذات المتخصصة منها والتي تُعد مجلات فصلية، وهي في الأساس صادرة عن مراكز ومؤسسات لكنها غير منتظمة الصدور.

الإعلام الاقتصادي

على الرغم من التوجهات الاقتصادية الحالية الذي تشهدها اليمن إلا أن الإعلام الاقتصادي مازال متواضعاً وأبرز أسباب تواضعه يتمثل في عدم توفر الكادر البشري (الصحفي الاقتصادي) أضف إلى ذلك ضعف إمكانياته المادية نظًراً لعدم وجود الدعم المؤسسي المتمثل في الإعلان كرافد أساسي فما زال الإعلام في اليمن قائم على الشخصنة والحزبية، وهذا أحد أوجه القصور التي لم تمكن الصحافة الجادة من تبني برامج واضحة.

وكانت وكالة الأنباء اليمنية سبأ أصدرت أول مجلة رسمية اقتصادية (مجلة الاقتصادية) إلا أن توقفت عام ٢٠٠٣ م ، وهذا يعكس عدم الاهتمام بالصحافة المتخصصة على المستوى الرسمي ويمكن القول أن مجلة اقتصاد وأسواق هي المجلة الأهلية الأولى في اليمن التي تصدر بانتظام دقيق وتتصدر الإعلام الاقتصادي المتخصص، ووجود مجلات أخرى كالاستثمار الصادرة عن هيئة الاستثمار وغيرها لم تتمكن من خلق منافسة جدية فيما عدا تفوق هذه الإصدارات مادياً بعيداً عن المحتوى والمهنية وتظل الملاحق الاقتصادية الملحقة بالصحف الرسمية والأهلية والحزبية ضعيفة في المضمون والتأثير.

الخلاصة أن المناخات الديمقراطية التي تشهدها اليمن ستكون مناخاً مناسباً لخلق حريات صحفية، لكن التجربة لم تترسخ بعد، ومازال الجميع في السلطة والمعارضة مشدودين إلى الماضي، كما أن لغة الإحتواء ومحاولة الإستقواء على الآخر بل وتهميشه وإضعافه قائم ، وكثير من الصحف التي يطلق عليها أهلية لم تلزم الحياد، ولم تنهج أساليب واضحة لأنها تفتقد إلى التخطيط السليم، فمرة تميل إلى اليمين ومرة تميل إلى اليسار.

لكن إجمالاً نستطيع القول أن ضعف هياكل المؤسسات الإعلامية في اليمن، وتخلف الإدارة، وضعف البنى الاقتصادية ومصادر التمويل - على الرغم من اختلافها هنا وهناك - وكذا تدني المهنية وعدم توافق الأجور والحوافز مع العمل، ناهيك عن تدخل السلطات وضعف البيئة التشريعية ، والبعد عن النظرة الخدمية للرسالة الإعلامية وتسييس المحتوى وضعف الأطر التنظيمية كنقابة الصحفيين، كل ذلك يعد من العوامل المشتركة التي تجمع الصحف اليمنية على اختلاف مشاربها (رسمية ، حزبية).

مجلة "عروس اليمن" نجاح وإخفاقات

تعد مجلة "عروس اليمن" أول مجلة نسوية في مطلع الألفية الجديدة وأقيم الأربعاء الموافق ١٤ يناير حفل تدشين مجلة عروس اليمن والذي حضره وزير الاعلام حسن اللوزي وجمع غفير من الإعلامين والصحفيين والكتاب ، وأقيمت ندوة بالمناسبة تحت عنوان **"مستقبل الصحافة النسوية في اليمن"** أدارها مدير تحرير صحيفة الثورة عبد الرحمن بجاش وشارك فيها كل من عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء الدكتور/ أحمد العجل ، و الدكتور/ أحمد عقبات، وسميرة النهاري وآخرون وقد تناول المتحدثون في الندوة السبل الكفيلة بتطوير الصحافة النسوية في اليمن وتجويد الرسالة الإعلامية التي تقدمها الصحف والمجلات وأفضل الطرق التي تؤدي إلى تطوير تجربتها وتقديم نموذج متميز للصحافة المتخصصة في اليمن .

وقد وصف وزير الإعلام حفل تدشين مجلة "عروس اليمن" بالانطلاقة الواثقة والحدث الكبير، كما أكد أنه سيمثل إضافة هامة لكل ما تعنيه المجلة من دلالات وتسعى إليه من أهداف بالنسبة للانتصار للمرأة وحقوقها ومعالجة قضاياها. كما أن الوزير اللوزي ربط مسيرة التطور والتحديث في بلادنا بالمزيد من تمكين المرأة والإيمان بقدراتها قائلاً (**إن إحراز خطوات عميقة وكبيرة في مسيرة التطور والتحديث في بلادنا مرتبط - شئنا أو أبينا- بالمزيد من تمكين المرأة والإيمان بقدراتها في تحقيق الندّية للرجل بل واستطاعتها التفوق والنجاح بصورة ملفتة في كافة المجالات وبخاصة الإدارة الاجتماعية والعلمية والإدارة الاقتصادية)**. وقد عبر وزير الاعلام عن سعادته لحضور حفل التدشين و بمشاركته أيضا في افتتاح الندوة التي تتحدث عن مستقبل الصحافة النسوية في اليمن .

وقد أشارت رئيس تحرير مجلة "عروس اليمن" الدكتورة / منى المحاقري إلى ما تسعى إليه المجلة من أهداف لتحقيق نجاح ملموس على صعيد العمل الصحفي المتخصص، وأن تقدم إضافة نوعية إلى جانب كثير من الصحف التي تعنى بقضايا المرأة على الساحة المحلية. مؤكدة أن الاحتفاء بالعدد الأول من مجلة "عروس اليمن"

يأتي ترجمة لرفض المرأة اليمنية ثقافة التهميش والإقصاء وهو الدليل على ما وصلت إليه المرأة اليمنية من مكتسبات في ظل ما وفرته لها القيادة السياسية لأن المجلة تمثل إضافة نوعية للصحافة اليمنية عموماً ولصحافة المرأة خصوصاً ولمتابعة المرأة اليمنية وتقييم أدائها ومناقشة كافة العقبات التي تحول دون بلوغها أهدافها. ومن المعروف أن مجلة عروس اليمن مجلة تساهم في شؤون المرأة وإبراز نجاحاتها والكثير يتوقعون أن تصبح المجلة واحدة من أهم المجلات التي تهم المرأة وأن تصبح خير سفيرة للثقافة اليمنية.

الصحافة النسوية حضور خجل .

في ظل إنحصار للصحافة الموجهة للمرأة في عدد محدود جداً من الصحف والمجلات، يمكن حصرها فيما يلي:

- **ملحق الأسرة**

ملحق أسبوعي يصدر كل سبت عن صحيفة الثورة الصحيفة الحكومية الرسمية الأولى في اليمن ، وترأس تحريرها الأستاذة / سميرة الخياري ، وهو ملحق تقليدي في ستة عشر صفحة يطبع طباعة تقليدية - أبيض وأسود - عدا الغلاف ملون ، ويتناول الموضوعات التقليدية من صحة وطبخ وجمال ، دون أية إعلانات ترويجية.

- **صحيفة المرأة**

صحيفة شهرية ، تصنف كتابعة للمؤتمر الشعبي العام ، طباعة ملونة في الغلاف الخارجي ، وأبيض وأسود في الداخل وأسستها وترأس تحريرها الأستاذة سيدة الهيلمة ، متخرجة من قسم الإعلام واعتمدت الصحيفة على قوة العلاقات العامة للسيدة الهيلمة ،والتي استطاعت من خلالها جذب عدد كبير من الإعلانات التجارية ، لم تقتصر فيها على استرضاء وجذب دعم الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام ،ولكنها جذبت كذلك شخصيات مهمة فى حزب الإصلاح كالشيخ حسين الأحمر الذي دعم الصحيفة من خلال الإعلان عن شركة سبأ فون المملوكة لنجله الشيخ حميد الأحمر

كما اعتادت على نشر الدعوة لشراء أذونات الخزانة الصادرة عن البنك المركزي اليمني ، وهذا ما لم يكن متوفراً لأي صحيفة أخرى ويحسب لصحيفة المرأة الريادة والاستمرارية حتى توقفت تماماً عن الصدور مع دخول الحوثيين صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤

- **صحيفة ٨ مارس**

صحيفة سنوية تصدر يوم الثامن من مارس من كل عام ، أسستها وترأس تحريرها محاسن الحواتي صحفية وكاتبة قصة. صدر القرار الجمهوري بتشكيلها عام ١٩٩٥، وترأست تحريرها كوكب الوادعي ،والتزمت الصحيفة بمتابعة أخبار اللجنة الوطنية للمرأة وفروعها في المحافظات وممثلاتها في الوزارات والجامعات المختلفة ،ولكنها توقفت عن الصدور للأسباب السياسية واندلاع ثورة ٢٠١١.

- **صحيفة اليمانية**

صدرت عن اللجنة الوطنية للمرأة التابعة لمجلس الوزراء.

- **مجلة المرأة والتنمية**

ممولة وتصدر عن اتحاد نساء اليمن فصلية ، وتعنى بنشر أخباره ونشاطاته .

- **مجلة لميس**

تصدر عن دار ١٤ أكتوبر للصحافة والتوزيع والنشر في عدن - جنوب اليمن ، ترأست تحريرها الصحفية نادرة عبد القدوس واستفادت من التراكم الصحفي النسوي في جنوب اليمن والحرية النسبية التي كانت تتمتع بها المرأة في ظل حكم الحزب الاشتراكي اليمني ، واستمرت لما بعد الوحدة اليمنية ١٩٩٢،ولكنها توقفت عن الصدور لأسباب غير معلومة.

- **مجلة عروس اليمن**

لم يكن المخاض سهلاً بالنسبة لمجلة "عروس اليمن" ، فرحلة البحث عن ترخيص بدأت عام ٢٠٠٧ وبعد سلسلة من الإجراءات الروتينية المعقدة ،وخلفها تحريات أمنية وحزبية ، تمت الموافقة على منح الترخيص في مارس ٢٠٠٩ ليصدر بعده العدد التجريبي من المجلة وتطرقت المجلة إلى العديد من الموضوعات الحساسة كان من أبرزها التحاق النساء بالشرطة العسكرية ومناقشة تقبل المجتمع لهذه التجربة وتفاعله معها.

وكان التحدي الأول بالنسبة للمجلة هو تحدي الاستقلالية، فقد نأت المجلة بنفسها من أن تكون بوقاً لأي حزب سياسي في الوقت الذي كانت معظم الصحف والمجلات يتقاسمها أكبر حزبين سياسيين آنذاك.

كان مفهوم الاستقلالية في الصحف والمجلات أمراً غير موجود ، وفي هذا السياق صنفت مجلة "عروس اليمن" كمجلة تابعة للمؤتمر الشعبي العام، نظراً لسياستها المنفتحة اجتماعياً وبعدها عن الأيدولوجيا الدينية أو الحزبية ، وقد دأبت مجلة "عروس اليمن" على تأكيد نهجها الاستقلالي وانحيازها الوطني ،والتزامها بمناصرة قضايا النساء، وتعزيز مشاركة المرأة سياسياً ، وتمكينها اقتصادياً وثقافياً، ولقد نجحت المجلة وفي خلال فترة قصيرة إثبات وجودها ونجحت في الحصول على الدعم الكافي فقط لإصدار عدد ١٠٠٠ نسخة مطبوعة طباعة فاخرة، لا تقل في مستواها في المضمون والإخراج والطباعة عن مستوى نظيراتها من المجلات الخليجية التي كانت تصدر آنذاك وتحظى بمتابعة المرأة اليمنية. كما كانت المجلة تباع بسعر مناسب ، وتوزع في كافة محافظات الجمهورية من خلال مؤسسة الثورة للصحافة والنشر. لم تكن المجلة تحقق أرباحاً تذكر ، وتعتمد فقط على الجهود الذاتية ، وعلى جهود المؤسسة ورئيسة التحرير د. منى المحاقري.

- **مجلة الشقائق**

برزت مجلة الشقائق كنموذج للإعلام الديني، والتي كانت تصدر من جامعة الإيمان التي كان يترأسها الشيخ عبد المجيد الزنداني ترأست تحرير المجلة الشيخة عائشة الزنداني ،واتسمت المجلة بانتظامها في الصدور وثبات الأبواب والموضوعات بالإضافة إلى ثبات الإعلانات التجارية لشركات ومؤسسات وبنوك معروفة بولائها لحزب الإصلاح وهي نفس الجهات التي رفضت الإعلان في مجلة "عروس اليمن" كما اتضح التركيز على شخصيات نسوية إسلامية تتبع جماعة السنة والسلف الصالح كما غابت عن المجلة تماماً صورة المرأة أو ما يشير لجسدها، مع تكريس صورة المرأة المطيعة لزوجها الخاضعة له والتي تستجيب لرغبته حتى لو كانت على التنور، والتي أمرت أن تسجد لزوجها بعد أن تسجد لخالقها عز وجل.

- **مجلة الزهراء**

برزت على استحياء مجلة الزهراء لتعبر عن التيار الزيدي في اليمن ، والتي كان يقف من خلفها حزب الحق ، وقد عملت في تحريرها كوادر نسوية من حزب الحق وسارت المجلة على نفس السياسة التي سارت عليها مجلة الشقائق ، مع استبدال الشخصيات الإسلامية بشخصيات من آل البيت النبوي، وقصر وظيفتها على تربية الأولاد وخدمة الزوج، وإنجاب الأبناء والإعلاء من قيمة التضحية بهم في سبيل الله والإعلاء من الشهادة وأمهات الشهداء وأبناء الشهداء، وغياب القيم والولاء الوطني.

الدين في مواجهة الصحافة النسوية

تم استغلال الدين دائماً في تحجيم مشاركة المرأة في الحياة العامة و في مواجهة الحضور الإعلامي للمرأة على مستوى الصحف والمجلات والإعلام المسموع والمرئي وقد تم ذلك من خلال تحريم التصوير عموماً ، وتحريم صورة المرأة وانعكس ذلك على غياب صورة المرأة من واجهة الصحف والمجلات تماماً ،وفي

أحسن الأحوال يتم استبدال ذلك بصورة لطفلة لا تتجاوز على الأغلب عمر العشر سنوات، وغالباً ما ترتدي الزي الشعبي اليمني الذي يتميز بالاحتشام.

المجتمع في مواجهة الصحافة النسوية

لم يقف الدين وحده ورجاله أمام حضور الصحافة النسوية، ولكن المجتمع من خلال العادات الاجتماعية والأعراف القبلية، وقف حجر عثرة أمام تطور الصحافة النسوية. فلقد فوجئنا أثناء محاورتنا لعدد من القيادات النسوية والنخبوية من مختلف القطاعات، كالموظفات أو الطبيبات والمدرسات وطالبات الجامعة، ممن لا يرتدين النقاب ، ويكشفن عن وجوهن برفضهن التام للتصوير ونشر صورهن بالمجلة واستمرت هذه الصعوبة مع كل عدد ،حيث يواجهنا تحدي فتاة الغلاف. ما اضطرنا في معظم الأحيان لنشر صور لفتيات عربيات أو أجنبيات أو فنانات يمنيات. مع الحرص على ارتداؤهن الزى الشعبي اليمني الذي يكفل تغطية كاملة للشعر مع اتسامه بالاحتشام. ومن الجدير بالذكر إننا كنا في أحيان كثيرة نجد باعة الصحف والمجلات يتعمدون تغطية غلاف المجلة ودسه بين المجلات والصحف الأخرى محافظة على الأعراف والتقاليد.

غياب الدعم الحكومي ومنافسة غير عادلة

لم يكن هناك أي دعم حكومي يذكر للمجلة ،عدا مبلغ ٢٧٠٠٠ ريال يمني تصرف سنوياً من وزارة الأعلام بما يعادل مائة دولار أمريكي فقط لا غير للصحف المنتظمة الإصدار. علماً بان رسوم تجديد الترخيص السنوي تبلغ خمسين دولار في العام. وتمثل الدعم الحكومي في نشر بعض التهاني المرفوعة للقيادة السياسية في المناسبات الوطنية، من قبل بعض الوزارات الحكومية، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد اليمني. لم تسلم مجلة عروس اليمن من المنافسة غير العادلة ،والتي شنتها مجلة المرأة والتنمية التي كانت متوقفة عن الصدور لسنوات، قبل أن تعاود الإصدار واستمرت في نفس الوقت مجلة عروس اليمن حتى بعد اندلاع الثورة ، ولم تتوقف

عن الصدور إلا بعد دخول الحوثيين صنعاء في الحادي والعشرين من مارس ، حيث صدر العدد الثالث عشر من المجلة في العشرين من سبتمر ٢٠١٤.

الصورة هي البطل

أ. عبد الرحمـــن الغابري

مقدمة

الصورة الفوتوغرافية يعتمد عليها التاريخ والمؤرخون ولا شيء يستطيع أن يضاهي الصورة الفوتوغرافية في إثبات الحقائق؛ لأن الصورة تعد الدليل والبرهان أمام أي تزييف للحقيقة أو إثبات الشخصية؛ فكل نقطة فيها تدل على وضوح ودافع لمعنى اللحظة. وأثبتت التكنولوجيا الحديثة أن الصورة هي الباقية ولن تختفي كغيرها من وسائل الاتصال الإعلامي والفنون البصرية الأخرى، لذلك عمل علماء التكنولوجيا على تطوير معدات وأدوات التصوير الثابت والمتحرك باعتباره يمثل المستقبل وعاملاً مهماً لإبراز جماليات الكون بشراً وأرضاً، وكشف الحقائق وأهم الدلائل أمام القضاة والقوانين ومنفذيها .

التجربة الفنية

تجربتي الفنية تمتد إلى ما قبل ٤٩ عاماً دوّنت خلال هذه الأعوام كل شيء متعلق بالمجتمع اليمني ريفاً وحضراً، شاملاً كل عناصر الهوية اليمنية والطبيعة والبيئة اليمنية التي تمتاز بها بلادنا ولا زلت نشطا في هذا المجال ومعي أبنائي الذين برزوا - أيضاً - في هذا المجال .

عن التصوير الفوتوغرافي

برغم محاولات التضييق على هذا الفن خوفاً منه إلا أنه استطاع أن يجد له مكانة مهمة وازدهر كثيراً مقارنة بدول الجوار، بل هو أقدم من سواه في الجزيرة العربية ؛ ففي اليمن استطاع الرواد وبشكل تخصصي أن يثبتوا جدارة في هذا المضمار وأولهم أحمد عمر العبسي ووجدت أيضاً مؤسسات حكومية وخاصة تبنّت التصوير كمؤسسة لها أهميتها رغم التهميش الرسمي تبقى اليمن بهمّة هؤلاء مخزناً مهماً للصورة الفوتوغرافية ؛ فقد أضحت الصورة مرجعاً مهماً للباحثين والمنظمات المهتمة بهذا الجانب. حتى أن الصورة الفوتوغرافية وجدت لها منظمات دولية للحفاظ عليها من التلف وتعنى بالصورة الفوتوغرافية القديمة - وأنا أحد أعضائها، وقد حضرت لها

أربع ورش في الخارج - هذه المؤسسات تذلل للصورة القديمة إمكانيات كبيرة وأيضاً الأرشفة الالكترونية.

حرية التعبير والتصوير الفوتوغرافي

لم تصدر قوانين تحدّ من حرية التعبير بالنسبة للمصورين لأن من يمكن أن يعدّ ويشرع لتلك القوانين غير مؤهل لذلك فتعبيرات الصورة فوق مستوى الوعي بأهميتها وكل الخوف منها سواء كان رسمياً وأمنياً هو تخوّف جاهل وتقليدي لمجرد أن الصورة كاشفة للتخلف العميق السائد، فعصر التكنولوجيا والعلوم والأقمار الصناعية والإنترنت هزمت ذلك الخوف من الصورة .

إن من يخافون منها لا يواكبون العصر وتطوراته ولا يقرؤون عن الابتكارات العلمية التي تحدث بين لحظة وأخرى. إن المشكلة التي تعيق المصورين هي أمنية ساذجة فالكاميرا لا تزال ترعب الجهات المتسلطة وهو تخوف لا مبرر له سوى الجهل بأهمية الصورة والثقافة البصرية.في الوقت الراهن وفي ظروف الحرب يتم حصار المصورين وتقييد تحركاتهم وخسرت اليمن أهم منابرها الإعلامية في كشف أثار الدمار الذي أنتجته حروب الأطراف المتضادة. وبقى اليمن منسياً عالمياً بسبب هذا الحصار الذي فرض على المؤسسات الخاصة والأفراد وحتى بعض المؤسسات العامة المنتجة للصورة وأكرر أن الجهل هو وراء ذلك الحصار. وستبقى الصورة هي الأهم والأبرز حالياً ومستقبلاً وعلى الجميع سواء السلطات أو المجتمع أن يعي ذلك رغبوا أم لم يرغبوا فإن المستقبل هو للصورة والزمن سيسبق ويبقى التصوير.

توصيات

على المجتمع بكل تكويناته أن يقرأ عن التصوير ويثقّف ذاته فالصورة هي الفاصل بين أزمنة التخلف وبين التطور السريع للحياة. العالم الإلكتروني سيلغي الملفات. كل الملفات الورقية وسيخسر من لا يستوعب الفعل المهم للصورة في إسكات الادعاءات الاحتيالية الكاذبة . الصورة هي البطل وكفى !

الصحافة وحرية التعبير فى اليمن

أحمد الطرس العرامي

صحفي وكاتب وباحث في السياسات الثقافية

عن الصحافة وحرية التعبير

منذ ما يربو على القرن شكلت الصحافة في اليمن أحد أهم عناصر الحياة الثقافية والسياسية والفكرية في البلاد والتي يعود تاريخ الصحافة فيها إلى البدايات الأولى التي تقترب من بداياتها في البلدان العربية المجاورة وتحديداً إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إبان الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، والوجود العثماني الثاني في شماله، في الفترة من ١٨٧٢- ١٩١٨م، وفي ظل بدايات مختلفة، بالإضافة إلى وجود بدايات محلية مثل التي شهدتها حضرموت اليمنية في مطلع القرن العشرين، وهي جميعاً إرهاصات مهدت لنشوء صحافة محلية، مع دخول الطباعة وتقنياتها، وما تشهده اليمن من تحولات سياسية، وثقافية كبيرة، بالإضافة إلى ما تشهده تقنيات الاتصال الحديثة والطباعة من تطور، بما أحدثه ذلك من تغييرات في الصحافة وأشكالها على الدوام، في كل بلدان العالم، ومن بينها اليمن.

وكانت الصحافة في اليمن صدى للتجاذبات السياسية والفكرية والثقافية وانعكاساً للاضطرابات والحالة الاجتماعية والسياسية؛ ولهذا فقد أخذت أشكالاً وبدايات مختلفة هي صدى لتلك التجاذبات، ولكن الاستقرار الذي شهدته اليمن بعد التحرر من الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن ١٩٦٧م، وقيام الثورة على الإمامة في شماله ١٩٦٢م، قد أدى إلى ازدهار الصحافة بشكل عام، ونظمها قانونياً، فقد نظم العمل الصحفي في جنوب اليمن بصدور القانون رقم (٢٧) في ٣ يوليو ١٩٣٩م فيما عرف بقانون النشر والكتب في مستعمرة عدن، كما صدر في عام ١٩٥٣م قانون الصحافة في ما كان يسمى الدولة القعيطية الحضرمية ، وعمل بهاذين القانونين حتى إعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر١٩٦٧م وبعدها لم ينظم العمل الصحفي في الجنوب حتى صدور (قانون الصحافة والمطبوعات) رقم (٧) في مارس ١٩٩٠م واستمر العمل به حتى قيام الوحدة اليمنية.

أما في شمال اليمن، فقد نُظم العمل الصحفي في ١٨ نوفمبر ١٩٦٨م وذلك بصدور قانون مطبوعات العهد الجمهوري رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨م الذي بموجبه نظم العمل الصحفي، وفي عام ١٩٨٢ م صدر القانون رقم (٤٢) بشأن تنظيم الصحافة واستمر العمل به حتى قيام الجمهورية اليمنية وصدور قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م. وقد استمر بالعمل بهاذين القانونين حتى قيام الوحدة اليمنية ١٩٩٠م، حيث صدر القانون رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م الذي ألغى العمل بقوانين الصحافة السابقة، ونظم العمل الصحفي وأتاح الفرصة أمام الجميع (أشخاص، هيئات، أحزاب) لإصدار المطبوعات والصحف، والذي ساهم في ازدهار الصحافة وتنوع العمل الصحفي وتجدد وارتبط أكثر بالواقع، وفي٢٥ أبريل١٩٩٣ م صدر القرار الجمهوري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة والمطبوعات في مجال الصحافة.

ومنذ البدايات الأولى كان للصحافة في اليمن دورها الكبير في حرية التعبير فقد مثلت الكثير من الإصدارات الصحيفة صوت الشعب والثورات وشكلت النواة للتغيرات السياسية وحملت الكثير من الأفكار والتجارب ومثلت سجلاً للأحداث وساحة للصراعات، مثلما كان جزءاً منها صوتاً للسلطة والمستعمر مثله مثل كل وسائل الإعلام التي ارتبطت بالسلطة ومناهضتها. وقد خرجت الكثير من الأفكار والكتاب والأدباء والكتب والتيارات عبر الصحافة في اليمن، مثلما أن بعض الصحف ووسائل الإعلام قد مثلت نافذة للسلطة وإحدى أدواتها. وبالرغم من كل شيء، ومهما يمكن قوله عن الصحافة في اليمن، فإن ما سجلته خلال فترة الجمهورية، أو في العصر الحديث، كان قد وصل مرحلةً متقدمةً، لا شك أنها كانت مؤهلةً للانفتاح وتأدية دور تثقيفي وفكري وإعلامي ، وبلورة سياسة ثقافية أكبر، في ظل ما تشهده البلاد كجزء من عالم يتقدم باستمرار، وما يشهده قطاع الإعلام من ازدهار، لولا أن الأحداث التي مست البلدان العربية، واليمن من بينها، قد وقفت عائقاً باتجاه ذلك، ومثلت أكبر عقبة في طريق تطور الإعلام وحرية التعبير والرأي في اليمن.

وقد أرسى العديد من الصحفيين والصحف الكثير من مبادئ الحرية وجسدوا قيم حرية التعبير، وواجهوا السلطات السياسية والدينية، التي مارست القمع ضد هذه الحرية، وخاضوا صراعات لم تتوقف يوماً، ولا شك أن حالات الاستقرار والوضع الطبيعي تمثل أهم المناخات التي يمكن للصحافة والصحفيين أن يناضلوا فيها من أجل حرية التعبير، وهذا ما يعكسه فقدان الصحافة والصحفيين القدرة على مجابهة القمع في ظل الاضطرابات والحرب والتشظي الذي تمر به البلاد. بموازاة ضعف دور الكلمة المستقلة والحرة، وضعف المثقف والصحفي المستقل أمام مشاريع كبرى وقوى متصارعة يمثل الإعلام أحد جبهات حروبها.

وفي ظل الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تمس البلاد، والتشظي، وأخيراً الحرب، فإن الصحافة في اليمن تمر بفترة هي الأكثر سوداويةً، فعوضاً عن كون ذلك قد مثل عائقاً في طريق التقدم الذي كان يمكن أن تحققه الصحافة في اليمن، مع ظهور صحف مستقلة وصحافة ثقافية ومتنوعة، وازدهار هذا القطاع، فقد بدت الأعوام من ٢٠١١م- حتى الآن، أكثر عنفاً وعدائية تجاه الصحافة والصحفيين، في ظل سيل لا يتوقف من الانتهاكات التي تطال صحفيين ومصورين وعشرات الصحف والمواقع الإلكترونية ومقرات إعلامية وممتلكات صحفيين. وتتنوع ما بين الاختطافات والاعتقالات وحجب المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والتهديدات وحملات التحريض والشروع بالقتل والمصادرة والنهب لممتلكات الصحفيين ووسائل الإعلام ومحاكمة واعتقال وإخفاء وتعذيب صحفيين في المعتقلات، وإيقاف رواتب وإيقاف عن العمل ، ومنع عن التغطية ، ومنع عن الزيارة ، وإيقاف لوسائل إعلام، وحالات قتل ، وحالات إصدار لوائح وتعميمات قمعية، وهي انتهاكات تشترك فيها مختلف أطراف الصراع الدائر في اليمن بنسب متفاوتة جعلت من العمل الصحفي في اليمن، من أكثر البلدان خطورةً[1].

وبالرغم من أن التنوع كان أحد سمات الصحافة اليمنية من حيث بروز التنوع في الصحافة في طور ما بعد ستينيات القرن الماضي، وما تحقق في هذا المجال من

تراكم كان يمكن أن يفضي إلى تحولات نوعية في الصحافة اليمنية ودورها في حرية التعبير، خصوصاً مع ازدياد مساحة الحرية وما كان يمكن أن يحدث تطور تقنيات الاتصال الحديثة من إمكانيات في هذا المجال، أقول بالرغم من ذلك، إلا أن التحولات التي شهدتها اليمن، بدءاً من عام ٢٠١١م، سوف تعيد وضع الصحافة في اليمن إلى أسوأ حالاته، فإلى جانب قمع حرية التعبير وتعرض الصحافة والصحفيين إلى انتهاكات لا حدود لها، فقد قضت الاضطرابات بادئ ذي بدء على التنوع في الصحافة، وبالتالي على إمكانية ازدهار الصحافة الثقافية على سبيل المثال، إذ أفضت إلى تجانس واضح، ونعني أنه وإذا كان للصحافة وظائفها المعروفة المتمثلة في وظائف (خبرية، رأي تثقيف، ترفيه وتسلية)، فمن الواضح أن الصحافة الثقافية ما بعد ٢٠١١م، قد لقيت ضربةً قاسيةً، اختفت الملاحق الثقافية (الملحق الثقافي للثورة، أفكار، أفنان، الثقافية) وتعثرت حتى بعض الصفحات الثقافية، ما يمكن قوله هو أن الصحافة اليمنية عموماً طغى عليها الجانب الخبري بشكل جنوني، بالإضافة إلى مساحة لا بأس بها من المقالات التي كانت تعلق على الأحداث المتسارعة والمستجدات على الساحة السياسية في ظل موجة الربيع العربي. وما عقبها من اضطرابات وما تشهده البلاد من حرب وصراع إقليمي، أدى كله إلى تفاقم وضع الصحافة في هذا المجال، من خلال تفريخ قائمة طويلة ومجنونة من القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية، بما تعكسه من صورة للتمزق الاجتماعي والسياسي والصراع الإقليمي الأيديولوجي. ولا شك أن مثل ذلك سوف يقضي على الصحافة السياسية المستقلة أو التي كانت تلتزم بخطاب مستقل نوعاً ما، كما سوف تتعرض الصحف والصحفيين للتنكيل والانتهاكات التي لا تتوقف، وفي حين كان بمقدور الجهات أو الأطراف السياسية إنشاء بدائل للصحف ووسائل الإعلام التي أغلقها أو صادرها أو أوقف بثها، أو حتى توفير ملاذات ومنصات، لصحفييها الذين تضرروا، لم يكن ذلك بمقدور الصحافة المستقلة التي كان قد أسسها صحفيون شباب، ومستقلون، أن تقاوم ما حل بها من كوارث، أو تستعيد نفسها وهذا ما حدث لصحف (النداء،

حديث المدينة، الشارع، الأولى، الناس، المصدر). وهي صحف كانت تمثل علامة فارقة في الصحافة اليمنية. وانتهى بها الأمر إلى الإغلاق أو النهب وبصحفييها ومؤسسيها إلى مغادرة البلاد.

توصيات ختامية

- تكاتف جهود الناشطين والمؤسسات ونقابات المهن والمنظمات والمؤسسات المعنية للعمل سوياً على الضغط على الأطراف السياسية وأطراف الصراع من أجل الكف عن ممارسة الانتهاكات بحق الصحافة والصحفيين.
- الضغط على الأطراف السياسية والبلدان الراعية للحوار الوطني والتسوية السياسية، من أجل جعل حرية التعبير والصحافة أحد بنود الحوار في أي تسويات قادمة، وكذلك العمل على ضمان مساحة أكبر من الحرية في أي قوانين يمكن أن تصدر أو تناقش في الفترات القادمة من مستقبل البلاد.
- دعم الورش والمشاريع التي تتعلق بحرية التعبير في اليمن وبالصحافة والصحفيين، ووسائل الإعلام، من أجل الإلمام أكثر بواقع الصحافة في اليمن والخروج بتصورات ودراسات ورؤى تفيد في استعادة دور الصحافة في اليمن وتوفير المناخات الملائمة والبديلة لحرية التعبير التي تحققها الصحافة.
- دعم المشاريع والأفكار المتعلقة بالصحافة الثقافية والصحافة المستقلة والاجتماعية في اليمن بما في ذلك المواقع ووسائل الإعلام البديلة والآمنة. أو التي يمكن أن توفرها أو تمثل ميداناً لها، مواقع التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت.

الهوامش

- الصحافة والسلطة في اليمن المعاصر، الاتجاهات الفكرية والسياسية، د.أمين الجبر، رسالة ماجستير، جامعة ذمار، كلية الآداب، قسم التاريخ.

- الصحافة الرسمية رؤية للحل، أحمد العرامي، المصدر أونلاين، الرابط: الخميس٢٩مارس٢٠١٢م

  http://www.almasdaronline1.com/article/30285

- ويكيبيديا https://goo.gl/wfs54U

حرية التعبير عن طريق الموسيقى

رفيق سعد العكوري

مدير عام مركز التراث الموسيقي اليمني

مقدمة:

الموسيقى هي أحد أهم العناصر في تحديد الهوية كونها مرتبطة بالإنسان والأرض والعادات والتقاليد، ومصاحبة له في كل تطورات حياته وحضارته، ويعد أفلاطون الموسيقى إحدى المحركات الرئيسية السامية للبشر، وبحسب ابن خلدون فإن أول مظهر من مظاهر انعدام المدنية هو انعدام أو تدني الموسيقى، وقيل أن الموسيقى هي ما يسبق الكلام ويتجاوزه عندما يعجز هذا الأخير عن التعبير.

الموسيقى ليست ترفاً أو مجرد ترفيه أو طرب كما يعتقد العامة من الناس، وإنما هي وسيلة تعبير بواسطة النغمات والإيقاعات.

ففي البدء كانت الموسيقى مقتصرة على طقوس العبادة و تؤدى في دور العبادة وفي المناسبات والاحتفالات الدينية، وكانت عبارة عن وسيلة ربط بين الإنسان والإله، ومن ثم تم استخدام الموسيقى في الحروب لتحفيز المقاتلين وتوحيد الصف وبث الرعب في الأعداء، ثم تطورت تدريجياً لتصاحب الموسيقى الطقوس الاجتماعية مثل الولادة والختان والزفاف والموت، وكذلك صاحبت الأعمال اليومية أمثال أغاني الزراعة والبناء والرعي.

مع تطور الحضارات أصبحت الموسيقى مهنة يمارسها موسيقيون محترفون يقتاتون منها، وأصبح للموسيقى مناهجها وطرقها الخاصة، وربما ما جعل الموسيقى مرتبطة باللهو والترفيه هو وجود محترفي الفن الموسيقي والذين يؤدون فنهم في بلاط الملوك ورجال الدولة مقابل عائد مادي.

مع الثورة الفكرية والثقافية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي تطور المفهوم الموسيقي وأصبح فناً ثقافياً يساهم في الحياة الثقافية ويلامس هموم الناس، وأصبح أحد أهم الوسائل للتعبير عن المشاكل الاجتماعية والسياسية.

وتـأتي أهميـة الموسيقى فـي التعبيـر لأنهـا تصـل إلـى عامـة النـاس بسـهولة بعكـس الفنـون الأخرى التي تخاطب فصيلاً أو جنساً ما من المجتمع مثل المسرح أو الفنون التشكيلية والتـي برغم من أهميتها في التعبير عن المجتمع إلا أنـه ليس لها تـأثير الموسيقى التـي يستمع إليها ويرددها عامة الناس في أي وقت وأي مكان .

لهذا فالموسيقى كثيراً ما تجد محاربـة من قبل السلطات أو المنتفعين والانتهازيين تحت أي ذريعة مثل التحريم الديني أو التفسخ الأخلاقي.

وضع الفن الموسيقي الغنائي في اليمن :

يمكن تقسيم الفن الغنائي في اليمن إلى قسمين:

الغناء التقليدي (غناء المدينة)

الغناء الشعبي (غناء الريف)

الفكر السائد عند عامة المجتمع اليمني أن الغنـاء الشعبي هو غنـاء عملـي يصـاحب العمل والغرض منه هو بث الحماس والنشاط لدى العامل مثل أغاني الزراعة أو أغاني البناء.

أما الغناء التقليدي أو غناء المدينة فهو مرتبط باللهو والترفيه والطرب حيث ليس لديـه أي وظيفة اجتماعية تذكر سوى قضاء وقت بعد الظهيرة في خمول مع تنـاول القـات والسماع إلى الطرب والأغاني العاطفية.

وكانـت الأغـاني التقليديـة تقـام عـادة فـي حفـلات الأعـراس أو فـي الجلسـات و الـدواوين الثقافيـة ، فـي الخمسـينيات فـي الجنـوب، ومـع ظهـور النـدوات الفنيـة مثـل النـدوة العدنيـة والنـدوة اللحجيـة وغيرهـا، خـرج الفـن الغنـائي مـن المخـادر إلـى الجمهـور مباشـرة فـي المسارح .

وفي الشمال وبعد ثورة سبتمبر خرج الفن الغنائي من الديوان الثقافي إلى الجمهور عبر التلفزيون والمسارح، وعليه تنوعت موضوعات الأغاني التي كانت مقتصرة على الأغاني العاطفية ودخلت المواضيع الثورية والسياسية في موضوعات الأغاني وأضحت الأغنية السياسية تضاهي الأغنية العاطفية في جمهورها ومتابعيها .

مع توسع البث الإذاعي والتلفزيوني ووصولهما إلى كل بيت كان لزاماً على الأغنية أن تعبر عن هموم ومشاكل المجتمع، وقد قام عدد من الفنانين بتقديم الأغنية الاجتماعية ولاقت تلك الأغاني رواجاً كبيراً لدى المجتمع، بل إنها تصدرت الأغاني الأخرى وقد ساهمت بعض تلك الأغاني بتغيير في المجتمع والقضاء على بعض السلبيات وتشجيع الإيجابيات لدى المجتمع.

نماذج عن التعبير بواسطة الموسيقى:

غن يا هادي نشيد أهل الوطن .. غن صوت الدان

ماعلينا من غناء صنعاء اليمن..غصن من عقيان

مرحبا بالهاشمي يجلي الشجن .. يذهب الاحزان

هكذا عبر القمندان في مطلع الثلاثينيات عن رفضه لهيمنة الأغنية الصنعانية على فنون الغناء الأخرى وطالب بإحياء اللون الغنائي اللحجي . بالرغم من الانتقادات التي وجهت للقمندان واتهامه بالعنصرية إلا أنه أوصل فكرته إلى فناني وشعراء مجتمعه وعليه تم إحياء التراث الغنائي اللحجي وأصبح أحد أهم ألوان الفن الغنائي اليمني.

هناك اعتقاد خاطئ بأن أغاني الحب والشجون هي الأغاني التي تلاقي رواجاً وقبولاً لدى الجمهور عكس تلك الأغاني التي تعبر عن هموم ومشاكل المجتمع ، فهناك أغانٍ تعبيرية فاقت في شهرتها وصداها جميع أغاني الحب وهذه بعض الأمثلة على تلك الأغاني :

١ -أغنية أيوب طارش (ارجع لحولك) والتي ناشد فيها المغتربين من أجل العودة إلى قراهم والاهتمام بحقول الزراعة وتسببت تلك الأغنية في عودة كثير من المغتربين إلى أرض الوطن.

٢ -أغنية (البالة) للفنان علي السمة والتي تنتقد الهجرة والغربة وتبين مال للغربة من أضرار اجتماعية على الأسرة وعلى الفرد.

٣ -أغنية (أمر الكؤوس) للفنان عبد الباسط عبسي والتي اشتهرت بصوت الفنانة أمل كعدل والتي تنتقد فيها زواج القاصرات من رجال كبار السن بسبب المال.

٤ -أغنية (بانجناه) فضل محمد اللحجي والفنان فيصل علوي والذي يعبر فيها عن فخره بالقطن اللحجي وقد انتشرت الأغنية في كل أرجاء لحج واليمن.

٥ -الملحمة الغنائية (الحب والبن) للفنان علي الانسي والذي يحث فيه على زراعة شجرة البن لما لها من قيمة معنوية ومادية.

هذه أمثلة بسيطة على انتشار الأغاني الاجتماعية والتي وصل صداها إلى كل مكان وكان يرددها عامة المجتمع وأسهمت في تغيير بعض العادات لدى المجتمع ، وإن انتشار تلك الأغاني وتفوق انتشارها على الأغاني العاطفية تدل على مدى تقبل وإعجاب المجتمع لتلك الأغاني المعبرة عن همومه ومشاكله.

وفي التسعينات حصل تراجع كبير للفن الغنائي اليمني حيث لم تشهد الساحة وجوهاً فنية جديدة لها ثقلها الفني، واختفت الحفلات والمسارح الغنائية، واختفت كذلك الفرق الفنية الشبابية التي ظهرت في منتصف الثمانينيات.

في الألفية أصبح الفن الغنائي مرتبط بحفلات الأعراس وظهرت وجوه فنية شبابية كثيرة لكن جميعها مقتصرة على إحياء الحفلات وتقديم الأغاني التي تلائم جمهور الفرح وأجواء العرس.

في نهاية العقد الأول من الألفية برز فن جديد مستورد من الغرب لكنه لاقي رواجاً في أوساط الشباب وهو فن الراب والهيب هوب؛ حيث قام مجموعة من الشباب بتقديم أغانٍ تعبر عن مشاكلهم وعن الأوضاع الاجتماعية وذلك بإيقاعات موسيقى الهيب هوب .

كذلك برز كل من الفنانين فهد القرني ومحمد الأضرعي كفنانين مونولوج يؤدون أغاني اجتماعية تعبر عن حال المواطن العادي، تلك الأغاني لاقت رواجاً واسعاً لدى المواطن لملامستها حياته اليومية ، حتى أن تلك الأغاني كانت تسمع على متن الباصات وسيارات الأجرة وفي المقاهي ويغني بها الصغار والكبار.

والتعبير عن طريق الموسيقى والغناء لم يكن أمراً سهلاً فقد واجه بعض الفنانين الكثير من المضايقات من السلطة ؛ فتم حبس بعضهم ووجهت تهم كيدية لبعضهم وتلقى بعضهم تهديدات، هذا إلى جانب محاربتهم في أعمالهم وشن الهجمات الإعلامية ضدهم من قبل إعلام السلطة.

كذلك هناك جهاز الرقابة الرسمي والذي كان يسمح أو يمنع التعبير عن تلك الأغاني الاجتماعية أو السياسية، يتعلق منع الرقابة على تلك الأغاني بسبب مواضيعها التي تشكل انتقاداً لأوضاع المجتمع أو انتقاد السلطة مثل أغنية (أنا الشعب يا فندم) وأغنية (نشوان) والسبب الآخر لمنع تلك الأغاني يتعلق بالتوجه السياسي للفنان نفسه مثل الفنان (أبو نصار).

واخيرا حرية التعبير فى مجال الموسيقى في اليمن لديها عدة معوقات ومشاكل منها :

١ -مازال معظم رجال الدين يحاربون الموسيقى باعتبارها محرمة دينياً.

٢ -النظرة الدونية للغناء والموسيقى ولمن يمارسها.

٣ -وجود أجهزة رقابة رسمية على الأغاني تقوم بإعطاء التصريح أو المنع.

٤ -التحولات والمشاكل السياسية الأخيرة والتي أبرزت أنواعاً فنية غير الموسيقى.

٥ -عدم وجود معاهد ومدارس موسيقية متخصصة.

٦ -عدم وجود وعي فني وثقافي لدي الفنان اليمني.

حرية التعبير كطريق للتنمية

نبيل أحمد الخضر

كاتب قصصي

ملخص الورقة

ستحتوى الورقة على عدد من التجارب في العالم العربي والعالم أجمع في مجال حرية التعبير وتأثيراتها في التنمية عبر الصناعات الإبداعية و ستقدم معلومات عن حرية التعبير في الوطن العربي مع التركيز على حالة اليمن ومن ثم ستقدم رؤية تخيلية عن المستقبل في ظل وجود سياسة لحرية التعبير في اليمن تكون مطبقة من قبل صناع القرار وما هي تأثيراتها الإيجابية على الإنسان و التنمية لتختتم الورقة بتوصيات تدعم إصدار سياسة خاصة بحرية التعبير في اليمن.

الإطار النظري

يرى البعض أن حرية التعبير لا تخدم أو لا يستخدمها إلا العاملون في المجال الإعلامي أو الأدبي أو في مجال الكلمة ككل ، وهذا مفهوم بسبب طبيعة أن التعبير موجود في العقل الجمعي كمفهوم ملتصق بالكتابة أو التصريح الشفوي وهذا مفهوم أيضاً في ظل أن الكثير من الاعتقالات في هذا الجانب موجهه إلى الصحفيين والإعلاميين والنشطاء الذي لا تكون تصريحاتهم وكتاباتهم متشابهة مع تصريحات نظام الحكم، وكذا لأن الصحفيين والإعلاميين هم دائماً على الخطوط الأمامية للأحداث السياسية الساخنة وهذا ما يحدث أيضاً في اليمن والعالم العربي وخصوصاً في المرحلة التي تلت الربيع العربي في٢٠١١.

ولكن هناك الكثير من الاعتقالات والتعذيب – أيضاً - التي ضرب بعمق في فنانين تشكيليين و روائيين ومثقفين ونشطاء ثقافيين.

إن شيطنة حرية التعبير و مجموعة كبيرة من حقوق الإنسان جاء نتيجة شائعات الدولة وحكوماتها منتخبة أو غير منتخبة والذي أثرت على الشارع كثيراً في طريقة رؤيته

لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بشكل سلبي، و كذا أثرت على طريقة الشارع في نظرته لحرية التعبير وفهمه كسبب من أسباب النزاعات في اليمن.

وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الورقة لا تهدف إلى مناقشة هموم حرية التعبير و قضاياه الإنسانية فهذا سيكون ضمن أوراق أخرى في مشروع السياسة الخاصة بحرية التعبير في اليمن والذي تنفذه مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات بدعم من المورد الثقافي ، بل بالعكس تهدف هذه الورقة إلى اكتشاف الجوانب الإيجابية حول حرية التعبير ودورها في زيادة نمو الصناعات الثقافية والصناعات الإبداعية، وبالتالي الدور الإيجابي لحرية التعبير في التنمية والتخلص مستقبلاً ولو جزئياً من بعض القضايا الإنسانية الملحة كالفقر والأمية والتطرف وغيرها من القضايا السلبية التي تكاثرت وأصبح لها وجود في الشارع اليمني .

إن الورقة تحاول إيصال فكرة أن احترام حرية التعبير سيدفع باتجاه وجود مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة في مئات المجالات المتعلقة بالتفكير والاختراع والموهبة؛ فعندما يختفي خوف المبدع من الضمير الداخلي و مقص الرقيب ورصاصة المتطرف وسجن الحكومة سينتج عن هذا الكثير من المنتجات الإبداعية والثقافية التي بدورها ستأتي بمزيد من الأموال والذي بدوره سيسهم في الرفاة الاقتصادي والاجتماعي لليمنيين .

إن تغيير نظرة صناع القرار والشارع اليمني عن حرية التعبير كمفهوم مربح أكثر مما هو مفهوم مزعج هو الهدف من هذه الورقة من خلال تبيان كيف أثرت هذه الحرية في تنامي الاقتصاديات العالمية ومدى مساهمة حرية التعبير في الناتج الإجمالي للدول.

إن النداء بسياسة خاصة بحرية التعبير في هذه الورقة تحديداً ليس لأجل تقديم تجربة مريرة أو قصص إنسانية مأساوية - برغم أهميتها - فهذه الورقة لا تعمل على مفهوم

التعاطف بل تركز على الطمع بحياة جيدة وبالتالي مقاربة منطقة أخرى لم تقاربها الكثير من الأوراق التي يبرع مقدموها في جلد الذات والواقع و استدرار التعاطف.

إذا هل الصناعات الإبداعية مربحة ؟

تكتسب الصناعات الإبداعية أهمية متزايدة بوصفها مُحرِّكا رئيساَ لخلق فرص العمل، والمعرفة، والرخاء الاقتصادي. وتشير تقديرات مجموعة البنك الدولي إلى أن الصناعات الإبداعية تساهم بما يصل إلى ٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل قدره نحو ١٠% سنوياً.

وتشمل الصناعات الثقافية مجالات النشر والموسيقى والسينما والمهن الحرفية والتصميم، وهي صناعات تشهد نمواً مستمراً ومتعاظماً وتحتاج هذه الصناعات لحرية التعبير لتصبح قادرة على العمل وبالتالي المشاركة في الدخل القومي الإجمالي .

وعلى مستوى الوطن العربي ترى مصادر اقتصادية أن السعودية تمتلك مقومات عدّة للتفوق في مجال «الصناعات الإبداعيّة»، وأنها تتمتّع بكثير من الموارد البشرية والإمكانات الطبيعية التي تضعها في موقع بارز بين الدول الأكثر تقدماً في هذا المجال. وأوضح خبراء أن المملكة تستطيع أن تُنافسَ بقوة في الأسواق العالمية.

و تتحرك مصر لدعم الصناعات الثقافية الإبداعية "كقطاع واعد وصاعد في الاقتصاد العالمي" والحكومة هناك تدرس مشروعاً لإنشاء شركة قابضة لهذه الصناعات.

ويرى المصريون أن دعم الصناعات الثقافية الإبداعية يعني دعم "القوة الناعمة لمصر" بقدر ما ينطوي على مكاسب اقتصادية تحققها بالفعل الدول التي قطعت أشواطاً بعيدة على هذا المضمار ضمن رؤية تحاول استيعاب شتى مجالات الفنون مثل الفن التشكيلي والتصميمات والحرف اليدوية والعاديات والتحف والأزياء والأفلام والفيديو والتصوير

الفوتوغرافي والألعاب التفاعلية والإعلانات والبرمجيات والموسيقى وتهتم بشكل جذري وحاسم بالابتكار .

وفي المغرب هناك اتجاه – أيضاً - لهذا المجال فقد شدد المشاركون في مختلف ورش العمل المهنية في إطار اللقاء الثاني لمهنيي الصناعات الثقافية والإبداعية "الأندلس - شمال المغرب" على أن الصناعات الثقافية يمكن أن تضطلع بدور قاطرة التنمية الاقتصادية بالمغرب وإسبانيا.

وعلى الرغم من نقص المبادرات المتاحة للعمل في مجال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن قاعدة الصناعات الإبداعية في الكويت ليست متأخرة كثيراً عن نظيرتها في البلدان مرتفعة الدخل سريعة النمو ، ويعمل نحو ٣٥ ألف فرد في هذا القطاع بينما تبلغ قيمة عائداته من المنتجات ذات القيمة المضافة مئات الملايين من الدنانير الكويتية ويجعله هذا واحداً من أكبر القطاعات غير النفطية في الكويت، ما يعادل ٢٤% من قيمة قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية و٧٢% من قطاع خدمات مؤسسات الأعمال.

وتسهم الصناعات الإبداعية بحوالي ٣% من الاقتصاد الخاص بالاتحاد الأوروبي، وتبلغ القيمة السوقية لهذه الصناعات هناك حوالي ٥٠٠ بليون يورو، ويعمل فيها حوالي ٦ ملايين نسمة ويهتم هذا القطاع بشكل حاسم بالابتكار، خاصة ما يتعلق منه بالأدوات والشبكات.

وتصل مبيعات الولايات المتحدة وحدها إلى١٤٢ بليون دولار من هذه السلع والخدمات وبشكل يفوق ما صدرته من سلع وخدمات في مجالات الزراعة والطيران وما يتصل بهما ، كما يعمل في الاقتصاد الأمريكي حوالي ٢٧ مليون فرد على نحو مباشر أو غير مباشر، وتهتم ما يقرب من ٧٥٠ الف مؤسسة في الولايات المتحدة بالإبداع والتوزيع في مجال الفنون فقط ويعمل فيها حوالي ٣,١ مليون فرد يمثلون ٢,١% من القوة العاملة

هناك، وتعد ولاية كاليفورنيا صاحبة ثامن اقتصاد في العالم وقد أسهم الاقتصاد الإبداعي فيها بأكثر من ٣ بلايين دولار في الدخل المحلى والضرائب عام ٢٠١٢.

وبالتالي هناك أدلة على أن الصناعات الإبداعية مساهمة بقوة في حصول الأفراد على فرص العمل والدول على الأموال فأين هي المشكلة الآن . ولماذا لا ترتفع واردات الدول العربية في مجال الصناعات الإبداعية؟

ولأن ورقتنا عن اليمن فالسؤال سيكون أين المشكلة في ندرة مساهمة الصناعات الإبداعية في الاقتصاد اليمني ودور هذه الصناعات في التنمية في اليمن بالرغم من أن اليمن تحتوي على الكثيرمن الفرص في هذا المجال لدخول رؤوس أموال وتوفير فرص عمل كثيرة .

المشكلة تكمن في حرية التعبير. ببساطة .

فلنتعرف على حرية التعبير.

هل حرية التعبير مكفولة ؟

تذكّر السيدة فيث بانيس تلاكولا، المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أنه لا بد من التزام قوي "يجعل من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات حقيقة واقعة وليس مجرد كلمات على الورق".

وعربيا لا يزال الصحافيون في تونس يتعرضون لضغوط كثيرة. وفي مستهل سنة ٢٠١٦، تم التحقيق مع عدد من الصحافيين التونسيين أمام الفرق الأمنية المختصة في مكافحة الإرهاب.

وتشهد حرية الإعلام في الجزائر تراجعاً حاداً، وتؤكد تصريحات المسؤولين مدى العداء تجاه حرية الصحافة في العام ٢٠١٦.

ويقوم جهاز المخابرات والأمن الوطني في السودان الذي عززت صلاحياته بمضايقة الصحافيين ومراقبتهم وضبط وسائل الإعلام المطبوعة من خلال الرقابة عليها ومصادرة أعدادها.

وفي مصر استمر التدهور الحاد الذي يشهده وضع حرية الفكر والتعبير خلال عام ٢٠١٦، ولم تسلم حرية الصحافة من تراجع وضع حرية التعبير.

ولا تزال حرية الرأي والتعبير في الأردن مقلقة حيث يخضع الصحافيون في الأردن لمراقبة وثيقة من قبل أجهزة الاستخبارات ويجب أن يكونوا تابعين لنقابة الصحافة الأردنية التي تسيطر عليها الدولة.

وكانت حالة حقوق الإنسان في العراق حرجة خلال عام ٢٠١٦، حيث استمر الصراع وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف.

وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان بما في ذلك الصحافيين وأولئك الذين يمارسون الحق في حرية التعبير، للمضايقات والتهديدات والقتل في ٢٠١٦.

ويتم استهداف النشطاء على الإنترنت بسبب تعبيرهم عن حقهم في حرية الرأي والتعبير في السعودية .

ولا تزال قضية حرية الرأي والتعبير رئيسية في عمان مع مستويات عالية من الرقابة التي فرضت قوانين وقيوداً صارمة على أنشطة حقوق الإنسان، حيث تعمل الأجهزة الحكومية في عُمان على حصار المؤسسات الصحافية والإعلامية في مربع الدعاية للحكومة وانجازاتها وتعمد إلى تجريم أي نقد يسلط الضوء على أخطاء السلطة التنفيذية وممارساتها أو كشف الحقائق حول قضايا الفساد في الجهاز الإداري.

وشهد عام ٢٠١٦ في الكويت إقرار وتطبيق عدد من القوانين والقرارات التي تتضمن قيوداً مفرطة على حرية التعبير والصحافة ، وتهدف بكل وضوح إلى تكميم الأفواه وتقييد الحريات.(٦)

وتمارس اليمن احتكاراً كاملاً على وسائل بث الإذاعة والتلفزيونية وتمنع الملكية الخاصة لهما، كما تقوم بالاحتكار الكامل لوكالة الأنباء اليمنية وتقوم بتنقية مواقع الإنترنت وسحب التراخيص بالعمل ومراقبة الإعلام ومراقبة الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى التهديدات والمضايقات والاعتداءات على الصحفيين مما يدعم فكرة أن الحق في التعبير هو الأكثر انتهاكاً في اليمن .

إن التخوف من حرية التعبير لا ينسحب فقط على الإعلام والصحفيين بل ينسحب على كل المناحي التي ترتبط في جوهرها بالحرية والإنسان ورغبته في التعبير، وهذا ينسحب على الروائي والفنان التشكيلي والمصمم وصاحب الموقع والمخترع والراقص والمطرب، وبالتالي يجب العمل هنا على الاختيار ما بين حرية التعبير مع الأموال والثراء الذى ستجلبه الصناعات الإبداعية وإنتاج الشارع للإبداع أو انتهاك حرية مع الفقر ومنع أي إبداع من الظهور لأنه قد لا يتناسب مع توجه الحكومة أو فكرة الأصولي أو التوجه العام للمجتمع.

الاختيار الجيد

لا يوجد دولة أكثر من اليمن تنوعاً في الجانب الثقافي، فكل منطقة في اليمن لديها لهجتها وعبر الانتقال من قرية إلى قرية تجد نمطاً مختلفاً من الرقص الشعبي والأهازيج والأغاني بالرغم من وجود دولة أو عدة دول تحتوى على نمط واحد من الرقص أو التراث الشعبي في الحكايات و القصص والأساطير والنمط الثقافي ككل.

اليمن ذات تنوع لا مثيل لـه فحتـى فـي المدن والتـي تكونـت عبـر الهجـرة مـن الريـف إلـى المدينة تجد نمط الأثاث و الأطعمة مختلف من بيت إلى البيت الذى بجواره فـاليمن إجمـالاً هي أكثر تنوعاً ثقافياً.

اليمن بلد كبير وتاريخي يحتوى على عدد من المواقع التاريخيـة والآثـار والمواقـع البيئيـة، ولديه – أيضاً - تراث موسيقي متنوع ما بين الموسيقى الصنعانية إلى الحضرمية وتـراث الموسيقي في الحديدة وتعز وكل مدن اليمن ، بالإضافة إلى التنوع الفني القائم على التنوع الـديني والمـذهبي كالموسـيقى اليهوديـة و إبـداعات الصـوفيين والبهـائيين وحتـى زوامـل الحوثيين المستمدة من الزامل كتراث شعبي قديم وغيرهم .

يحتوى اليمن على مجموعة من أجمل المشغولات اليدوية ذات النمط المغـاير لكل المحـيط بها مـن المشـغولات الفضـية والذهبيـة ومشـغولات المنـزل الفخاريـة والحجريـة و منتجـات الأزياء الرجالية والنسائية وللأطفال على حد سواء .

ويعـد الأدب اليمنـي مـن الآداب الجيـدة فـي المنطقـة العربيـة ولديـه سـوق جيـدة للتـرويج والتوزيع سواء في الشعر أو القصة أو الرواية أو النقد.

إن العمـل علـى سياسـة خاصـة بحريـة التعبيـر وبالتـالي تحريـر الصـناعات الإبداعيـة والمبدعين اليمنيين من الخوف من تسلط الحكومة وعنف الأصوليين و ماضـوية الجمهـور سـيكون لـه دور كبيـر فـي حصـول اليمن علـى موقـع جيـد فـي السـوق العربيـة والعالميـة للصناعات الإبداعية . فقط يحتـاج الأمـر لـبعض المرونـة والتفهم لطبيعـة العمـل الإبـداعي ودعمه.

صناعة السينما وحرية التعبير

محمـــد المهدي

مؤسسة شفت سينما

عن السينما وشركاتها

نشأت أول سينما في اليمن وهي السينما الأهلية في ديسمبر ٦٢ بعد قيام الثورة بثلاثة أشهر، وجاءت الفكرة عندما كان التوجه من القيادة المصرية في اليمن بأن يكون هناك حملة ثقافية في اليمن وقد أسهمت هذه في إنشاء السينما في اليمن برغم أن كمية التخلف بعد الخروج من الثورة اليمنية كان كبيراً .

كان هناك إيمان لدى السلطة ورجال الأعمال حينها بأن التحديث لن يصلح إلا بالسينما وكان عدد المستثمرين كثير وهم الآن رائدون في مجالات استثمارية أخرى.

وجاءت فكرة تطوير السينما حينما كان هناك إقبال كبير عليها بصفتها الوحيدة التي تقدم الترفيه قبل ظهور التلفزيون في اليمن، وبالتالي كان حجم الاستثمار كبيراً وواكبت اليمن الدول المتقدمة وتم تطوير دور السينما في ١٩٧٩ عبر أجهزة عرض وتأثيث أفضل مما زاد من كثافة الجمهور.

وكان عدد دور السينما في اليمن ٤٣ داراً توزعت ما بين أربع دور للسينما في صنعاء، ومع عدن نصيب الأسد حيث بلغ عدد دور السينما فيها أحد عشر داراً ، بالإضافة إلى مدينة تعز وكان فيها سبع دور للسينما ، و أربع دور في محافظة الحديدة وخمس في حضرموت واثنتان في إب ومثلهما في شبوة وواحدة في المهرة و أربع في مدينة أبين وواحدة في لحج واثنتان في ذمار.

وكانت هناك روابط مشتركة ما بين الشركات السينمائية في اليمن وعدد من الشركات الفنية في مصر والهند وبعض الدول الأوروبية . وإجمالاً كانت هناك ثلاث شركات للسينما في اليمن وبينها تنافس شديد وهن:

١. مؤسسة كابع للتجارة والسينما.
٢. مجموعه سابحة للتجارة والسينما.
٣. مجموعه ناصر مسعود للتجارة والسينما .

لكن للأسف كل هذه الدور السينمائية تم الاستيلاء عليها من قبل متنفذين في الفساد ومن ثم إغلاقها بشكل دوري حتى لم يعد هناك إلا القليل منها ، ودائماً ما تقدم الآن مباريات كرة قدم مع عروض نادرة للأفلام ؛ ففي صنعاء لم يعد هناك إلا السينما الأهلية . مع وجود لدور سينما في المراكز التجارية إلا أنها غالية الثمن للغاية على المواطن العادي. وغالباً ليس لها جمهور الآن ليس فقط بسبب شيطنة السينما من قبل المجتمع بل بسبب وجود الانترنت - أيضاً - وانتشار الحواسيب والمشاهدة المنزلية والقنوات الفضائية .

عن صناع الأفلام السينمائية

بالنسبة لصناع الأفلام السينمائية في اليمن فلا يوجد اليوم في اليمن صناعة سينما، ولكن يوجد محاولات وتجارب فردية وجماعية تعمل على صناعة الأفلام القصيرة والأفلام السينمائية والوثائقية وغيرها من الأفلام المتنوعة بإمكانيات بسيطة محدودة، وغالباً ما يتم عمل الأفلام لخدمة قضايا مجتمعية بحيث تكون ممولة من المؤسسات الدولية لمناقشة قضايا المجتمع وبالتالي غالباً ما تكون تقريرية ووعظية وترويجية لمفاهيم الصحة أو التعليم وغيرهما، ولا تحتوي بالضرورة على جماليات الفن السينمائي والفيلم السينمائي، وغالباً ما يتم عرضها في عروض خاصة لحاضري ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات، وفي حال جودة الفيلم غالباً ما يتم الاحتفاظ به للمشاركة به في المهرجانات دون الرغبة بعرضه على المستوى المحلي.

الشركات التي تعمل في مجال الفن

تشهد الشركات الخاصة التي تعمل في مجالي الثقافة والفن حالياً تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في عموم محافظات الجمهورية اليمنية ما خلا عن بعضها في صنعاء وعدن وحضرموت؛ إلا أن هناك نماذج نادرة جداً وناجحة نستطيع عدها بأصابع اليد الواحدة. وذلك لأسباب عديدة منها:

١. الحرب الداخلية والخارجية المستمرة منذ ٢٠١٥.
٢. نظام الصوت الواحد والذي يجعل من الفن والثقافة سلاحاً لتمرير أجندات ومشاريع سياسية وطائفية لتأجيج الصراع.
٣. تدني مستوى الدعم لمثل هذه الشركات وعدها كماليات غير ضرورية في الوقت الراهن.
٤. سوء التخطيط والتنفيذ لمشاريع هذه الشركات الذي يؤدي لفشلها بسرعة.

حرية التعبير من وجهة نظر الشركة التي تعمل في مجال الفن

السينما هي أهم وسيلة إعلامية تأثيراً ودخلاً واستثماراً، وتعد فناً بحد ذاته يحوي جميع الفنون الأخرى "الفن السابع" حيث تنقل الإنسان وقصصه إلى عوالم مختلفة من ماض وحاضر ومستقبل. فالإنسان هو الركيزة الأساسية للسينما.

وحرية التعبير تمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تنص عليه المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتماشياً مع الحريات الأخرى الملازمة لها من حرية المعلومات وحرية الصحافة، فإن حرية التعبير تسهم في الحصول على سائر الحقوق. وتسلم "شفت" بأن حقوق الإنسان تنطبق بالوسائل الشبكية وغير الشبكية على السواء. ومن ثم فإن اليونسكو ملتزمة بدراسة القضايا الخاصة بحرية التعبير، وحرمة الأمور الشخصية،

والانتفاع بالمعلومات، والأبعاد الأخلاقية عبر الإنترنت. وتمثل حرية التعبير والمعلومات ركائز بناء المجتمع الديمقراطي السليم وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يتيح حرية تداول الأفكار اللازمة للإبداع وتعزيز المساءلة والشفافية. وقد قالت المديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، في هذا الصدد: "تزدهر الصحافة عندما تكون وسائل الإعلام حرة ومستقلة، وعندما يتمتع الصحافيون بالأمان في إعداد تقاريرهم، وعندما يكون الإفلات من العقاب الاستثناء وليس القاعدة".

وكأنشطة فمؤسسة "شفت" تعمل على توفير أفلام يمنية وعالمية من مختلف الثقافات والدول بجودة عالية لتوفير تفاعل حقيقي بالنسبة لجمهورها من الأطفال والشباب والمجتمع اليمني، وتمكينه من التعرف على قضايا مختلفة ومميزة لتلامس واقعه وخياله الذي يتعايش معه. وبالنسبة لرؤية المؤسسة التي تصبو لتغيير نظرة المجتمع اليمني للسينما المليئة بالسلبية والتحيز منذ منتصف الثمانينات وتمثل ذلك بتدهورها وسوء سمعتها والخوف منها وشيطنتها في أوساط المجتمع اليمني من قبل رجال الدين والمتطرفين وجهات سياسية والتي وصلت ذروتها بإغلاقها بعد حرب عام ١٩٩٤.

و بالرغم من أنه ليس من حق مؤسسة شفت قطع مشهد أو إعادة منتجته احتراماً منها بأن الفيلم عمل فني لا يجوز التلاعب به، فإن مؤسسة "شفت" تحاول البحث عن أفلام من جميع البلدان والثقافات ليس فيها أي مشاهد مستفزة للمجتمع اليمني الذي يحتاج لفترة طويلة لتقبلها كجزء من قصة وحبكة الفيلم خصوصاً وأن العرض جماعي.

والأفلام هنا تلعب دور أساسياً في التعبير عن قصص الناس ومعاناتهم وعواطفهم وآرائهم وخصوصياتهم وكل ما يتعلق بهم ككيان حي يتفاعل مع محيطه.

فالسينما تقدم قيماً عديدة وتلعب دوراً مثمراً ومؤثراً كتقدم عالم موازي للحياة والواقع، وتعطى دفعة وقيماً للعائلة حيث تطور سلوكيات وممارسات إيجابية ، وهي قناة للتحول الإيجابي ومحرك للخيال ، ولا ننسى أنها تغير و تطور، تضيف قوانين وتشريعات لقضايا الإنسان، ومصدر لاكتساب المعارف والمعلومات والتعرف على الثقافات والحضارات المتنوعة.

تجربة الشركة التي تعمل في مجال الفن

منذ ٢٠٠٩ وفكرة "شفت" تدور في رأسي وحاولت مع الكثير من الأصدقاء كتابة مقترح مشروع لتمويله بعدة مسميات أخرى غير "شفت" من ثم جاءت الفرصة في فبراير ٢٠١٥ لإعادة صياغة المشروع واستقرينا على اسم شفت –Shift ولأسباب منها:

١. تعزيز النظرة الإيجابية عن السينما وخلق علاقات جيدة مع المؤسسات والمراكز والفضاءات الثقافية وتقديم عروض سينمائية جيدة ومبتكرة وذات قيمة.
٢. قناة لعرض الإبداعات السينمائية للهواة والمنتجين المحليين من الشباب.
٣. المساهمة في رفع وعي المجتمع وخاصة الشباب بمدى أهمية وتأثير الفنون البصرية لتطوير والحد من تأثير الأفكار السلبية والظواهر غير الصحية داخل المجتمع.
٤. إيجاد متنفس جديد للمواطنين وتنمية الشعور بتأثير مشاهدة الأفلام بشكل جماعي.
٥. إحياء ثقافة الذهاب للسينما وتخفيف الضغوط النفسية الناتجة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد عبر خلق متنفسات عامة جديدة ولائقة ومحفزة للحياة.

٦. الكشف عن قدرات الشباب ومهاراتهم في صناعة السينما التي تسمح لهم بالحصول على فرص لاستثمار تلك المواهب.

قدمت شفت ٦٠ فعالية منها ٤٢ مجموع فعاليات برنامج"CineShow" التي تعرض أفلام محلية وعالمية من مختلف الفئات هادفة ومختارة باستخدام تجهيزات عرض ضوئية بدقة عالية في شاشة بروجكتر مع نظام صوت سينمائي في المراكز التعليمية والثقافية المستقلة والحكومية بمعايير عالية ودقيقة مرة في الأسبوع (فيلم قصير + فيلم طويل) لمدة ساعتين حسب الخطة السنوية بمعايير مهنية وطقوس سينمائية مميزة باختيار الأفلام التي ستعرض والربط بينها في الفكرة أو النوع عبر مراسلة الجهة التي سيعرض فيها البرنامج ليبدأ تصميم بوستر إعلان وقت ومكان العرض للجمهور والتنسيق للعرض والتأكد من جاهزية المعدات والمكان عبر عرض تقديمي عن المبادرة والشركاء والداعمين ونبذة عن تاريخ السينما أو فئة الأفلام التي ستعرض أو سيرة ذاتية تعريفية عن أحد مبدعي الأفلام، تقديم نبذة عن الأفلام التي ستعرض مع تعليمات المشاهدة السينمائية ومشاهدة الأفلام ويليها مناقشة قصيرة ، كذلك توزيع فشار للجمهور تنتهي بتقييم المبادرة من خلال عصا ملونة بلونين يرفعها الجمهور لإبداء آرائهم بالرضا أو الرفض.

وهذا نفسه ما يحدث مع برامج للأطفال بعنوان "Kids Show" قدمنا من خلاله ١٨عرضاً أغلبها بالشراكة مع مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع عرضنا فيها أفلاماً كرتونية قصيرة صامتة ، وطويلة مدبلجة للعربية ، وقد تفاعل الأطفال بشكل مثير للاهتمام حيث صنعوا حواراً للأفلام الصامتة وناقشوا أفكار الأفلام المعروضة وتقنيات السينما التي أبهرتهم بقوة والتأثير الذي من الصعب نسيانه.

إن حماس "شفت" في مجال السينما صنع عدة أوجه للتطور في النجاح في العروض السينمائية وكذا علاقات المؤسسة بالشباب من المتطوعين ، والجماهير –أيضاً- التي

تزداد بسبب الابتكار في العروض وتطبيق للدروس المستفادة بعد كل عرض وتقليل الأخطاء وتعظيم الممارسات الجيدة في عمل المؤسسة و علاقات المؤسسة المتنامية مع الشباب.

تجربة الشركة مع صعوبات حرية التعبير

بما أن المؤسسة تعمل في مجال السينما الذي يتخذ من حرية التعبير مرتكزاً أساسياً في تقديم برامجها وأعمالها، فإن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تحاول المؤسسة مواجهتها خصوصاً في ظل الظروف القاسية التي تعيشها البلاد من مختلف الجوانب وأهمها تدهور الوضع الفني والثقافي وتقلص حرية التعبير بشكل ملحوظ وذلك بسبب التحولات السياسية التي تفرض أجندتها على الصناعات الإبداعية ونشاطاتها من أعمال فنية وثقافية، فعلى سبيل المثال هناك فعاليات أقامتها المؤسسة خلال الحرب ونشرت بوستر الفعالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والواتساب، وحدث تفاعل كبير معها وحضر أشخاص من الأمن السياسي لتقييم الفعالية والتعرف على محتواها وخلق هذا قلقاً لفريق العمل والجمهور حيث كان أمراً طارئاً وغير متوقع لم نعتد عليه في فعاليات سابقة. كما أن عملنا لا يحتمل تبعات الصراع الدائر ولا يثير أي شكوك خارج إطار الحياة الاعتيادية في اليمن.

بالرغم من أن الأفلام التي نعرضها تطرح قضايا ومواضيع مختلفة وتحاول ربطها مع أفلام يمنية تعرض في فعالية واحدة لتحفيز الجمهور للنقاش والنقد المناسبين للمواد المعروضة .. إلا أن هناك قضايا ومواضيع نجد صعوبة بالغة في عرضها لأنها قد تثير جدلاً كبيراً في أوساط المجتمع وأجهزة الدولة الأمنية التي تتغير حسب التحولات السياسية والتي تزداد وتيرة الرقابة والمنع والحظر غير المبرر أو القانوني ، ومنها موضوع بناء السلام الذي يثير مخاوف وقلق أطراف الصراع المستفيدة منه كنموذج.

فاللوائح والقوانين المستمدة من مواد الدستور المعمول به حالياً في موضوع حرية التعبير تكفل الكثير من المساحة والتي تتقلص أكثر فأكثر منذ مارس ٢٠١٥.

لقد واجهنا صعوبة كبيرة خلال تنفيذ المهرجان الدولي الثاني للأفلام اليمنية في ديسمبر ٢٠١٦ والذي عرض ٨ أفلام يمنية قصيرة أنتجت في برامج صناعة أفلام لمنظمات مجتمع مدني، وفيلماً وثائقياً للمخرجة الأمريكية "جمنيز" عن جزيرة سقطرى، وقد صدمنا في المؤسسة عند اقتطاع بعض مشاهد فيلمين قصيرين يتحدثا عن الوضع الإنساني وتدهور الأوضاع في صنعاء بسبب القصف العشوائي لطائرات التحالف، وقد كانت المشاهد لرسوم غرافيتي على جدار مدرسة بشارع الزبيري وسط صنعاء مازالت موجودة حتى لحظة العرض تتحدث عن رفض حكم المليشيات للدولة وقد حاولنا من خلال مفاوضات تكللت بالفشل مع إدارة السينما لعدم قطعها وقطعت.

لكننا عرضناها عبر استخدام عرض تقديمي بالباوربوينت واعتبرناه انتصاراً لأن معاييرنا ترفض القطع لأي مشاهد كانت لأي عمل فني كان.

ونعد أنفسنا محظوظين جداً من خلال ما نعده تجاهلاً من أجهزة الدولة التي تتعاظم رقابتها وقمعها للأنشطة وأعمال مؤسسات وشركات ثقافية وفنية داخل اليمن، وقد لاحظنا توقف أعمال كثيرة بسبب عدم حصول ترخيص لهذه الأعمال من قبل جهازي الأمن السياسي والقومي أو وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الثقافة – أيضاً - بالرغم من حضور أشخاص غير مؤهلين لمراقبة الأنشطة والأعمال المرخصة ومطالبتهم لحصة من أموال دعم وتمويل هذه المشاريع بطريقة غير مشروعة ومستفزة.

ونتيجة لكل هذه الضغوط والصعوبات فإن منظمي الأنشطة والأعمال تفضل عدم إقامتها على الخنوع للابتزاز والرقابة، ومن الصعوبات الكارثية التي تواجهها المؤسسات والشركات الفنية والثقافية ومنها مؤسسة "شفت" التمويل ودعم مشاريع المؤسسة لأن

الممولين لا يؤمنون بالسينما كوسيلة وقناة ضرورية لأي مجتمع تستطيع من خلالها تمرير أفكارها وقضاياها كمتنفس للمجتمع وصناعة استثمارية.

وكذلك استمرار إغلاق دور العرض الموجودة في محافظات الجمهورية اليمنية، وبالتالي لا يوجد استفادة فعالة لهذه الفضاءات كخيار متاح لحرية التعبير لعرض قضايا وقصص المتجمع وإبداعات وتجارب الشباب.

رؤية مستقبلية إيجابية حول حال الشركات التي تعمل في مجال الفن في ضوء سياسة خاصة بحرية التعبير.

مما ذكرنا سالفاً أن هناك تقلص لحرية التعبير وتحجيم لدور أجهزة الدولة الرقابية وعدم موافقة الجهة المخولة لأخذ التراخيص لإقامة الأنشطة والأعمال الفنية والثقافية رغم استناد المؤسسات لتراخيص مزاولة العمل من وزارة الثقافة أو وزارة الشؤون الاجتماعية. نجد هنا قفزة غير مبررة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي وجهازي الأمن القومي والسياسي لرقابة وإعطاء التراخيص لهذه الأعمال والأنشطة.

وهذا يعد سابقة خطيرة ومقلقة لهذه المؤسسات والمنظمات لتقليص عملها وحتى توقفها. فالإنسان اليمني لم يعتد على مثل هذه الممارسات من قبل الدولة إلا فيما ندر حيث يصاب بصدمة عند تلقيه أي منع أو حظر أو رقابة!

توصيات ختامية

إن الحرب والحصار والصراع المستمر في اليمن منذ سبتمبر ٢٠١٤ لا يبرر لأي طرف من أطراف الصراع انتهاك حق أزلي من حقوق الإنسان وخصوصاً أن اليمن من أوائل الموقعين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتبعه من اتفاقيات ومعاهدات وتوصيات فنقترح بحث ومناقشة هذه التوصيات وعمل مسودة تضم كل ما يتعلق

بالسياسات الخاصة بحرية التعبير في إطار العمل الثقافي والفني والوصول بمخرج يقدم لوزارة الثقافة يتضمن التالي:

١. عمل سياسات خاصة بالسينما كصناعة إبداعية ودور عرض في المجال الفني والثقافي والإعلامي.
٢. دعم السينما من خلال برامج ونشاطات شبابية وإتاحة الفرصة أمام صناع الأفلام الشباب من تطوير هذا المجال.
٣. رفع حرية التعبير في صناعة الأفلام بما يضمن بأن تكون السينما أحد المتنفسات الجمعية ووسيلة إعلامية للتبادل الآراء والقصص والتبادل الثقافي.
٤. إعادة تجديد وترميم وتحديث دور السينما المغلقة في مختلف محافظات الجمهورية عبر خلق فرص استثمار في مجال السينما وتغيير نظرة المجتمع اليمني للسينما.
٥. تمكين صناع الأفلام - خصوصاً الشباب - من تنمية مهاراتهم في صناعة الأفلام بمعايير عالية.
٦. إنشاء أكاديميات تعليمية وتدريبية في صناعة الأفلام والصناعات الإبداعية والسينمائية.

الفن التشكيلي وحرية التعبير

غادة الحداد

فنانة تشكيلية

مقدمة

الفن التشكيلي هو كل ما يؤخذ من الواقع الطبيعي، حيث يتمّ صياغته بطريقة جديدة، أي يتمّ تشكيله بشكل جديد ومختلف عمّا هو في الطبيعة، لذلك يطلق عليه اسم (تشكيل) حسب رؤية هذا الفنان الذي يقوم بأخذ أفكاره والمفردات التي يودّ تشكيلها من جديد من المحيط والبيئة الذي يعيشها وفق نهجه الخاص.

ما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وهي فترة ميلاد نهضة الفن التشكيلي ومن خلال هذه الفترة حدد الفنانون معالم التطور في الفن الإيطالي حيث كانوا يرسمون الواقعية لتجسيد لحظات معينة عوضاً عن الكاميرا ، وقد اشتغل الفنانون في تلك الفترة على تأسيس المدرسة الواقعية في الفن التشكيلي وهي المدرسة التي تنقل كل ما في الواقع والطبيعة إلى عمل فني طبق الأصل، فهي مجمل رصد لحالات تسجيلية كما اقتضاه الواقع من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والدينية في ذلك العصر.

كما ترصد عين الكاميرا الفوتوغرافية اليوم واقعاً معيناً ما يخص المجتمع وقد تدخلت عواطف وأحاسيس الفنان في رصد هذه الأعمال فكان هناك الواقعية الرمزية والواقعية التعبيرية كإضافة جديدة اكتشفها فنانوا عصر النهضة كي تضفي إحساساً جديداً ومختلفاً عن ما تقوم به عين الكاميرا ، ومن هنا بدأ اكتشاف المدارس الأخرى في الفن التشكيلي كي يقدموا لنا أعمالاً جديدة وأفكاراً خيالية لا تستطيع القيام به عدسة الكاميرا، وقد اكتشفوا العديد من المدارس مثل المدرسة الانطباعية، التجريدية، الرومانسية، الوحشية، التكعيبية..الخ.

إن الفن / الفنية: هو الرئة الثالثة للفنان من خلاله يستطيع التفريغ عن ما بداخله من كبت أو قضايا إنسانية أو اجتماعية وقضايا سياسية ؛ فعالم الفن واسع الأفق ولا نستطيع حصره فكل ما تطورت الحياة تطور الفن.

التجربة الفنية

الفن بشكل عام في مجتمعنا شيء بلا قيمة في نظر الناس أو ربما في أحسن الأحوال شيء ثانوي يمارسه في اعتقاد المجتمع أشخاص بلا عمل أو طموح، وعندما التحقت بكلية الفنون الجميلة حاربني بعض الأهل قبل الجميع وتباعاً واجهت صعوبات كثيرة في مجتمعي لأن الناس هنا لا يعرفون عن الفن التشكيلي إلا ما جاءت به النكت الساذجة مثل " أنت فنان تشكيلي وانا فنان أشكيلك**!** "

فوق هذا تعبت وأنا أهز رأسي لأتخلص من أسئلة البعض الدائمة ماذا ستستفيدين وأين ستذهبين بعد التخرج ..كانوا يجيبون على أنفسهم بعد السؤال ستجلسين بالبيت مثل البقية فالفن ليس له مصدر دخل جيد ولا حتى مقبول وستندمين على العمر الذي ضاع في هكذا سخافة، لكنني تحملت كل هذا التعب واتخذته تحدياً و قاتلت وآمنت بقدراتي وموهبتي وكنت واثقة دائماً بأنني لابد أن أصل في يوم ما، فأنا ومنذ طفولتي أحلم بأن أكون فنانة تشكيلية يعرفها الناس ويحترمون ما أقدمه . كنت في تلك الأيام أظن الأمر سهلاً ولم أكن أعرف أو أدري بأن مطبات ومتاعب كثيرة وصعبة بانتظاري كجدار صلب يحول بيني وبين حلمي.

ففي أيام الكلية كانت تمر الأيام بشق الأنفس، بل بالكاد كانت تمر .. ومع كل يوم يزداد التحدي ،، تارة أشعر بأنني قريبة من الهزيمة وتارة أخرى أشعر بأنني سأنجو، أذكر أنني أيامها تلقيت دعوة من الجامعة الليبية لحضور المهرجان السنوي الخاص بجامعة ليبيا بترشيح من جامعتي لكنني لم أستطع السفر لأنه لا يحق لي في هذه البلاد السفر من دون محرم، وخسرت فرصة المشاركة في مهرجان كهذا كان على أن أسقط لكنني وباتفاق مع مجموعة صديقات اتخذنا القرار الأصعب وهو مواجهة المجتمع والدفاع عن حقنا في السفر.

بعد التخرج أسسنا نحن الخمس الفنانات مجموعة حملت اسم هالات لونية وبالفعل نجحنا في ذلك وشاركنا بعدها في أكثر من ٢٥ معرضاً داخلية وخارجية ، لم نتوقف عند هذا الحد، عدنا إلى مدينتنا الجميلة **الحديدة** هذه المدينة الهادئة والطيبة واقتربنا من كل فنانيها وأسسنا بيت الفن التشكيلي بمحافظة الحديدة عام ٢٠٠٦م وضم هذا المكان أكثر من ١٠٠ فنان تشكيلي من أبناء المحافظة هذه المدينة الذي تضج بالكثير من المبدعين، وشكل بيت الفن متنفسا لكل هؤلاء وعملنا جاهدين على توفير الاحتياجات الخاصة بالفنانين والذي ساعدت الفنانين على مواصلة حياتهم الفنية، كما شكلت المهرجانات الدائمة نقطة أمل وثقه لهؤلاء الفنانين وأنا واحدة منهم .

في العام ٢٠٠٨م فزت بجائزة الدولة للشباب وشكلت هذه الجائزة دافعاً قوياً لي وانطلقت بعدها بشكل أسرع وحاولت المشاركة في مهرجانات عربية جديدة ولكن هذه المرة بثقة أكبر.

ولكن في ٢٠١١م تحولت البلاد إلى صراع كبير فقدت في كل هذه السنوات الذي مضت الكثير من الأمل لكن بصيص الأمل ما يزال بداخلي يضيء وطوال سنوات الصراع وتقلب الحال وأنا أواجه كل هذه الأمور بالرسم وتعليم الصغار.

أعلن رفضي لكل ما حدث لكن من خلال لوحاتي .. كلما ساءت الأمور أصلحتها بالرسم ،كلما زاد وضع البلاد تعقيداً صبرت نفسي بالرسم وما يسعدني هو أن ذلك الأمل الكبير الذي بداخلي ما يزال كما كان وهذا العطاء الذي معي قد كبر.

الحركة الفنية التشكيلية في اليمن

من خلال ثلاثة عقود مضت تبلوَرت فيها شكل الحركة الفنية التشكيلية في اليمن يمكننا رصد أهم التيارات الفنية التي شكلت حضوراً وتميزاً مع وجود رواد ساهموا في التكوين الأول للحركة معتمدين على أنفسهم وقضيتهم الفنية التي تشكل الهاجس اليومي لتطورهم التقني والأسلوبي والبحث عن الحضور الذي يحمل الخصوصية التشكيلية الموضوعية

فعندما كنت بالجامعة درسنا أن هناك رواد للفن التشكيلي في اليمن مثل هاشم علي وعبد الجبار نعمان ،فؤاد الفتيح، وعبد الجليل السروري هؤلاء هم الذين صنفوا بالجيل الأول والذي كانت بداية الحركة الفنية في اليمن وكان لهم حضورهم الكبير والمتميز، فكل منهم قدم الفن التشكيلي بطريقته .

وبعدها ظهر الجيل الثاني الذين تتلمذوا على أيادي الجيل الأول وهم طلال النجار وآمنه النصيري ومظهر نزار وحكيم العاقل وهاني الأغبري وغيرهم، لكن تسليط الضوء عليهم لم يكن بذاك القدر فلم نسمع عن بعضهم إلا من خلال وسائل الإعلام القليلة ، وكانت قلة الإمكانية علينا نحن الفنانين الشباب الذين لم نستطيع السماع عنهم إلا بواسطة احتكاك بعضنا بالمعارض الفنية في العاصمة صنعاء فالظروف المادية لا تساعد الفنان بالتنقل من محافظة لأخرى وفي صنعاء عاصمة للثقافة العربية ظهر الجيل الثالث من الشباب من مختلف المحافظات فكانت الظروف مهيأة للسفر والتنقل فأنا عندما شاركت في قافلة تهامة ذهلت بكمية الفنانين الشباب من مختلف المحافظات من ذمار ،إب ،المحويت ،الحديدة وغيرها من المحافظات ، وقد أشاد الفنانون الكبار على ظهور هذا الجيل وبهذه القوة ، كما كثرت الملتقيات والورش الفنية الذي أقيمت في تلك الفترة.

كان هناك حركة تشكيلية رهيبة لأن الجهات المعنية مثل وزارة الثقافة في تلك الفترة كانت إمكانيتها المادية قوية وتفتحت آفاق للفنانين من خلال تأسيس بيت فن في كل محافظة لكي تستمر الحركة الفنية ، وفعلاً استمر لفترة لا بأس بها فقد كانت تقام ملتقيات ورش فنية من خلال بيوت الفن في المحافظات إلى أن انقطع الدعم من وزارة الثقافة فأصبحت مجرد أطلال نرجع بمخيلتنا للوراء ونتذكر أيام الرخاء وأيام المعارض الفنية الكبيرة .

حرية التعبير في الفن التشكيلي في اليمن

حرية التعبير في الفن التشكيلي يعتمد على الذائقة الثقافية والعادات والتقاليد أيضاً الذي تسيطر، فهناك قيود تحجبه عن التعبير فمثلاً كوني امرأة لا أستطيع التعبير عما بداخلي، وإذا تجرأت وعبرت فإن الأغلبية يهاجمني بحجة هذا حرام وأنت امرأة لا يحق لك مجرد التفكير أو الحلم بأن تصلي إلى هذا كوننا نحن التشكيليين نعبر بما لا نستطيع تحقيقه في الواقع وإن الحديث عن الإبداع وحريته يجرنا بالضرورة إلى المبدع الذي هو في الأساس أصل الإبداع فقد ميزة الله عن غيره بقدرة مختلفة وبالاطلاع المستمر والبحث والصقل للتجربة؛ فهو في حاجة ماسة إلى حرية حقيقة ليتحرر من أسر الواقع والعادات والتقاليد والجمود والروتين الممل الذي يصاحب أغلب الفنانين وحرية التعبير.

الفنان الحقيقي هو من يسعى ويبحر صوب المجهول ولا يجعل العقبات والمطبات الذي تواجهه عائقاً أو مانعاً أو إحباطاً حول ما يريد أن يعبر به في أعماله الفنية، والخوف من ردة الفعل من المتلقي بحيث تقتل إبداعه.

نحن بحاجه إلى كسر كل العادات والتقاليد والتفكير السطحي الذي يؤطرنا به المجتمع أو البيئة الذي ننتمي إليها ولا يمكن ذلك إلا من خلال إصرارنا على التعبير بحرية تامة فالتنميط والإخضاع المستمر للتقيد بنموذج الكبار ونمطية الحياة السائدة كلها سلوكيات تقتل الروح الإبداعية لدى المبدع الحقيقي وتعيق عملية النمو الإبداعي فكلها سلوكيات تعيق العمل الإبداعي.

إن الإبداع في بلدنا على غرار العالم العربي في أزمة ؛ فالكل يعرف واقع الإبداع العربي والكل يعرف عن آلاف الموهوبين الذين غادروا من بلدنا لكي يحققوا ما لم يستطيعوا تحقيقه. هنا في بلدنا نحن لا ينقصنا سوى ثقافة حقيقية ونحتاج لأن تفهم الجهات المعنية بالثقافة ماذا تعني الثقافة وماذا يعني إبداع، للأسف كل من تزعموا الثقافة ليس لهم أي علاقة بالثقافة وهذا ما جعلنا في مكاننا .

التوصيات

١. توفير صالات عروض مخصصة (جاليري) من قبل الجهات المعنية في مختلف المحافظات لأن المعارض تفتح مجالاً كبيراً بين الفنان التشكيلي والمتابع فمن خلال المعارض تكون حلقة لقاء وتواصل بين الفنان التشكيلي والذائقة الفنية .

٢. تسويق المنتج التشكيلي من خلال المعارض والتجارب الفنية وبرامج التواصل كفيلة بتسويق منتج الفن التشكيلي.

٣. يتحتم على كل الجهات المعنية بتشجيع المبدعين وعلى الفنان تحمل مسؤولياته للعمل بجد واجتهاد ومثابرة لتنمية قدراته من خلال السبل المتاحة له .

٤. تكثيف جرعة الثقافة الفنية خصوصاً لدى النشء بحيث يتكون لدينا مجتمع واع متذوق للفنون ومقدر لها .

٥. تسليط وسائل الإعلام الضوء على الفن التشكيلي بشكل فعال مما ينعكس بشكل ايجابي على مكانته في المجتمع .

٦. تكثيف الخلفية الثقافية لدى الطلبة بالمدارس بشكل صحيح وذلك لغرس أسس الفن التشكيلي لدى الموهوبين والمتذوقين .

٧. القيام بورش فنية وندوات فنية بكثرة لكي نعمل على توعية الناس عن مدى أهمية الفن التشكيلي في المجتمع .

٨. تسويق المنتج الفني بشكل لائق ولابد أن يصبح ثقافة سلوك يهتم بالفن والجمال ليجذب فئات المجتمع عمراً وفكراً وذلك من خلال دعم الجهات المعنية .

٩. تخصيص دعم من قبل وزارة الثقافة وصندوق التراث والتنمية الثقافية والجهات المعنية في دعم الحركة الثقافية من خلال تنسيق ورعاية إبداعاتهم كل في مجاله، مثل أن يقام معرض في كل شهر للفنان التشكيلي رعاية له ، أي ما يعادل في السنة ١٢معرضاً تشكيلياً ، ورعاية المجالات الأدبية أيضاً من خلال إصدارات أدبية تليق بهم، وعروض مسرحية وغيرها من الفنون.

شركات الفنون الرقمية وحرية التعبير

مهند الشيخ

Massive Studios

حال الشركات التي تعمل في مجال الفن

كمنتجين رئيسيين للفن هناك الحكومة و القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني و المبادرات الشبابية والأفراد.

بالنسبة للحكومة فقد انقسمت إلى جهتين لكل منها وزاراتها وأعمالها وهما حكومة الشرعية المقيمة في الرياض مكونة أعمالها وبياناتها وحتى فعالياتها الفنية والثقافية والأدبية في مقر إقامتها في السعودية أو في أماكن سلطتها في بعض المدن اليمنية ، وهناك – أيضاً - سلطة الأمر الواقع والتي كانت إلى وقت قريب مشاركة ما بين الحوثيين و المؤتمر الشعبي العام وهؤلاء لهم فعالياتهم الفنية والثقافية والأدبية - والتي يغلب عليها الطابع الديني بسبب توجه الحوثيين الديني - والاحتفال بالكثير من المناسبات التي تتواءم مع معتقدهم، ولديهم –أيضاً- الشركات التجارية التي تعمل لحسابهم أو تحت غطائهم، ومعظمها شركات تعمل في مجال الصرافة والتحويلات و الغذاء والمشتقات النفطية، بل لديهم – أيضاً - الشركات الفنية التي تؤثث لتوجهاتهم الاحتفالية وتقدم لهم المنتج الفني الذى يخدم هذه التوجهات .

وهناك مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الثقافي والتي في الغالب إما أغلقت أو جمدت أنشطتها، أو أنها ببساطة مفتوحة ولكنها لا تعمل بسبب غياب الدعم وعدم إيمان المانحين بالثقافة والفنون والآداب في المشاركة الإيجابية في قضايا السلام والصحة العامة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمجتمعات عبر الفن و هناك الكثير من المؤسسات الفعالة التي ببساطة لم يعد يسمع لها صوت .

وعلى نفس المنوال تنحو المبادرات الشبابية وإن كانت لا تحتاج إلى كميات تمويل كبيرة كمؤسسات المجتمع المدني وتبدو أخف منها من الناحية الإدارية لكنها – أيضاً - غارقة في العمل الإغاثي مع تجارب نادرة في موضوع الإنتاج الفني والأدبي والثقافي .

وبالرغم من أن المبدع الفني من المبدعين الذين لا يحصلون على كثير من الدعم بسبب عدم وجود سياسات داعمة للمواهب والإبداعات وقلة الدعم المقدم للمؤسسات التي تتعامل مع المبدعين إلا أن هناك تجارب جيدة لمبدعين يمنيين يعملون على عمل معارض تشكيلية أو أفلام وثائقية أو تسجيلية على حسابهم الخاص مواصلين في ذلك مسيرة الكتاب اليمنيين الذين يطبعون كتبهم من حسابهم الخاص - في الغالب - ويوزعونه مجاناً في الفعاليات المختلفة بسبب عدم قدرة المجتمع اليمني على الشراء ، لكن هناك تجارب مميزة – أيضاً - في هذه الفترة كالجداريات التي قام بها الفنانون ليعرضوا ما يحدث في الحرب في لوحات الشوارع عبر الجرافيتي.

نأتي هنا إلى موضوع هذه الورقة والتي تتناول حال الشركات التي تعمل في مجال الفن ، ومن ثم سيتم العمل على تبيان حال هذه الشركات مع حرية التعبير في باب لاحق ضمن هذه الورقة ، وهناك عدة أنواع من الشركات التي تعمل في مجال الفن بشكل تجاري مثل:

١ -الشركات التي تعمل بشكل تجاري ولكنها ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها .
٢ -الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل تماماً.
٣ -الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية .
٤ -الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي أو جماعة دينية .
٥ -الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني أو مبادرات شبابية .

٦ -الشركات التي تتبع أفراداً وتجارب فردية .

الشركات التي تعمل بشكل تجاري ولكنها ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها

الحرب قسمت المجتمع إلى فئات كثيرة وهذا يصح – أيضاً - على الشركات التي تعمل في مجال الفن فهناك شركات حاولت الاستفادة من انقسام جبهات النزاع في اليمن وأصبح هناك شركات لإنتاج مجلات للأطفال في صنعاء تؤيد وتقدم للحوثيين الإطار الفكري ضمن مجلات قصص مصورة للأطفال ، وكذا شركات للتصميم تعمل على تصميم صور شهدائهم وطباعتها ، وكذا اللوحات الخاصة بفعالياتهم ، بالإضافة إلى شركات فنية تقوم بالإنتاج للتواشيح والزوامل الخاصة بهم التي أغرقت الشارع اليمني منذ ٢٠١٤ وحتى الآن .

ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الأصولية الأخرى والتي لديها أغانيها وموشحاتها الدينية والوطنية، وكذا حكومة الشرعية في الرياض والتي لديها إذاعات وقنوات وشركات تقوم بإنتاج منتجات فنية تحاول أن تروج لسياساتها وأهدافها وتوجهاتها، وغالباً ما تكون هذه الشركات من التي خرجت من صنعاء بسبب التعاملات غير الإنسانية والمهينة من جانب الحوثيين لها لتخرج خارج اليمن وتبدأ العمل من إحدى الدول الخليجية أو تركيا .

الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل تماماً

وهى التي أنشأها – غالباً - أفراد من الشباب الموهوب في مجالات معينة و بدأوا بالعمل على فتح شركات تخدم هذا الغرض ، ومن هذه الشركات الشركة التي تقدم ورقة العمل هذه والتي تهتم بالفنون الرقمية والكرتون، بينما توجد –أيضاً- شركات لشباب تعمل في مجال المسرح وصناعة الأفلام وغيرها، وقد تقدم هذه الشركات بعض المنتجات ضمن مشاريع ممولة مع مؤسسات مجتمع مدني محلية أو دولية، كما تحاول بعض هذه

الشركات الاستمرار من خلال توثيق المناسبات الاجتماعية الاعتيادية كحفلات التخرج والزفاف و بعض مؤتمرات المؤسسات غير الحكومية .

الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية

كما هي عادة رأس المال حاول رأس المال اليمني الدخول في عالم الفنون والاستفادة منه بالرغم من أن المجتمع اليمني ليس مستهلكاً لكثير من الفنون فيما عدا بعض الأنواع كالأغاني الوطنية والأغاني اليمنية القديمة أو المستلهمة من التراث اليمني . لكن هذه الشركات حاولت أن تتطور في تقديمها للخدمة الفنية والثقافية للجمهور، فمع ثورة ٢٦ سبتمبر حدث استثمار عالٍ في مجال السينما في اليمن وبناء دور السينما وتنافس عدد من الشركات التجارية الكبيرة التي عملت على صناعة شركات سينمائية إلى أن وصلت السينما إلى الحد الفاصل ما بين الاندثار أو البقاء مع الخسارة المستمرة بسبب وجود التلفزيون في السبعينات، فاتجه المجال إلى الإنتاج الفني للأغاني والمسلسلات، وبدأ تكون أستديوهات للتسجيل، ومع ارتفاع وتيرة السرد اليمني صدرت شركات خاصة بالطباعة والنشر والتوزيع كمؤسسة نبيل عبادي. ومن ثم مع ظهور الكمبيوتر توجهت كثير من الشركات إلى العمل على التصميم الرقمي والطباعة للكتب والمواد الخاصة بالتوعية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً مع تدشين التعددية السياسية بعد الوحدة اليمنية وزيادة هذا المجال في العمل كل عام أكثر من العام السابق له حتى الثورة اليمنية في ٢٠١١ .

وتزامن هذا مع ظهور إذاعات الإنترنت و القنوات التلفزيونية ، وأصبحت لدى الشركات الكبيرة إذاعاتها وبعض منها لها قنواتها وهذه القنوات لديها منتجات فنية خاصة بها ، وما يزال بعضها يبث حتى الآن كمحطة السعيدة وعدد من أهم شركات التصميم والطباعة

تتبع هذه الشركات بحيث يمكن تسميتها بالذراع الإعلامي والإعلاني لهذه البيوت التجارية .

الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي

يحتاج التنظيم السياسي إلى ذراع إعلامي أو إعلاني يقدم للتنظيم السياسي الذي يتبعه المنتجات الفنية أو الأدبية أو الثقافية التي تخدم هذا التنظيم السياسي، ولعل أشهر هذه التجارب تجربة الحزب الاشتراكي الذي كان لديه وما يزال صحف ناطقة باسمه، ومن ثم يأتي الإصلاح كأحد أذكى من استعمل القطاع الخاص والشركات التي تعمل في مجال الفن لصالحه وكون خلال فترات التعددية السياسية في اليمن شركات كانت تعمل لاستضافة فعاليات فنية وثقافية وحتى تدريبية في مجال الفنون التي تخدم سياسته، وكانت له صحف تتبعه ومن ضمنها مجلات خاصة بالأطفال مثل مجلة أسامة كإحدى أهم التجارب لفن القصص المصورة في اليمن وأكثرها عمراً وانتشاراً .

وكان لحزب المؤتمر – أيضاً - مساهماته في هذه الصدد وانتهى الأمر به مكوناً قناة وإذاعة خاصة به وهى قناة اليمن اليوم وإذاعتها، بالإضافة إلى بعض الشركات التي تعمل على تلبية طلبات هذه القنوات من المنتجات الفنية والأدبية والثقافية ليكتمل المشهد مع الحوثيين اللذين اكتسحوا تقريباً كل هذه التنظيمات السياسية مكونين المشهد الفني الواحد ضمن سياسة إقصاء عنيفة مع تعبئة الشارع بكميات كبيرة من المنتجات الفنية والأدبية والثقافية التي تخدم الجماعة ومن ضمنها الزوامل والمجلات الخاصة بالقصص المصورة وطباعة اللوحات الإعلامية وغير ذلك من الأعمال التجارية التي تستخدم الفنون في الترويج.

الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني

تعد هذه الشركات التي تتبع منظمات مجتمع مدني محلية أحد أسباب تدبير التمويل من خلال نشاط تجاري، و هناك مؤسسات غير حكومية تملك مدارس خاصة وجامعات ومعاهد لتعليم اللغة الانجليزية وتقنيات الحاسب. وكذا من الأعمال التي تم تعدادها مكوناً من مكونات التمويل لمشاريع المؤسسات هي الفنون.

قامت بعض المؤسسات بتأثيث مسرح في المؤسسة وتأجيره لأصحاب الفعاليات الفنية والثقافية من المؤسسات والمبادرات الثقافية، وبعض المؤسسات قامت بعمل مجلات مصورة وكتب للأطفال تم بيعها تجارياً بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات صنعت لها مكوناً إعلامياً عبر شركة للإنتاج الفني والإعلامي تتبع المؤسسة وتقوم غالباً باستخدام هذه الشركات التابعة لها لعمل منتجات المؤسسة التوعوية أو للمؤسسات الأخرى .

الشركات التي تتبع أفراد وتجارب فردية

غالباً ما تكون محدودة بزمن أو يكون التخطيط لها مستمراً، ولكنها تفشل مع مرور الزمن بسبب عدم قدرة المبدع الفرد على الاستمرار في دعم مشروعه الخاص، وغالباً ما تكون مرسماً لفنان تشكيلي معين أو شركة إنتاج فنية للأغاني، لكنها لا تستطيع الاستمرار أو تتجمد مكانها وتراوح في نفس المكان الذى أنشئت فيه بدون تقدم وغالباً ما تنجح فقط الشركات الصغيرة التي تلبي حاجات المجتمع الفنية ولا تقدم بالضرورة الجديد أو تحاول اكتشاف طرق جديدة للعمل الفني ، وهى هنا الشركات التي تتبع فناناً معيناً يقوم بإحياء الأعراس وحفلات التخرج وتكون فقط أداة مؤسسية لتنظيم أعمال هذا الفنان. ونفس الشيء بالنسبة للمنشدين الذين يقومون بإحياء الأعراس و مناسبات الموت في اليمن وفي ظل اتجاه المجتمع إلى المحافظة على التراث الفني فغالباً ما يفزع الفنان

وشركته من التحديث ويستمر على نفس النسق لسنوات طويلة بغرض التجارة وليس بغرض الترويج للفن أو التطور فيه على الأقل على مستوى العمل التجاري وإن كان البعض يستخدمون أرباح هذه الأعمال الأسبوعية في تمويل الفن الذي يقومون به من ناحية تمويل ألبوماتهم أو صفحاتهم على برامج التواصل الاجتماعي.وهناك شركات أخرى تتبع أفراداً وفشلت عند خروجهم من اليمن بعداستيلاء الحوثيين على السلطة في ٢٠١٤ بسبب توجهاتهم المذهبية أو السياسية أو الحزبية، وهى في أغلبها شركات للتصميم الرقمي أو البرمجيات البسيطة .

حرية التعبير من وجهه نظر الشركة التي تعمل في مجال الفن في اليمن

على نفس النسق الذى اتبعناه في موضوع الشركات التي تعمل في مجال الفن سنقوم بعمل رؤية عن حرية التعبير في الشركات التي تعمل في مجال الفن على نفس الشركات التي استطردنا في الحديث عنها آنفاً فيما يلي:

الشركات التي تعمل بشكل تجاري ولكنها ترتبط مع الحكومة بأعمال وتروج لها

لا يمكن لحكومة في العالم الثالث أن تدعم منتجاً فنياً يقدم أشياء سلبية عنها سواء في فشلها المالي أو الإداري أو تسلطها أو انتهاكاتها الحقوقية، بالتالي فإن حرية التعبير مفقودة في هذا الجانب، والشركات التي تعمل مع الحكومة سواء كانت شركات تابعة لها كشركات أو مؤسسات حكومية أو شركات خاصة ولكنها تعمل مع الحكومة في أحد المجالات التوعوية أو التثقيفية أو المنتجات الفنية التي تروج لوجهة نظر الحكومة التي ترغب بتقديمها عبر الفن من خلال هذه الشركات وهذا كان تقريباً خلال مدة تاريخ اليمن المعاصر منذ ثورة اليمن في ١٩٦٢ إلى ثورة اليمن في ٢٠١١ التي قسمت الحكومات في اليمن إلى جزأين، واستيلاء الحوثيين على السلطة في ٢٠١٤ و التي قسمت اليمن إلى

أجزاء أكبر منها السياسية وأخرى دينية وثالثة مذهبية وجماعات مسلحة . ومن هنا تضاعف عدم وجود حرية التعبير في اليمن بشكل أكبر، فكل جهة تقريباً أصبح لها محضوراتها مما ضاعف من انتهاك حرية التعبير بشكل كبير ، وكل جهة من الجهات لديها أعداؤها، وهذا كثف من الاعتقالات على جرائم حرية التعبير بشكل أكبر .

الشركات التي تعمل بشكل تجاري مستقل تماماً

تعمل ببعض الحرية قبل ثورة ٢٠١١ وبعدها أيضاً، ولكنها الآن تعيش أسوأ الظروف ، فالعديد منها أقفل بسبب ارتفاع تكاليف العمل بسبب عدم وجود خدمات كهربائية أو هاتفية جيدة وغالية الثمن، إضافة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ويزيد على ذلك عدم وجود قوانين يستطيعون الاستناد عليها عند حدوث انتهاكات، فأغلب الموجود حالياً هم من الجماعات الدينية المسلحة التي لا تؤمن بسيادة القانون وتتعامل بقسوة مع كل من يخالفها ومنها الشركات التي تعمل في مجال الفنون، وبالتالي حدثت حالات هجرة خارج اليمن وحالات إغلاق لشركات ومن استطاع أن يستمر فقد كان ذلك على حساب حرية التعبير و العمل الإبداعي الذي تقوم به هذه الشركات ، بحيث أصبحت مدجنة بشكل كبير الشركات المستقلة في اليمن.

الشركات التي تعمل تحت إطار شركات تجارية وبيوت الأعمال اليمنية

رأس المال جبان.. فمع حكومة صالح كانت هذه المؤسسات تشارك في صناعة الأحداث الذى كان يحييها حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم منذ السبعينيات وحتى ثورة اليمن في ٢٠١١ ،وكانت الانتقادات غالباً على النمط الإداري والفساد و التسلط و تدني مستوى الحريات دون الوصول إلى شخص الرئيس وأعضاء حكومته الكبار .

وعلى نفس النسق كان لهذه الشركات دورها في تضخيم حكومة هادي بعد تولية السلطة وحتى أنها كانت داعمة للحوار الوطني وكان لها دعمها لتهاني الرئيس الجديد في أغلب الصحف اليمنية وبعض المنتجات الفنية التي تحتفل باللحظة التاريخية.

وعلى نفس النسق قدمت هذه الشركات الدعم للمجهود الحربي وهى النظرية الجديدة التي اخترعتها جماعة الحوثي لجمع الأموال من الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية، وبالتالي فإن رأس المال في اليمن لم يكن داعماً بشكل واضح للحرية وحرية التعبير لكنه كان دائماً تابعاً أمينا للحكم سواء كان منتخبا أو انقلابياً .

الشركات التي تعمل تحت إطار حزب أو تنظيم سياسي

قد تبدو الحكومات ديموقراطية تجاه حرية التعبير برغم انتهاكاتها الكثيرة في حال تم مقارنتها بالجماعات السياسية والدينية الحالية والتي لا تهتم كثيراً برؤية العالم لانتهاكاتها ومعاداتها لكل العالم وكل ما يأتي منه؛ فالاغتيالات في عدن، و مهاجمة الفعاليات الفنية والثقافية في تعز، والسجن لعدد كبير من الفنانين والصحفيين والمبدعين المستقلين في صنعاء مع الحوثيين ينبئ بأعوام سوداء على حرية التعبير، وكذا على المبدعين التابعين لجهات أو لشركات تعمل مع أحزاب أخرى غالباً ما يتم إغلاقها من جانب التنظيم السياسي أو الديني الآخر مثل مجلة أسامة للأطفال والتي كانت تاريخياً تتبع حزب الإصلاح وإصدار مجلة أخرى للأطفال تروج للفكر الحوثي في اليمن، وعلى هذا النسق تم التعامل مع كل الشركات الفنية أو الأدبية والثقافية عبر إغلاقها وإنتاج شبيه لها يتبع الجهة الحاكمة، وبالنسبة للمبدعين في تلك المؤسسات القديمة فهم إما أصبحوا من بطانة النظام الجديد أو أنهم أصبحوا في عداد المفقودين في السجون أو هاربين في الدول الأخرى.

الشركات التي تتبع منظمة مجتمع مدني

لم يمر زمن كانت فيه مؤسسات المجتمع المدني بهذا التخوف والإغلاق والتجميد لأنشطتها ، والعديد من المؤسسات غير الحكومية تم إغلاقها ومصادرة أثاثها أو الحجز على حساباتها سواء المؤسسية أو الأفراد التي يرأسونها ومن ما يزال مستمر فهو إما على توافق مع سلطة الحوثيين في صنعاء أو حكومة هادي في عدن والمناطق التابعة لها . وفي ظل الحرب زادت كثيراً المؤسسات التي تعمل على الجانب الإغاثي لوفرة التمويل، ولم يتم الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والفنية والأدبية مما أرغم الكثير من المؤسسات الثقافية والمبادرات الشبابية على التوقف عن العمل بسبب عدم توفر التمويل، وهذا يعد - إلى حدٍ ما - نوعاً من أنواع الحد من حرية التعبير فالعمل الفني والأدبي والثقافي يعزز الحريات أكثر من العمل الإنساني الذى يهتم بصحة الإنسان وتغذيته لكنه لا يركز بشكل كبير على حقوقه الإنسانية الرئيسية الأخرى كحرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية وغير ذلك من الحقوق المهمة ، وإجمالاً هناك بعض الحرية في العمل الإغاثي والإنساني لكن لا وجود للحرية وحرية التعبير في العمل الإبداعي والثقافي والفني.

الشركات التي تتبع أفراد وتجارب فردية

مثل المؤسسات المستقلة كان هناك العديد من التجارب الإبداعية في مجالات القصة والرواية والفنون التشكيلية الأغاني والمسرح ولكن يعيبها أنها غير ممولة وتبدو فقيرة وغير محمية من عنف السلطة ، ويتم القياس على ذلك على العديد من التجارب الفردية التي غالباً ما تلجأ إلى عمل فعاليات تبدو سرية ولغرض توثيق التجربة وليس الترويج عنها.

" التجربة الفنية " " Massive Studios

بدأت الشركة في مجال العمل الفني في مجال الفن التشكيلي و التصميم المطبوع منذ عام ٢٠١٠ في مجال الفنون التشكيلية و الرسومات التوعوية لمنظمات المجتمع المدني والأعمال الحرة، بعدها قامت بالعمل في "الأنميشن" و "الموشن" منذ عام ٢٠١٤ و تم تأسيس الاسم الجديد في عام ٢٠١٦ حيث ركزت مجال عملها في مجال "الأنميشن" و"الموشن" و الأعمال الفنية الرقمية.

واجهت المؤسسة بعض الصعوبات التي تتعلق بحرية التعبير ولكنها لم تكن حتى الآن بذلك القدر من الصعوبة كون مجال العمل هذا ما يزال جديداً على المجتمع في اليمن .

رؤية مستقبلية

سأحاول أن تكون رؤيتي المستقبلية في هذا الصدد إيجابية .. فبعد انتهاء الحرب وتكوين حكومات توافقية سيتم العمل على إصدار قوانين وسياسات جديدة ، وبالطبع في حال التوافق سيكون هناك مساحات عريضة للعمل على المناصرة والضغط لأجل إصدار سياسات ، و العمل في منطقة التوافق السياسي لتمرير المشاريع الثقافية والفنية والأدبية الداعمة للحقوق الإنسانية والحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير .وأعتقد حتى ضمن وجود الحرب واستمرارها وبعد ما حدث في ديسمبر ٢٠١٧ في صنعاء ستبدأ سلطة الحوثيين بالترهل كما هي معظم الحكومات القائمة على العصبية في بداية الأمر وتترهل عند حصولها على السلطة، وستبدأ بالتغاضي عن بعض الحركات الجريئة للمبدعين في مجال حرية التعبير إلا أن مرحلة الترهل هذه قد تبدأ خلال سنتين إلى ثلاث سنوات كما هي عادة الحكومات الديكتاتورية في البدايات و المنتصف ، كما يبدو الأمر صعباً في الحكومات التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية أو بعض الجماعات الدينية المسلحة ،

لكن التطور سيعمل على أن يكون هناك احترام – وإن كان جزئياً - لحرية التعبير وهذا يحتاج إلى مدة زمنية جيدة ولكنه غير مستحيل التحقق .

توصيات ختامية

١ -العمل المستمر من جانب مؤسسات المجتمع المدني للضغط باتجاه سياسات حرية التعبير ومراقبة احترام حرية التعبير من قبل السلطات التي تحكم اليمن حالياً .
٢ -عمل تشبيك في هذا المجال بين المبدعين الأفراد والشركات التي تعمل في مجال الفن ومؤسسات المجتمع المدني لغرض العمل على رفع مستوى حرية التعبير في اليمن .
٣ -البحث عن الجديد في الأفكار، والتميز بأسلوب طرحها، والذكاء في طرحها بحيث لا تشكل خطراً على المبدع .
٤ -العمل على إنشاء صناديق ومؤسسات تعمل على حماية الفنانين من الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير في اليمن .

الغناء وحرية التعبير في اليمن

يحيى مهـــدي

مطرب و منشد يمني

مقدمة

تعدّ الموسيقى واحدة من أهم الفنون في اليمن، ويعود التراث الموسيقي اليمني في جذوره إلى أبعد من العصر الجاهلي الذي كانت اليمن تغذي فيه الحجاز وأطراف الجزيرة العربية بالقيان (المغنون والمغنيات). وجرادتا عبد الله جدعان ليستا أول من غنى الغناء العربي لأنه يعود في جذوره إلى عهد عاد كما يقول القلقشندي.

تشتهر اليمن بتنوع كبير للغناء اليمني بجميع تفاصيله مثل (الغناء الصنعاني والحضرمي و اللحجي والعدني والتهامي والغناء البدوي وغيره) وأيضاً الإنشاد الديني الصوفي التي تتميز به أغلب محافظات الجمهورية اليمنية مثل محافظة صنعاء وحضرموت والحديدة وأجزاء متفرقة من عدة محافظات في الجمهورية واستقت الموسيقى اليمنية مقوماتها من مصادر ثلاثة.

أول هذه المصادر هي الإيقاعات الموسيقية والأغاني الشعبية الخاصة بالبوادي والأرياف وأغاني البحر والألحان التراثية التي تعدّ جميعها اللبنة الأساسية في صياغة الألحان والأغاني في اليمن.

المصدر الثاني هو ألحان الخليج والجزيرة العربية التي تتشابه إلى حدّ بعيد في إيقاعاتها وصيغها مع الموسيقى اليمنية التي انتقلت إلى الخليج والجزيرة بالسماع والمشافهة وبانتقال المؤدين منها وإليها.

المصدر الثالث هو الإيقاعات الإفريقية والهندية التي تأثرت بها، وهذه الإيقاعات وفدت إلى اليمن عن طريق المبادلات التجارية التي كان يقوم بها تجار اليمن والهنود والأفارقة.

وقد طور الفنانون اليمنيون هذه الإيقاعات بما يلائم موسيقاهم، فطبعوها بطابعهم المحلي اليمني، مثال ذلك رقصة «الطنبورة» ورقصة «الباميلا» اللتان هما من أصل إفريقي،

ورقصة «الزربادي» ذات الإيقاعات السريعة والملامح الهندية، ويعدّ الفنان محمد جمعة خان أول فنان نقل هذه الإيقاعات إلى الموسيقى اليمنية في مستهل القرن العشرين.

وأيضا عدت منظمة اليونسكو الغناء الصنعاني من التراث الثقافي اللامادي للإنسانية الذي ينبغي المحافظة عليه وصيانته ، وتدور الأغاني الصنعانية حول الحب والغزل وتنتهي غالباً بصلاة على النبي محمد وأغلب كلماته من مدرسة الشعر الحميني التي لا تلتزم بقواعد اللغة العربية الفصحى وهو مزيج بين اللهجة المحلية والفصحى. وكثير من المؤلفين الأصليين لأشعار هذه الأغاني – للأسف - مجهولون ونسبت قصائدهم دون أي أدلة للأئمة الزيدية الذين كانوا يفرضون عقوبات على المغنيين أصلاً وينظرون إليهم - كغالب المجتمع اليمني - نظرة دونية، ويعرف الغناء الصنعاني بالبلبلة وهي مرادف الدندنة في حضرموت وعدن. وضياع أسماء الشعراء لأسباب اجتماعية ودينية قديمة هو أحد أهم أسباب سرقة التراث اليمني ونسبه إلى شعراء ومغنيين خليجيين ، بل إن بعض الانتحال يحدث لقصائد وأغانٍ يعرف اليمنيون مؤلفوها جيداً، وقد قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع وزارة الثقافة اليمنية بجهود لتوثيق الفن اليمني مؤخراً. ومن الفنون الغنائية المهمة في اليمن الفن الحضرمي، وأبرز شعرائه حسين المحضار وهو فن انتشر في الجزيرة العربية أكثر من الصنعاني ووصل إلى جنوب شرق آسيا، و محمد جمعة خان الهندي الأصل الذي أدخل ألحاناً وإيقاعات هندية على الموسيقى في حضرموت، والفن العدني كذلك وأشهر مغنيه محمد مرشد ناجي و محمد سعد عبد الله وفيصل علوي.

وهناك الكثير في مكتبة التراث اليمني الذي بقي بلونه القديم ولم يتغير رغم بعض المحاولات من فنانين مثل أحمد فتحي وفؤاد الكبسي , ومن المغنيين اليمنيين المعروفين في اليمن أيوب طارش الذي غنى العديد من الأغاني الوطنية و الثلاثي الكوكباني.

ويوجد لون منتشر في اليمن يسمى "الزامل" وهو نوع من "الإنشاد" يختص به أبناء القبائل ويكثر منه أثناء الحروب والمعارك وهو فن يمني قديم متعلق بالحرب وغرضه إخافة الأعداء ويعود إلى عصور قديمة وكان ذا شكل واحد وهو الحرب لا غيرها ، وتطور الزامل عبر العصور وظهرت زوامل مثل زامل الترحيب والرثاء والأعراس والهجاء والتربيع - ويعني الانضمام في حلف لقبيلة أخرى- وهو موجود بصورته هذه في المناطق الشمالية للبلاد فحسب. أما في حضرموت فلديهم لون مشابه يسمى بالشيلة.

وكان نصيب اليهود من الأغاني اليمنية كبير وغني كذلك، وأشهر الشعراء اليهود اليمنيين الحاخام الأشهر بين يهود اليمن شالوم الشبيزي الذي عاش وتوفي في تعز في القرن السابع عشر، أغلبها ذات طابع ديني حافظ عليه اليهود اليمنيين حتى أن اليهود من أصول أخرى دهشوا من كم الفخر والاعتزاز الذي يحمله اليهود اليمنيون لتراثهم مقارنة بمجتمعات يهودية أخرى. وباتت تستعملهم الحكومة الإسرائيلية لإضفاء نوع من الأصالة على دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة التي أعقبت عقوداً من التمييز ضدهم وضد باقي اليهود المزراحيين، وغنى عدد من اليهود اليمنيين أغنية الدودحية وهي تحكي قصة حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين ، إضافة إلى قصائد شالوم الشبيزي وأشهر هؤلاء عفراء هزاع وهارون عمرام وشوشانة ذماري. والتراث اليمني غني جداً، وقد قبس منه الفنانون اليمنيون شيئاً كثيراً، إضافة إلى إحيائه. ومن أبرز ألوانه الأهازيج التي ترافق الأعياد والاحتفالات والأعراس وما شابه ذلك. ثم الأغاني، وأنواعها كثيرة، والمتداول منها:

١. أغاني «الجمالي»: وهي خاصة بالسفر، وترجع في أصولها إلى فن الحداء، ولغتها أقرب إلى الفصحى منها إلى العامية.
٢. أغاني «الكاسر»: ويؤديها البحارة، إما بغرض التجارة أو الصيد.

٣. أغاني «بني مغراه» وتؤدى في جنوبي اليمن بمرافقة الرقص، وهي خاصة بالفلاحين والمزارعين.

٤. أغاني «الزربادي»: وتؤدى بمرافقة الرقص، وتتميز باستعمال الآلات الإيقاعية والناي المعروف في اليمن باسم «المردوف»، يتألف قالبها الفني من لازمة موسيقية ومذهب غنائي وأدوار، ويختلف إيقاع ألحان الأدوار عن إيقاع اللازمة والمذهب.

٥. أغاني «العوادي»: هي تراثية ذات إيقاعات رتيبة تعتمد في نظمها على الشعر، وتؤدى بمرافقة العود. وهي خاصة بمنطقة حضرموت، والغناء الحضرمي شهد بواراً لغلبة الموسيقى الهندية عليه بسبب الجالية الهندية الكبيرة بحضرموت وفي أغلب المدن الساحلية ولاسيما في مدينتي عدن والمكلا حتى صارت الأغنية الحضرمية صدى لألحان هندية أو للأغاني العربية البدائية، ولم تستعد أمجادها إلا على يدي الفنان حسين المحضار عام ١٩٦٥ الذي كوّن مع المطرب أبي بكر سالم بالفقيه ثنائياً رائعاً، فغنى له روائع مثل: «يا زارعين العنب» و«نار بعدك» و«سلم حتى لو بكف الإشارة» التي تجاوزت اليمن إلى مختلف بقاع الجزيرة العربية، وغناها مشاهير المطربين.

٦. أغاني «الحدري»: أي وسط وادي حضرموت وأسفله وفيها ترنم الأبيات الشعرية ترنيماً يعتمد على المد، وهو غناء حزين ومؤثر.

٧. «الدان»: لون من الغناء يشبه الموال، وهو على نوعين: الدان الموقع، ويعتمد في الأداء على الكلام العامي والإيقاع، والدان المرسل، ويعتمد الشعر في الأداء بمرافقة آلة إيقاعية واحدة، وهو يشبه في أدائه غناء الموال الزهيري في جنوبي العراق.

٨. الموشحات: يجمع فنانو اليمن على أن الموشحات عرفت في اليمن قبل الأندلس، وإن أول من قال الموشح الشعري هو مقدم بن معافر اليمني، ومعافر هو حاكم «المعافر» التي هي اليوم «الحجرية». والموشحات اليمنية من الأعمال التراثية الدينية ذات الإيقاعات البطيئة، وهي على أنواع منها: اللحجي نسبة إلى لحج، وتؤدى فيها موقعة ومرسلة، واليافعي، وتشبه الغناء الديني المنتشر في السعودية، والصنعاني التي تحتاج إلى مهارة فائقة في الأداء.

٩. الصوت: مصطلح فني عرف عند العرب في العصر العباسي، وهو اليوم من أهم ألوان الغناء اليمني، ذكره الأصبهاني في كتاب «الأغاني»، فعدد أنغامه وإيقاعاته وطرق غنائه، وأورد بعض نصوصه، وذكره أيضاً صفي الدين الأرموي في كتابه «الأدوار»، مع تدوين لإيقاعاته وأنغامه بمصطلحات ذلك العصر الموسيقية، وقد اختفي غناء الصوت من الحياة الموسيقية بعد سقوط بغداد في القرن السابع الهجري على أيدي المغول، ولم يعد للظهور إلا في القرن الثاني عشر للهجرة، ولا يوجد دليل علمي على أن الصوت المعمول به اليوم هو نفسه الذي ذكره الأصبهاني على الرغم مما ذهب إليه الباحثون عن وجود روابط في أصولهما الغنائية، ويذكر كتاب «المقامات العربية» بأن فن الصوت نشأ في حضرموت، ونقله إلى البحرين وبعض دول الخليج الفنان عبد الرحيم العسيري، وأخذه عنه الفنان محمد فارس البحريني، وهذا لقنه ضاحي بن الوليد والقطري خيري بن إدريس والصوت على نوعين (عربي وشامي).

١٠. الأغنية الصنعانية : يعود تراث الغناء الصنعاني الذي يغطي جميع أرجاء اليمن إلى مئات السنين، ويتميز عن غيره من الأغاني وتعد نصوصه المليئة بالحكم والمعاني المعبرة عن القيم الاجتماعية والوطنية والدينية والغزلية النابعة من ضمير الشعب، وهذا ما دفع بالفنانين إلى الاهتمام به والحفاظة عليه وتجديده بالتأليف على غرارة، وهذا التراث قديمه وجديده ظل يؤدى بآلات الطرب التقليدية القديمة التي عفا عليها الدهر، مثل القنبوس والعود ذي الأوتار الأربعة المصنوع من الرق، والرباب والناي والمرواس (آلة إيقاعية) والطاسة النحاسية، وهي آلة إيقاعية تصنع من جلود الماعز وأطر نحاسية، والهاجر (الطبل الكبير) والسمسمية.

وضع الغناء في اليمن

مما لا شك فيه أن الغناء في اليمن في الفترة الراهنة لاقى تدهوراً وانحداراً كبيراً نتيجة لعدة أسباب وليس الصراع ومن هذه الأسباب :

١. عدم الاهتمام بالفن والفنانين من قبل وزارة الثقافة من ناحية الدعم وبناء القدرات و العمل على حماية حقوقهم الفكرية وكذا حمايتهم من أي فرد أو مؤسسة تستهدفهم بسبب من أعمالهم الفنية.
٢. عدم الاهتمام بإنتاج الأغاني بجميع أشكالها و الاقتصار على الأغاني الوطنية وأغاني المناسبات الدينية وذلك نتيجة لاهتمام الفضائيات اليمنية الحكومية والخاصة بعرض الأعمال الوطنية والدينية باستمرار ، وهذا يعد شكلاً من أشكال قمع حرية التعبير في اعتقادي لأن عدم دعم اتجاه معين غالباً ما يهدف إلى طمره وطمر الأصوات المنادية له .

٣. قلة وجود شركات إنتاجية تلبي احتياجات الإنتاج الفني المتكامل سواء من ناحية البحث عن القصائد و شراء الألحان، و كذا العمل على إنتاج الأغنية وإشهارها ، وكذا حماية حقوق فنانينها سواء تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية أو الحق في التعبير .

٤. قلة وجود معاهد ومدارس أكاديمية تهتم بتعليم الموسيقى بطريقة أكاديمية.

٥. عدم تمكن بعض الفنانين الشباب من إنتاج بعض أعمالهم نتيجة للوضع الاقتصادي وللكلفة العالية في إنتاج الأعمال الغنائية.

٦. عدم ظهور تجارب فنية جديدة فالمتواجد حالياً في الساحة من الممارسين للعملية الغنائية هم من أولاد مطربي اليمن الكبار أيام السبعينيات والثمانينيات ، ولا يوجد جديد بالنسبة للأغاني المنتجة ، ويقوم هؤلاء الأبناء بإعادة نفس أغاني آبائهم مع بعض التجارب الجديدة غير المشهورة.

٧. البحث عن الأمان في موضوع الأغاني والتكدس في الأغاني الوطنية والدينية ومع دخول منظمات المجتمع المدني إلى العمل في اليمن واتجاهها إلى الأغاني كشكل من أشكال التوعية فقدت الأغنية قيمتها الفنية وأصبحت مليئة بالوعظية والإرشاد لقضايا الصحة كالكوليرا أو قضايا العنف أو قضايا المرأة كسرطان الثدي .

٨. أصولية الشارع اليمني من ناحية الغناء ، فغالباً ما تكون الأغاني الجديدة غير مشهورة ومطلوبة كالأغاني القديمة، وهذا يعد شكلاً من أشكال قمع حرية التعبير بالنسبة للفنانين الشباب الذين يواجهون أحد أمرين : إما الوقوع في شرك الماضي واستهلاك أغاني مطربي اليمن الكبار في الماضي، أو الاكتفاء بكمية المشاهدات الضئيلة لتجاربهم الغنائية الجديدة.

وضع حرية التعبير بالنسبة للمطربين

عانى الفنان اليمني من محاربة شديدة في العقود الماضية وتضييق في حرية التعبير وبالذات في المناطق الشمالية وكان لا يمارس الفن إلا إنسان ناقص في النسب بصفته عملاً معيباً ومخزياً لأنه يتكلم عن الحب، بعكس المنشد الذي كان يقدم الصفوف وكان أيضاً يسمى "الفقيه" وهذا يعد شكلاً من أشكال تقييد حرية التعبير فالأصولية في الشارع اليمني في مجال الغناء وعدم الخروج من قوقعة التراث أصبح عقبة أمام دخول شباب من طبقات مختلفة للغناء و الخروج عن التراث الغنائي والإتيان بشيء جديد . ولازال الفنان اليمني يعاني من تضييق في حرية التعبير لعدة أسباب منها:

- **أسباب سياسية:** كثير هم الفنانون الذين تعرضوا للسجن والمحاكمة والملاحقة والقتل نتيجة لآرائهم السياسية المعارضة .
- **أسباب اجتماعية:** الثقافة المجتمعية التي لازالت موجودة باستنقاص الفنان وعدم تقديره، وتعد من الأسباب التي ضيقت على الفنان وهي نظرة سائدة لعدم دعم الفنان ومساندته.
- **أسباب خاصة بالصراع:** حيث أصبح العديد من الفنانين أبواقاً كل للفئة التي يمثلها، وفي حدود ما تقدمه الفئة التي يتبعها من دعم وحرية يستطيع الفنان المضي بفنه، ولكن كفن مستقل هناك الكثير من القيود عليه والتي لا تمثل فقط قيوداً في حرية التعبير، أيضاً قيود في الدعم وبناء القدرات له ، وكذا تقديم الموهوبين للجمهور.

رؤية مستقبلية مقترحة

١. إصدار سياسة خاصة بحرية التعبير في اليمن للمبدعين تعمل - على الأقل - بتوفير الأرضية للعمل ، ومن ثم يأتي دور الإنتاج والدعم لهم بغض النظر عن

ممارستهم الإبداعية كغناء أو فن تشكيلي أو مصورين أو المتعاملين مع الكلمة كالشعراء والرواة والمدونين و كتاب القصة وغيرهم .

٢. دعم الفنانين والمطربين الدعم المادي والمعنوي، وإصدار ودعم وتدشين صناديق متخصصة في دعم الشباب والعمل الإبداعي في اليمن بما يضمن تجديد المشهد الثقافي والفني.

٣. بناء القدرات للشباب العاملين في مجال الميديا المصورة في كيفية التطوير من العمل الغنائي من ناحية التصوير الفوتوغرافي وتصوير الفيديو كليب وتصوير المنتجات الفنية الغنائية المختلفة سواء كانت تراثية أو حديثة.

٤. تفعيل القوانين الخاصة بالملكية الفكرية بما يحفظ للفنان حقوقه و تسهيل الإجراءات الخاصة بالقوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ليسهل عملية حفظ الحقوق لدى وزارة الثقافة .

٥. تفعيل القوانين الخاصة بالفنانين الذين تتعرض حياتهم للخطر نتيجة لآرائهم السياسية .

٦. العمل على دعم الإنتاج الفني في اليمن من خلال التعاقد مع الشركات الخاصة والمنظمات المانحة ورجال الأعمال .

٧. إصدار وتفعيل القوانين الخاصة التي تنظم عمل الشركات الفنية وتحفيزها على العمل في البيئة اليمنية .

عن الخيـــــال وأصدقائه

سعيد حسن سعيد

مبادرة أصدقاء الخيال لمسرح الدمى وخيال الظل

المبادرات الشبابية في اليمن

ظهرت في اليمن الكثير من المبادرات الشبابية والتي غطت أجزاء من احتياجات الشارع وخصوصاً في فصل الشتاء، حيث عملت الكثير من المبادرات على توفير الملابس والأغطية .

وقد عملت أيضاً المبادرات في المجال الإغاثي والإنساني معتمدة على حجم أعضاءها من الشباب حيث تكون العضوية في المبادرة الشبابية أسهل بكثير منها في المنظمات والمؤسسات غير الحكومية .

وفي المجال الثقافي عملت المبادرات على فعاليات ثقافية مميزة بعضها يتفوق في جودته على العمل الثقافي للمؤسسات غير الحكومية معتمدة في ذلك على التطوع لمجاميع من الشباب ؛ وبالتالي زيادة قدرتها في تدشين فعاليات ثقافية مؤثرة وجيدة ومميزة في مجال السينما والمسرح ومسرح الدمى وخيال الظل والحكايات و مسرح الشارع والاحتفالات بالأيام العالمية الخاصة بالطفولة والنساء والبيئة وكذا الأعياد الوطنية.

وضمن رغبتها بالتشبيك عملت المبادرات على العمل ضمن فعاليات المؤسسات غير الحكومية اليمنية أو بعض المؤسسات الدولية الراغبة في استثمار طاقات الشباب في هذه المبادرات في القيام بأعمالها المختلفة .

وتاريخياً فقد سيطرت المؤسسات الحكومية على العمل الثقافي والاجتماعي ومن ثم مع إقرار التعددية السياسية دخلت إلى العمل في المجتمع اليمني المنضمات غير الحكومية ، ومع عدم قدرة المنظمات على استيعاب المزيد من الشباب بدأ ظهور المبادرات الثقافية كمبادرات حرة لا تحتاج للترخيص ولديها مرونة في العمل لا تقيدها الأنظمة والسياسات المؤسسية .

وقد تنبه المجتمع الدولي والمحلي والصحافة إلى هذا التأثير الخاص بالمبادرات الشبابية في الشارع اليمني وكيف ملأت هذه المبادرات فراغ الدولة والمؤسسات،

فبحسب مقال لهمدان العلي في "العربي الجديد" تحدث عن المبادرات الشبابية وفراغ الدولة قائلاً **"أمام المعاناة الناتجة عن هذا الفراغ تحاول بعض المكونات المجتمعية المساعدة في تخفيف معاناة المجتمع بإمكانيات بسيطة وبإجراءات تقليدية "** وقد ظهر هذا التأثير في تراكم النفايات في اليمن بعد امتناع عمال التنظيف عن اليمن وظهر دور الشباب في هذا الجانب جلياً و واضحاً في التخلص من النفايات وتوزيع مواد التنظيف الذي خفف إلى حد ما من الإصابة بحمى الضنك في تعز على سبيل المثال، وكذا نشاط هذه المبادرات بأعدادها الكبيرة في الترويج للنظافة الصحية ومناهضة تفشي أمراض الكوليرا و حمى الضنك والملاريا وكان هذا الترويج في الغالب يأخذ الصبغة الثقافية.

الثقافة والمبادرات الشبابية

هناك عدد كبير من المبادرات الشبابية في اليمن فعلياً ودورها واضح لكن الأمر يختلف عند التركيز على المبادرات الشبابية والثقافة والفنون والآداب ، فغالباً ما نجحت المبادرات الشبابية و المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية في الإغاثة الإنسانية المتعلقة بالغذاء ومواد الصحة و الأدوية والخيام وبقية المواضيع والأدوات التي تشكل المفهوم الإنساني متناسية الدور المهم للثقافة والفنون والآداب في العملية الإنسانية بالرغم من الدور المهم الثقافة والفنون والأدب في الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي وكذا العلاج النفسي عبر هذه الأدوات، وقليل جداً من المبادرات التي تخصصت في الجانب الثقافي ودوره في العملية الإنسانية .

ويأتي ذلك غالباً بسبب أن العمل الإنساني لا يحتاج إلى كمية التصاريح الخاصة بالفعاليات الثقافية والفنية والأدبية و طلب النصوص السينمائية أو المسرحية أو الحكواتية أو الغنائية ليتم قراءتها ومن ثم الموافقة عليها أم لا، وبالتالي كان هناك تهرب من المبادرات الشبابية من هذه الأعمال والنشاط في المجالات التي لا تحتاج إلى تصاريح وقراءات وتعديلات فإعطاء كيس قمح لن يغير فكر المجتمع ولكن يبدو

أن المسرحية ستعمل على التغيير وبالتالي يجب مراقبتها وتعديلها لتصبح مقبولة للنظام وللمجتمع وللرقابة الذاتية للمبادرة أو المبدع نفسه ضمن المبادرة أو خارجها.

إن هذا لا يعني أن المبادرات لم تشتغل في المجال الثقافي والفني والأدبي ولكن في العموم وكما هو حال المنظمات المحلية والدولية كان هناك تغاضٍ نسبي، عنه وعدم الاهتمام بأهميته ودخول هذه المجالات الثلاثة ضمن منطقة حساسة لدى الذات للفرد والمبادرة والمؤسسة المحلية والمنظمة الدولية والحكومية وإن توفر سياسة لحرية التعبير سيضخ للشارع العديد من المبادرات الشبابية التي تعمل في الشأن الثقافي الخالص أو الشأن الثقافي كمدخل و معزز للعملية الإنسانية ، فلن يكون هناك خوف من توقف العمل أو من الخطورة بسبب حساسية الشارع والمجتمع والدولة.

تجربة مبادرة أصدقاء الخيال لمسرح الدمى وخيال الظل

بسبب تخصصها الثقافي كان لدى المبادرة العديد من التجارب الثقافية الخالصة بدون عنوان ببروز العمل الثقافي إنسانياً أو حقوقياً، ومن هذه الأعمال :

- العمل مع شراكات مع مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع، و مؤسسة بادر للتنمية ؛ للترويج حول قيم السلام والتسامح عبر مسرحيات للدمى ومسرحيات خيال ظل.

- شراكات مستقلة للمبادرة مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة "كير" الدولية ومؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية - أيضاً - لعمل مسرح دمى وخيال ظل في عدد من المؤسسات الإيوائية والرعائية للأطفال لتعزيز قيم السلام والتسامح، وكذا الحق في التعليم للأطفال .

- فعاليات مع مدارس كنوع من الترويج للمدارس أو لتعزيز قيمة ثقافية أو أخلاقية ضمن أنشطة تلك المدارس الحكومية أو الخاصة.

عن تجربة أصدقاء الخيال وحرية التعبير

إن أي فعالية لمسرح الدمى وخيال الظل تحتاج إلى نص مسرحي كنقطة البداية للعمل، وفي ظل سياسة تخدم حرية التعبير فإن هذه النصوص لا تحتاج إلى المرور على العديد من الجهات ليتم تعديلها والموافقة عليها ، فضمنياً يجب على الكاتب أن يكون حساساً للقضايا المجتمعية والسياسية والدينية للمجتمع والدولة ، وتزداد حساسيته - أي الكاتب - في ظل وجود صراع أو حرب ،لكن غالباً حتى مع وجود هذه الحساسية كانت هناك تعديلات جمة في النصوص .

وكسلسلة هناك عدد من التعديلات التي لا تنشأ بسبب سوء النص المسرحي، إنما بسبب الأفكار الموجودة وتمر هذه التعديلات بسبب الجو العام في اليمن بـ:

- تعديلات الكاتب ضمن الرقابة الذاتية التي يمر بها.
- تعديلات المبادرة بما يتناسب مع فكرتها أو تخصصها أو عنوان العمل الذى تقوم به والقضية التي تخدمها ، وكذا حذف أو تعديل بعض النصوص بسبب الوضع السياسي والاجتماعي .
- تعديلات المنظمة المانحة والتي لا ترغب كثيراً في إثارة المجتمع أو الحكومة ضدها بسبب رغبتها في الاستمرار في العمل في المجتمع اليمني .
- تعديلات الحكومة والتي غالباً ما تكون عبر الوزارات المتخصصة كوزارة التربية والتعليم إذا كان العمل الثقافي أو الفني أو الأدبي في مدرسة تابعة لها.

إنها سلسلة طويلة من الإجراءات تستدعى الخوف من العمل الثقافي والفني والأدبي و العمل فقط على العمل الإنساني الصرف أو التدريبي الخالص. وربما يكون لهذه

الإجراءات المتتالية دور في قلة أعمال المبادرة أو ندرة أعمال المبادرات الأخرى في الشأن الثقافي.

وجود سياسة حرية التعبير والمستقبل

سواء في حالة الحرب أو في مرحلة السلام المأمول يعد وجود سياسة خاصة بحرية التعبير مهماً لكي تستطيع ليس فقط المبادرات الشبابية بل النشطاء الفرديين أو المؤسسات غير الحكومية أو الدولية في العمل بشكل أنشط وأكثر تأثيراً إيجابياً في المجتمع .

إن وجود سياسة لحرية التعبير مع كل هذا العدد من المبادرات الشبابية وجعل العمل الثقافي سهل التناول والممارسة والتطبيق سيدفع باتجاه وجود عدد كبير من الفعاليات الثقافية والفنية والأدبية، وهذا سينتج في نهاية الأمر مشاركة أفضل للشباب في الشأن العام، وتغييراً إيجابياً سريعاً تجاه قضايا السلام والتسامح وحقوق الإنسان و الحريات العامة.

إن البيروقراطية التي يتم العمل بها تجاه الثقافة لن يستدعي إلا الخوف من العمل الثقافي والتكاسل عنه و الازدحام على قضايا أخرى ، مما يكرر العمل دون وجود تأثيرات مستقبلية فكيس القمح قد يحفظ حياة الإنسان ولكن المسرحية في نهاية الأمر هي من تصنعه .

خاتمة

إن العمل الثقافي مهم بنفس قيمة العمل الإنساني، ويجب أن يحضى بمزيد من الحرية في التعامل معه وعدم الخوف منه ووضع العراقيل أمام الإنتاج الثقافي والأدبي والفني خصوصاً أن الدراسات الحديثة أثبتت دور الثقافة والفنون والأدب في العمل الإنساني، وبالتالي لا نرى أن هناك ضرورة في التعامل مع الثقافة بهذا الشكل من التعديلات و التغييرات فكل نص يدعو للسلام والتسامح هو نص جيد، ونرى – أيضاً - ضرورة وجود سياسة خاصة بحرية التعبير في اليمن .

دراسة حول أوراق العمل الخاصة بمشروع ضمانات سياسات حرية التعبير في اليمن

أحمد العرامي

صحفي وكاتب وباحث فى السياسات الثقافي

وضعت أوراق العمل التي احتواها هذا الكتاب، مسألة حرية التعبير في اليمن، على طاولة النقاش، من خلال تجارب أصحاب هذه الأوراق الذين خاض كل منهم، وكل في مجاله، معترك الفن والكلمة، وعاينوها عن كثب. وقد قدمت هذه الأوراق رؤى شبه شاملة لحال حرية التعبير في هذا البلد الذي يمر مجتمعه بمنعطف تاريخي، وظروف استثنائية، كان قبلها قد عانى الكثير من المتاعب والصعوبات كمجتمع ظل طموحاً على الدوام من أجل صناعة الدولة. وبحاجة لها، قبل أي شيء. ولهذا فإن كل مظاهر الحياة فيه، بما في ذلك الثقافة، وسياساتها محكومة بالتاريخ الخاص بهذا البلد وتجربة المجتمع والظروف التي يمر بها الآن. وقد اتضح هذا من خلال طبيعة الفنون في اليمن، وتجربة الصحافة، ووسائل التعبير، كما عكستها هذه الأوراق، حيث يمكن القول إن لها تاريخها وطابعها الخاص بما هي جزء من التاريخ العام للمجتمع والدولة، كما هي جزء من بنية المجتمع وتفكيره وخصوصيته.

ولعل طغيان حالة التحولات التي لم تتوقف خلال المائة العام الماضية من تاريخ اليمن، تجعل من اللااستقرار هو السمة السائدة في حياة مجتمعه، وتجربة الدولة، ما يجعل من الصعوبة بمكان الخروج بتصورات واضحة عن مستقبل حرية التعبير، ووضع السياسات الثقافية فيه، ومع ذلك فإن في الكتاب الذي يتضمن أوراق عمل سلسلة من الندوات التي أقامتها مؤسسة ضمانات وفي مجالات مختلفة من الفنون والثقافة يحمل الكثير مما يمكن قراءته، من خلال عمل مقاربة شاملة لما قدمه الباحثون كل في مجاله ومن خلال تجربته واطلاعه.

وربما لهذا انشغلت أوراق العمل ما بين التأصيل للاتجاهات الفنية والثقافية، نظرياً وتاريخياً، بينما كان من الصعب القبض على الكثير من الدوال والاتجاهات والقضايا المتعلقة بحرية التعبير والسياسات الثقافية، بيد أنه، وفي حالة مثل هذه يحتاج الأمر لدراسات معمقة أكثر، وأكثر تخصصاً، وبحثاً في التفاصيل، وأكثر تأطيراً، بيد أنه وبشكل عام سوف نلاحظ غياب دور المؤسسة الثقافية، وتباياناتها وفقاً للظروف التي

تمر بها البلاد والمتغيرات السياسية، التي عادةً ما تنسحب المتغيرات فيها على الثقافة وسياساتها.

تجارب الفنانين

وإذا نظرنا بادئ ذي بدء إلى تجارب الفنانين والباحثين أنفسهم، باعتبارهم نماذج من الوسط الفني والإبداعي ودور السياسات الثقافية في ذلك، سوف يتضح لنا أنهم يمثلون حالات فردية، لا دور كبير للمؤسسة الثقافية الرسمية في صناعتهم، أي نشؤوا واشتغلوا في ظل انعدام سياسات ثقافية تتجه نحو صناعة المبدعين وخلقهم، إنهم مجرد أفراد مبدعين اشتغلوا على العمل الثقافي بل وحاولوا مأسسة عملهم الثقافي من خلال إطلاق مبادرات أو العمل في مؤسسات مجتمع مدني والاستفادة من الدعم الخارجي للعمل الثقافي، بعيداً عن المؤسسة الثقافية الرسمية، وقريباً من المبادرات الشبابية التي تنظم خارج الأطر الرسمية.

بين الوعي الاجتماعي والتحريم

بيد أنه وفيما يتعلق بالفنون يلاحظ أن الوعي الاجتماعي ما يزال عائقاً مهماً من خلال نظرة الاحتقار التي تواجهها الفنون الغنائية، إلى جانب النظرة الدينية التي تحرم الفن، وهو عامل مهم يساهم في ظهور النشيد الديني وبروزه في مراحل مختلفة بما يحمله من وظائف سياسية، وخطاب موجه. وقد شكى العديد من الفنانين المشاركين في أوراق العمل من القمع وتخلف نظرة المجتمع، سواءً في الفن التشكيلي أو التصوير أو الغناء.وهذا يعكس إلى أي مدى ما زالت السياسات الثقافية في البلد، وفي أحد وجوهها - وإن بشكل ضمني - محكومة بالتقاليد والأعراف والإرث الديني- الاجتماعي الثقيل.

التطور الرقمي

عكست أوراق العمل إلى أي مدى مثّل التطور الرقمي وتقنيات الاتصال الحديثة بوابة أو نافذة مهمة لكسر هيمنة الرقابة، فبالرغم من أنه لم يفض إلى تطور فنون أو أشكال فنية جديدة، أو أن هذا ظل محدوداً على الأقل، إلا أنه مثّل نافذة تجاوزت الرقابة، وأتاحت للعديد من الأعمال والأصوات في مختلف المجالات أن تصل للجمهور، دون

خضوعها لسلطة الرقيب. بيد أننا نلاحظ أن التوصيات انشغلت كثيراً بالحث على فعل التثقيف، وهي محقة في ذلك لأن كثيراً من الفنون في اليمن، ما زالت في بداياتها الأولى، ويبقى المعوق الأساس في وصول الرسالة هو الفجوة الكبيرة بين الفنان والمتلقي، ما يجعل من الرسائل الفنية، خصوصاً في مجالات الأدب، والفن التشكيلي صعبة الوصول، أو صعبة الفهم، نظراً لضعف ثقافة المتلقي البصرية والقرائية، ويبقى مثل هذا عائقاً في ما يتعلق بوسائل الاتصال الحديثة إذ أنه وبالرغم من اتساع رقعة استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الاجتماعي، إلا أن معظم اليمنيين الذين كانوا يعانون من الأمية القرائية، ظلوا يعانون من الأمية الرقمية، أضف إلى ذلك أن الوضع المادي، وانقطاع الكهرباء ومشاكل الإنترنت، تجعل من الشبكات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي غير فاعلة في اليمن كما هي في بلدان عربية أخرى على الأقل.

تأثيرات الحرب

وتؤدي الحرب دورها في بلورة مستقبل حرية التعبير في مختلف الفنون والمجالات، ولعل كلاً من الغناء والمسرح والصحافة، والتصوير، والفن التشكيلي، مجالات عانت في ظل الحرب، ومثلما تم اعتقال وحبس فنانين وقمع أصواتهم، تعرض كذلك الفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي، والصحف، لأشكال من القمع والتنكيل والإغلاق والإيقاف عن العمل، وأحياناً القتل.

وبالرغم من أن أوراق العمل أظهرت إلى أي مدى تتمتع الثقافة الشعبية والفنون الأصيلة بالكثير من الخصائص والوظائف الثقافية، التي تعكس حرية التعبير، إلا أن الحالة الثقافية بفعل الصراع والنزاعات السياسية، تتجه نحو فرض نماذج أحادية تهدد التنوع والثراء عوضاً عن كونها تكرس محمولاً أو مضموناً ثقافياً اجتماعياً يهدد النسيج الاجتماعي ويمجد العنف ويبث الكراهية.

التراجع إلى الأسوأ

بدلاً من التطور الذي يمكن أن يشهده اليمن في مختلف مجالات الفنون نلاحظ أن الامور تسير على العكس تماماً، فالصحافة التي كانت قد حققت خطوات كبيرة في مجالها، في العقود الماضية، أغلقت معظم الصحف، وحرية التعبير والعمل الصحفي، تسير إلى الوراء، وتراجع الصحافة المتنوعة والثقافية، تزامناً مع تضييق الخناق على الصحافة والصحفيين، وأما ما ظهر في اليمن من وسائل إعلام جديدة وقنوات ومواقع إخبارية، فلا يعدو كونه انعكاساً لحالة الحرب وتراجع حرية التعبير من خلال تجسيدها إعلاماً سياسياً يستلهم مادته ويكيف خطابه ويشتغل في ظل الحرب في نطاق الاستقطابات والخطاب الموجه، ويعكس حالة الصراعات التي تشهدها البلاد.

وفي غير هذا الإطار لا تكاد تتوافر مساحة كافية لنمو الفنون وتجسيد حرية التعبير من خلالها.ويبدو أن النكسة تشمل الفنون أيضاً، فنحن نجد أن الغناء الذي كان قد شهد في الفترات السابقة تطورا لافتاً وقف عند نقطة معينة تتمثل في إعادة انتاج المنتج، أما الأشكال التراثية الشعبية التي كانت قد مهدت لنشأة ألوان الغناء المختلفة كالصنعاني واللحجي والحضرمي، فتحولت في الفترة الأخيرة إلى تطور ثانٍ أو تراجع على المستوى الفني، بينما على مستوى الخطاب بدأت تستوعب الخطابات السياسية التي تمجد العنف وتدعو للكراهية، مثل "الزامل" و"الشيلة"، كأغاني حماسية مصاحبة لأنشطة الجماعات الدينية الحربية.ويشمل هذا التراجع السينما، فبعد أن كان اليمن قد عرف دور السينما في مختلف المدن اليمنية، ووصل عدد دور السينما إلى ٤٣ داراً، تتوزع على عدد من المدن اليمنية، لم يعد هناك سوى دار واحدة في المركز الليبي بصنعاء، كما اقتصر النشاط السينمائي على مبادرات مدنية، وهذا مرعب جداً، أن يصبح العمل السينمائي مجرد مبادرات شبابية ومؤسسات مدنية تقتصر على حدث أو حدثين.

القوانين

ركز الباحثون كثيراً في أوراقهم وتوصياتهم على المشاكل الأولى للفنون وحرية التعبير، أي النظرة الاجتماعية والدينية، والمشاكل السياسية، وهذا يعني أن وضع الفنون في اليمن تراجع إلى حد بعيد، إلى ما قبل مناقشة القوانين وسنها، على أن كثيراً من الإشكاليات التي طرحت كان من الممكن أن يتم مناقشتها أو اقتراح حلول لها عبر أطر قانونية، إلا أن ضعف الدولة - كما يبدو - وحالة الحرب يجعل الحديث عن سن القوانين نوعاً من الحديث اللاواقعي، إذ أنه وحتى السياسات والقوانين الرسمية المشرعة، أصبحت شبه معطلة في ظل الحرب، ولذلك تفهم في ضوء هذا المطالبات بتفعيل القوانين المتعلقة بالسياسات الثقافية وحرية التعبير، وحقوق الملكية. بيد أن مثل هذا كله يظل مرهوناً بمستقبل الدولة إذ لا يمكن الحديث عن القوانين في ظل الحرب وغياب الدولة وحالة التشظي التي تشهدها البلاد. وإمكانية العودة إلى ما تم مناقشته في مؤتمر الحوار الوطني قبل أن يتعثر كل شيء بسبب الحرب.

الاستثمار في الفن

شكت العديد من أوراق العمل بشكل أو بآخر، غياب الاستثمار في الفنون، فغياب دور السينما والدعم الذي يطالب به الفنانون، وغياب الإنتاج الثقافي، يعود إلى عدم وجود اقتصاد فني يمكن أن تدور فيه حركة أموال، بيد أن الاستثمار - أحياناً - يظل مرهوناً بالصراع السياسي، مثل الإذاعات والمواقع والصحف التي تنقل المنتج الفني، أو يمر عبرها، ما يجعل المنتج الفني نفسه والاستثمار فيه خاضعاً للاستقطابات السياسية، ومكرساً بخطابها ومجسداً له. وفي هذا الاطار فإن حركة الأموال التي ينتج من خلالها المنتج الفني، لا تتعدى إلى جانب ذلك، سوى إلى المبادرات ومشاريع المجتمع اليمني، كسياق اقتصادي بديل أو هامش تتحرك فيه الفنون، ويرتبط بها، وهذا الدعم عادةً ما يفتقر إلى دراسة احتياجات الفن، كما لا يتعدى كونه مؤقتاً ونادراً ولا يساهم سوى بنسبة قليلة جداً في ازدهار الحركة الفنية، كما قد لا يتعدى ذلك إلى التوعية والعمل المجتمعي، أو خلق حركة فنية وثقافية واقتصاد فني ثقافي.

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

الآراء الواردة في هذا العمل لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة ضمانات.

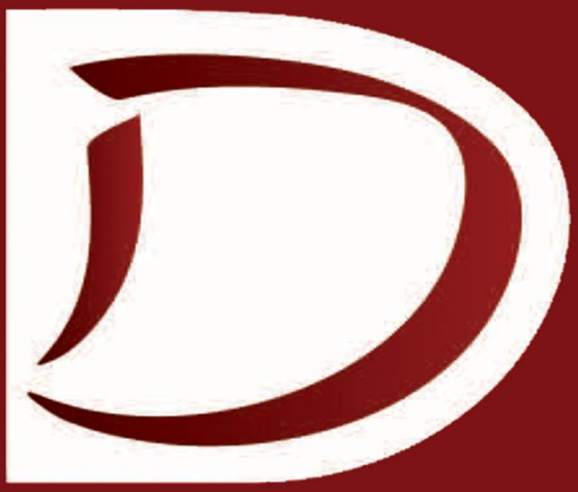

DAMANAT

100%حقوق و حريات و تنمية